

تاريخ آسيا الحديث والمعاصر

د. محمد اللطيف الصباغ
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

تفرض طبيعة هذا المقرر وتوصيف موضوعاته المقررات المصاحبة له في اللائحة، فوجود مقررات مثل تاريخ العرب الحديث وتاريخ العرب المعاصر يقصر هذا المقرر على تاريخ آسيا غير العربية. ووجود مقررات إضافية في تاريخ آسيا مثل تاريخ الهند أو تاريخ الشعوب الإسلامية أو تاريخ الشرق الأقصى يقلص موضوعات هذا المقرر، لكن اللائحة المطبقة عندنا تخلو من مثل هذه المقررات الأخيرة.

ويستمد تاريخ آسيا الحديث والمعاصر أهميته من كونه يمثل أحد حلقات التاريخ الحديث والمعاصر من ناحية، ويميط اللثام عن تاريخ منطقة مجهولة لطلابنا ومعظم المهتمين بالتاريخ من ناحية ثانية، ويوضح لنا تاريخ الشعوب الإسلامية غير العربية في آسيا، والذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من تاريخ أمتنا الإسلامية، من ناحية ثالثة.

وموضوعات هذا المقرر عبارة عن وحدات شبه مستقلة تخدم تاريخ مناطق بعينها مثل شبه القارة الهندية وأرخييل الملايو والصين الهندية والمسلمون تحت راية الاتحاد السوفيتي، أو تاريخ دول مثل بلاد فارس (إيران) وأفغانستان، إضافة إلى تاريخ الأقليات المسلمة في دول آسيا غير المسلمة وتاريخ الصين واليابان. وهي دراسة رأسية طولية شاملة، تحتم علينا أن نتتبع تاريخ المنطقة أو الدولة عبر تاريخها الحديث والمعاصر، لنبرز أهم معالمه وتأثيره أو تأثره بالأحداث العالمية.

وقد عنيت بعض الدراسات بهذه المناطق في مقررات عرفت باسم الشعوب الإسلامية ويقصد بها الشعوب غير العربية من فرس وأتراك وأفغان وأقليات مسلمة في آسيا، لكنها دراسة أقل في رقعتها الجغرافية والتاريخية من تاريخ آسيا.

والله ولي التوفيق

عبد اللطيف الصبّاغ

فهرست الكتاب		
الصفحة	الموضوع	الفصل
	تاريخ الدولة الصفوية	الأول
	دولة المغول في الهند	الثاني
	الاحتلال البريطاني في الهند	الثالث
	قضية كشمير	الرابع
	أرخبيل الملايو من الاحتلال إلى الاستقلال	الخامس
	الصين من العزلة إلى الجمهورية	السادس
	تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٠ - ١٩١٤	السابع

الفصل الأول

تاريخ الدولة الصفوية في بلاد فارس

ظهرت الدولة الصفوية في بلاد فارس في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهي دولة شيعية اثنا عشرية، فيما ميزهم عن جيرانهم الغربيين من العثمانيين السنة، والأصول التاريخية للصفويين غير واضحة المعالم، شأنهم في ذلك شأن الدولة العثمانية، وقد يرجع ذلك إلى إهمال التدوين التاريخي لمثل هذه الدويلات في مرحلة التكوين، فما كان من أحد يتوقع لها أن تصل إلى ما وصلت إليه، ومن هنا تختلط الأساطير بالواقع التاريخي، بما يصعب من مهمة المؤرخ لتاريخ هذه الدولة. وتفيد الشواهد التاريخية أنهم جاءوا من كردستان، ونطقوا باللسان الأذاري، وهو من فروع اللغة التركية السائد في إقليم أذربيجان. وتشير بعض الآراء إلى تعدد الصفويون طمس الأدلة على أصولهم، لتأكيد شيعيتهم منذ البداية ولم يكتفوا بذلك، بل أرجعوا نسبهم إلى نسل النبي ﷺ، فرسموا شجرة نسبهم لترجع بهم إلى الإمام موسى الكاظم، وهو الإمام السابع من الأئمة الاثنا عشر.

ترجع بعض الروايات التاريخية الغربية اسم الدولة الصفوية إلى الاشتقاق من الصوفية، غير أن الأرجح أنه مشتق من مؤسس الدولة صفي الدين، الذي ولد في عام ١٢٥٣م/٦٥٠هـ، في أسرة فيروزشاه من ملاك الأراضي على الحدود بين أذربيجان وأردبيل. كان صفي الدين متعطشاً للثقافة في الدين ولم يجد من يشبع عاطفته الدينية، فعندما بلغ العشرين من عمره ذهب إلى شيراز بحثاً عن شيخ بها، حتى اهتدى إلى الشيخ زاهد الجيلاني شيخ إحدى الطرق الصوفية، في إحدى القرى عند بحر قزوين، بعد خمس سنوات من البحث، فأصبح من أخلص أتباعه وتزوج من ابنته، وظل في خدمته حتى توفي الشيخ في عام ١٣٠١م/٧٠٠هـ عن سن يناهز الخامسة والثمانين، فخلفه صفي على شياخة الطريقة الزاهدية، التي عرفت بعد ذلك بالصفوية وانتشرت في أردبيل.

نجح الشيخ صفي الدين في إعلاء نفوذ أسرته، فتحول بطريقته من مجرد طريقة صوفية إلى حركة دينية ذات الصيت في بلاد فارس والمشرق الغربي، وأصبح لدعوته أنصار عدة من بين أفراد القبائل التركمانية، ثم توفي الشيخ صفي الدين في عام ١٣٣٤م وخلفه ابنه صدر الدين، وترجع أهمية صدر الدين إلى أنه خرج بأسرته إلى بر

الأمان عبر فترة من أحلك فترات العالم الإسلامي، حيث شهد العالم الإسلامي آنذاك هجمة التتار بقيادة تيمورلنك، التي اجتاحت البلدان والحكومات التي قابلتها، فنجح صدر الدين في أن ينأى بأسرته من طريق هذا الخطر الداهم، كما نجح في تحقيق مزيد من القوة والثراء، فشيّد حياً من العمارة الدينية حول مقر أسرته.

وفي عهد خوجه علي (١٣٩١-١٤٢٧م) ظهر الطابع السياسي والحربي للطريقة الصفوية، الأمر الذي تأكد في عهد جنيد (١٤٤٧-١٤٦٠م) وهو أول من دعا أنصاره إلى الجهاد في سبيل عقيدتهم، وقادته طموحاته السياسية إلى منازعة الحكام السياسيين في المنطقة، فدخل في صراع مع تركمان قره قونلو (القطيع الأسود)، وعندما تعرض للتشريد لجأ إلى بلاط أوزون حسن السني في ديار بكر، وهو قائد آقونلو أو القطيع الأبيض. وكان الأولى بالصفويين الشيعة تركمان قره قونلو الشيعة، لكن الصدام كان سياسياً لا دينياً. تدعم التحالف السياسي بأن تزوج جنيد من شقيقه أوزون حسن، لكنه مات قبل أن يستعيد ملكه. وخلفه ابنه حيدر.

حافظ حيدر على تحالفه مع تركمان أقوينلو بالزوج من ابنة خاله "أوزون حسن" وميز قواته بلباس الرأس الأحمر "قزلباش" بثناياه الإثنا عشر، تمكن أوزون حسن من هزيمة قره قوينلو، وورث جنيد ملكهم، إضافة إلى ملك أجداده في أردبيل، ورزق بولدين (علي وإسماعيل)، ولكنه دخل في صراع مع الشركاسة في شروان، غير أن تغير الظروف بعد وفاة أوزون حسن جعل الأقوينلو ينضمون للشركاسة، ليحققوا انتصاراً على حيدر، الذي قُتل في المعركة، التف أتباع الصفويين حول علي بن حيدر، لكن يعقوب حاكم الأقوينلو ألقى القبض على أبناء حيدر وأودعهم السجن أربع سنوات (١٤٨٩-١٤٩٣م) حتى أطلق سراحهم حاكم الأقوينلو الجديد "رستم" ليجمعوا أتباعهم ويحاربوا في صفوفه ضد منافسه على العرش، وبعد تحقيق المهمة المطلوبة عاد الشيخ علي بن حيدر الصفوي إلى أردبيل.

أدرك رستم أنه أطلق المارد من الزجاجاة، فأرسل رجاله في طلب علي وأخوته ليودعهم السجن مرة أخرى، أدرك علي الهدف، فنصب

أخاه الصغير إسماعيل، البالغ من العمر سبع سنوات، وأرسله إلى أردبيل، متوقعاً بذلك مصيره المحتوم، وما لبثت فرقة من الأقوينلو أن داهمته، بينما فر الطفل إسماعيل بمجموعة من أتباعهم، وحاول رستم البحث عنه في كل منازل أردبيل دون جدوى.

الجدير بالذكر أن الصفويين خلال مرحلة النشأة لم يظهروا هويتهم المذهبية (الشيوعية) من باب التقية والخوف من رد الفعل الغاضب من سكان البلاد وحكام المناطق المجاورة، فمن المعروف أن معظم سكان بلاد فارس آنذاك كانوا من المسلمين السنة.

الشاه إسماعيل (١٥٠١ - ١٥٢٤م) :

فقدت الطريقة الصفوية زعيمها للمرة الثالثة، ووجد إسماعيل مأمنه في جيلان، وحالت الصراعات المتجددة على عرش الأقوينلو دون تتبع أثر إسماعيل في جيلان. ونجح إسماعيل في الحفاظ على صلته بأنصاره وأتباعه، وبعد خمس سنوات عزم على استرداد ملك أجداده، جمع إسماعيل قوة من سبعة آلاف واتجه إلى أذربيجان، وتمكن في ربيع ١٥٠١م من هزيمة قوة من تركمان أقوينلو من ثلاثين ألف رجل. ودخل مدينة تبريز، وأعلن نفسه حاكماً للدولة الصفوية الجديدة باسم "إسماعيل شاه الأول" وأعلن المذهب الشيعي عقيدة رسمية للدولة الجديدة. وبذلك نجح إسماعيل في تمييز دولته مذهبياً عن الدولة العثمانية السنية، وهو ما يتمشى مع القومية الفارسية، وقد ميزت الدولة الجديدة المنطقة وحددت معالمها في التاريخ الحديث.

تشدد الشاه إسماعيل الصفوي في تطبيق المذهب الشيعي وفرضه فرضاً، فقد كانت المنطقة منذ الفتح الإسلامي يسودها المذهب السني والشيعي في حالة من التعايش السلمي على الرغم من أن الأغلبية كانت للسنة، غير أن الجديد في عصر الشاه إسماعيل أن التشريد والقتل كانا من نصيب المعارضين للمذهب الشيعي. ولاسيما من علماء السنة، ففر بعضهم إلى بلاط التيموريين شرقاً والبعض الآخر إلى بلاط العثمانيين غرباً، أما عامة الناس (الرعية) فكان يكفي التهديد بهذا العقاب لكي يرتدع الرجل ويعتق المذهب الشيعي. وعندما تمكن إسماعيل شاه من فتح إقليم خراسان فر مشايخ المذهب السني إلى

بخارى عاصمة الأوزبك، وتم تهجير عدد كبير من التركمان الشيعة من أذربيجان إلى خراسان.

وفي خلال عشر سنوات من تاريخ استرداد إسماعيل شاه ملك أبائه في أربيل، أمكنه غزو كل إيران وإدماج شرقي الهلال الخصيب في الدولة الصفوية.

بدأت مراحل التوسع بهزيمة فلول الآقوينلو قرب حمدان عام ١٥٠٣م، وعلى إثر ذلك تمكن إسماعيل من فرض سيطرته على وسط وجنوب إيران وفي العام التالي تمكن إسماعيل من إخضاع أهم مناطق بحر قزوين ممثلة في جورجيا ومزاندران وآزد. وفي الجبهة الغربية ضم ديار بكر خلال السنوات من ١٥٠٥ حتى ١٥٠٧م، كما أخضع شروان عام ١٥٠٩، وفي العام التالي غزا خراسان في الشرق، وتمكن من اغتيال زعيم الأوزبك محمد شيباني ومع ذلك ظل تهديد الأوزبك، ولم ينجح الصفويون في إيجاد حل جذري لمشكلة الأوزبك. وفي عام ١٥١١م تطلع الشاه إسماعيل إلى سمرقند لكنه اصطدم بطموحات بابر التيموري.

ثار الأوزبك وأنزلوا بالصفويين هزيمة في عام ١٥١٢ واستولوا على أجزاء من خراسان، فرد إسماعيل على الأوزبك بتجريد ثلاث حملات تأديبية، انتهت بعقد هدنة استمرت ثماني سنوات. وكان على الصفويين المحاربة في جبهتين، في الشرق ضد الأوزبك، وفي الغرب ضد الدولة العثمانية.

بدأت المعارك العثمانية مع الصفويين عام ١٥١٤ في معركة چالديران، فقد كان قيام الدولة الصفوية، واتخاذها المذهب الشيعي مذهباً رسمياً، يمثل تهديداً مباشراً للدولة العثمانية، الجارة الغربية السنية، التي تضم في أملاكها الشرقية كثير من التركمان الشيعة، وهنا مكن الخطر، فلمن يكون ولاء هؤلاء الشيعة، للدولة العثمانية السنية الذين يقطنون أملاكها، أم للجارة الصفوية الشيعية. وقد اتضحت هذه المخاوف عندما قام الشاه إسماعيل بمحاولة لنشر الأفكار الشيعية في شرق الدولة العثمانية، فقام السلطان العثماني سليم الأول بمعاينة شيعة الأناضول بالقتل. وفي أغسطس ١٥١٤ التقى الجيش العثماني مع

القوات الصفوية في چالديران في شمال غرب أذربيجان. تعجل الصفويون في مهاجمة القوات العثمانية قبل أن تكتمل صفوفها، غير أن القواسم وحملة البنادق العثمانية المتدعة خلف عربات المدفعية وفوقها تمكنت من صد الهجوم، وكبدت القوات الصفوية خسائر فادحة، وما لبثوا أن انسحبوا، مخلفين وراءهم عدداً كبيراً من القتلى والجرحى. والملفت للنظر أن القوات الصفوية لم تزود في هذه المعركة بالسلاح الناري (البنادق)، على الرغم من أن تركمان الأقبولوا قد استخدموا الأسلحة النارية في هذه المنطقة منذ مائة عام تقريباً. وهناك رأي يقول إن الصفويين مثل ممالك مصر والشام يرون في السلاح الناري مساس بشجاعتهم وفروسيتهم. وأياً كان السبب فقد تجرع الصفويون مرارة الهزيمة بسبب عدم استخدام السلاح الناري. لم يترتب على معركة چالديران بخلاف الحصاد البشري الهائل في كلا الجانبين، سوى دخول العثمانيين مدينة تبريز لفترة بسيطة، وما لبث سليم أن أصدر أوامره بالانسحاب، بعد أن رفض ضباطه البقاء في هذه المنطقة شديدة البرودة.

وكان لمعركة چالديران آثار غير مباشرة على الدولة الصفوية، التي فقدت ما كان لها من سيطرة اسميه على ديار بكر والمناطق الغربية، كما كان لها آثارها السلبية على علاقة الشاه الصفوي بالقزلباش وعلاقتهم به، فقد كان الشاه إسماعيل يعتقد أن قوته لا تقهر، وكان بالنسبة لقواته السلطان الزمني والروحي معاً، بل وصل إلى الاعتقاد بأنه ظل الله على الأرض وخليفته، في دولة ثيوقراطية، غير أن الهزيمة هزت هذه المكانة هزة عنيفة زلزلت أركان عرش الشاه الصفوي ففقد المكانة الرفيعة التي كان يتمتع بها، وحاول أن يغرق نفسه في الصيد واللهو والشرب في سنواته العشر الباقية. وبعد عصر إسماعيل بدأ تصارع القزلباش على السلطة، واستبدوا بها في عصر خلفه طه ماسب.

أما عن الجهاز الإداري في الدولة الصفوية فقد ظهرت التنظيمات الثيوقراطية في تشكيل الجهاز الإداري للدولة الصفوية منذ البداية، فجاء على قمة هذا التنظيم الشاه وهو خليفة الله في الأرض، وظلت هذه

الصورة قائمة حتى معركة چالديران فاهتزت كما سبق. ويأتي بعد الشاه عدة مناصب رئيسية أهمها:

نائب الشاه: وكان يلقب بوكيل نفس النفائس همايون، وهو القائد الأكبر للدولة، وينوب عن الشاه في الناحيتين الدينية والسياسية، إذا لا فصل بينهما في الدولة الصفوية، وهو مسئول عن تنظيم أمور البلاد من الناحيتين الدينية والإدارية وينوب عن الشاه في غيابه، وقد استأثر القزلباش بهذا المنصب منذ البداية.

أمير الأمراء: أي القائد العام لقوات القزلباش وفي الباية كان شخص واحد يتولى المنصبين معاً، أي أن نائب الشاه كان يتولى قيادة الجيش، ثم فصل بينهما وينوب عنه الكورشباش، وهو أيضاً من القزلباش وقد ضعف هذا المنصب بعد چالديران.

الوزير: ويرأس الجهاز الإداري في الدولة، وهو من المناصب التي تقلدها الفرس المدنيون.

الصدر: وهو رئيس المؤسسة الدينية ومهمته الأساسية توحيد بلاد فارس على المذهب الشيعي، وتولى هذا المنصب أيضاً الفرس. ونجح الصدر في إنجاز مهمته في نهاية عهد إسماعيل، ثم تدهورت هذه السلطة بعد تحقيق الهدف منها.

ومما سبق يتضح أن المناصب الكبرى في البلد انقسمت بين عنصرَي الأمة التركمان والفرس، الأمر الذي أدى إلى الانقسام داخل الجهاز الحاكم في الدولة الصفوية وهو ما ظهر كثيراً، وبخاصة في فترات الضعف، ونقصد هنا ضعف الشاه الذي يحقق التوازن ويمنع الانقسام بقوة شخصيته. وكان يزكى هذا الانقسام عدم التحديد الواضح لاختصاصات المناصب المذكورة، فكان هناك تداخل فيما بينها، وكذلك الشخصية العسكرية للدولة الصفوية، ولاسيما في مرحلة النشأة وفي أواخر عصر إسماعيل ظهر ميل نحو الابتعاد عن المظهر الثيوقراطي للدولة، ومحاولة الفصل بين السلطات الدينية والسياسية وفي ظل هذا الاتجاه حاول الشاه التقليل من سلطة الوكيل الشمولية، كما تقلصت مهمة الصدر، حتى انحصرت في إدارة الأوقاف والإشراف على المؤسسات الدينية.

الشاه طه ماسب (١٥٢٤ - ١٥٥٦)

خلف طه ماسب أباه الشاه إسماعيل في عام ١٥٢٤ وهو طفل صغير، واستمر حكمه للبلاد سبع وعشرون عاماً. استبد القزلباش بالحكم خلال السنوات العشر الأولى من حكم طه ماسب، وتصارع القزلباش فيما بينهم على السلطة وعمت الفوضى أرجاء البلاد، فيما عُرف بالحروب الأهلية، أو فترة الاستبداد القزلباش. وترجع جذور هذه الحرب إلى عصر إسماعيل الذي اضطرت العلاقة بينه وبين القزلباش، خوفاً من تسلطهم على السلطة بحجة أنهم ساعدوه في الوصول إلى الحكم فأراد أن يحد من سلطانهم، بعزل أحد ضباطهم المرموقين الذي كان يشغل منصب الوكيل، ونصب محله فارسياً، وهو من المناصب التي يعدها القزلباش حقاً من حقوقهم، حسبما سبق، وفي عام ١٥١٠ خلف الفارس فارسياً آخر في منصب الوكيل، الأمر الذي زاد من الخلاف بين التركمان والفرس. وفي أعقاب معركة چالديران فقد الشاه مكانته المستمدة من الفكر الديني القائل بأنه خليفة الله على الأرض وعاد القزلباش إلى ولائهم القبلي القديم. وهذا يفسر بعض الحوادث التي وقعت منهم ونالت من هيبة الشاه (المقدسة) ففي عام ١٥٣٠ أثناء الحرب الأهلية اختزقت مجموعة منهم خيمة الشاه وأصابت تاجه بسهمين. وفي أواخر حكم الشاه إسماعيل استقل أحد الضباط القزلباش بحكم خراسان (١٥١٦-١٥٢٢) دون أن يلقي للإدارة المركزية بالاً، فلم تعد للشاه سوى سلطته الرسمية.

استمرت الحرب الأهلية القزلباشية عشر سنوات (١٥٢٤-١٥٣٣م) بدأت بحرب بين قبيلة أوستاخلو وباقي قبائل القزلباش واستمرت حتى عام ١٥٢٧م، ثم سادت فترة من النزاع بين الرومليين والتكاليين واستمرت من ١٥٢٧ - ١٥٣٠م وانتهت بتسيّد التكاليين. ثم فترة سيادة الشامليين على باقي قبائل التركمان حتى عام ١٥٣٣م عندما قرر طه ماسب القبض على زمام الأمور في دولته، فألقى القبض على حسين خان شاملو شيخ القبيلة والحاكم الفعلي للبلاد، وأمر بإعدامه على الرغم من مكانة هذا الشيخ في القصر الشاهي، فهو المري لمحمد ميزرا ابن

الشاه. ورفض الشاه تعيين شيخاً آخر للقبيلة، بل جعلها تحت قيادة أخيه الأصغر إبراهيم ميرزا، كما أعاد الشاه منصب الوكيل للفرس مرة أخرى، ولمدة أربعين سنة، عندما استبد القزلباش بالسلطة مرة أخرى، نظراً لتدهور الأحوال الصحية للشاه.

لم يكن طه ماسب يملك شخصية فذة أو موهبة خاصة، إنما كان زاهداً متقشفاً، وصفه معاصروه بأنه كان متطرفاً بين الزهد والقسوة، وقد ترجع قسوته الشديدة إلى الحرب الأهلية التي استبدت بالبلاد طوال عشر سنوات ولم يكن من طريق للخلاص منها إلا بمثل هذه القسوة. ويتعارض مع زهده تركه لنفسه العنان في شرب الخمر إلى حد الإدمان، وهذا إن صدق فإنما يدل - في رأينا الشخصي - على ضعف في شخصيته، وبخاصة عند مواجهة الأزمات سواء في ذلك الأزمات الداخلية أو الخارجية ممثلة في هجمات الأوزبك والعثمانيين من الشرق والغرب. في وقت فقد طه ماسب القوة العسكرية الفعالة للدفاع عن البلاد.

شن الأوزبك من الشرق خمس غزوات على الدولة الصفوية، في الفترة من (١٥٢٤-١٥٣٨) وفي الغرب قام السلطان العثماني سليمان القانوني بأربع حملات ضد أذربيجان، خلال فترة حكم طه ماسب. كانت الحملة الأولى ١٥٣٤ قوامها تسعون ألف مقاتل، في حين لم يتمكن طه ماسب من جمع أكثر من سبعة آلاف مقاتل، ونجح العثمانيون في دخول بغداد عام ١٥٣٤، ثم دخلوا تبريز عدة مرات، فاضطر طه ماسب إلى تحويل عاصمته إلى قزوین. وقامت العوامل الطبيعية والبيئية في الشمال الغربي للدولة الصفوية بحمايتها من الوقوع في يد أعدائها، من ذلك برودة الجو القارصة وبخاصة في فصل الشتاء، والأكراد الذين مارسوا دورهم في قطع الطرق، والنيل من الحملات العثمانية، بغية السلب، إضافة إلى طول خطوط الإمدادات العثمانية ونجح طه ماسب في توظيف إمكاناته العسكرية الضعيفة لتأديب العثمانيين عند تراجعهم.

وإضافة إلى الحرب الأهلية القزلباشية في السنوات العشر الأولى من حكمه فقد واجه طه ماسب خيانة أخويه، ففي عام ١٥٣٤م استقل

سام ميزا بإقليم خراسان، وتآمر ضد أخيه طه ماسب مع العثمانيين، وظل كذلك حتى عام ١٥٣٦م. كما حذا حذوه القاس ميرزا حاكم شروان، الذي انضم للعثمانيين في غزوتهم للبلاد عام ١٤٤٨م، فاضطر طه ماسب إلى قبول صلح أماسيا سنة ١٥٥٥م مع العثمانيين. تقلبت المناصب الإدارية الكبرى في عهد طه ماسب بين الفرس والتركمان، فإبان الحرب الأهلية تمكن القزلباش من انتزاع المناصب الإدارية الكبرى ولاسيما الوكيل وأمير الأمراء، إضافة للوظائف الكبرى في الدولة وبعد سيطرة طه ماسب على مقاليد الأمور وتخلصه من حسين خان شاملو وإنهاء السيادة العسكرية استعاد الفرس منصب الوكيل، وفقد منصب أمير الأمراء أهميته، وفي المقابل تصاعدت أهمية القرشباش الحربية والسياسية كما شهد منصب الصدر زيادة في أهميته السياسية مع إهمال الدور الديني مما سمح للفقهاء المجتهدين بمنافسة الصدور والحصول على مكانتهم فيما بعد، وفي أواخر حكم طه ماسب أصبح منصب الصدر وراثياً، ولعل من أهم مظاهر التغيير في عهد طه ماسب إحلال العنصر التركي محل القزلباش تدريجياً منذ أن تولى منصب المرئي في القصر الشاهي أحد الأتراك، وتزايد عدد النساء الجورجيات والشركسيات في القصر الشاهي، وعملهن لصالح أبناء جلدتهن، ودورهن في إحاكة المؤامرات.

الاضطرابات في عهد خلفاء طه ماسب (١٥٥٦ - ١٥٨٨)

شهدت البلاد في نهاية حكم طه ماسب نوعاً جديداً من الصراع هو الاختلاف فيمن يتولى العرش، فقبل ذلك لم يكن هناك خلاف من هذا القبيل، وإنما يستبد القزلباش بالسلطة في حالة ضعف الحاكم أو إذا كان الحاكم طفلاً، ولكن عندما توفي طه ماسب اختلف رجال الدولة، فقد كان طه ماسب متزوجاً من تركمانية وجورجية وشركسية فابن من يتولى العرش. كان لطفه ماسب تسعة من الأولاد، منهم سبعة من زيجات شركسية وجورجية واثنان من زيجات تركمانية هما محمد خذبانده الابن الأكبر وصاحب الحق الشرعي في ولاية العرش، لكنه

كان ضعيف البصر، ويليه إسماعيل الذي تولى الحكم باسم إسماعيل الثاني، لكن السجن كان قد أثر على عقله، فقام بحملة لقتل أو سمل أعين كل ذكور الأسرة المالكة، لمنع المؤامرات ضده، فلقى خمسة من أبناء طه ماسب حتفهم. وانصرف عن المذهب الشيعي، فدبر له القزلباش مقتلاً عن طريق أخته "بارى خان خانوم" بعد عام واحد من توليه السلطة.

لم يجد القزلباش أفضل من محمد خذبانده (١٥٥٨-١٥٨٧) رغم ما به من ضعف في البصر كما كان عمره ٤٧ سنة، وكان هادئاً متواضعاً، ترك حكم البلاد في يد زوجته مهدي عليا، وهي من أسرة مرموقة ذات نسب شريف، وتتميز بالغيرة والطموح وسرعة البديهة، كرست جهودها لهذين الأول ضمان العرش لابنها حمزة ميرزا، والثاني الأخذ بالتأثر من الأمير سلطان مراد الذي كان وراء مقتل والدها وتجريد أسرتها من أملاكها. ولتحقيق الهدف الأول حاولت مهدي عليا التخلص من بارى خان خانوم وعم لها وطفل إسماعيل الثاني بالقتل، كما أبعدت عباس ابن زوجها. ولتحقيق الهدف الثاني حاولت القبض على ابن الأمير سلطان مراد حاكم مازندران، فأبلغته مأمته، ثم قتله، فثار القزلباش وطالبو الشاه بتجريد مهدي عليا من سلطاتها. وفي عام ١٥٧٩ اندفع عدد من القزلباش داخل الحرملك وقتلوا مهدي عليا بحجة وجود علاقة إجرامية بينها وبين رجل خارج القصر. وشكل فريق القتل من قبائل متفرقة ليضيع دمها هباءً.

استبد القزلباش بالسلطة بعد قتل مهدي عليا، لمدة عقد آخر من الزمان فشهدت البلاد اضطرابات داخلية وخارجية، فانقسم القزلباش على أنفسهم في مناصرة حمزة ميرزا أو عباس ابني الشاه محمد الذي لا حول له ولا قوة. بينما كانت البلاد مستهدفة من الأوزيك في الشرق والدولة العثمانية في الغرب، فتمكن العثمانيون من دخول تبريز وإعاثة الفساد في الجبهة الشمالية الغربية. وهو ما فعله الأوزيك في الجبهة الشرقية في خراسان، وظلت الأوضاع هكذا إلى أن تنازل الشاه محمد عن العرش لابنه عباس الذي تسلم مقاليد الحكم في أول أكتوبر ١٥٨٨ باسم عباس الأول.

الشاه عباس الأول "الكبير" (١٥٨٨-١٦٢٩)

تولى عباس الحكم وهو في السابعة عشر من عمره، بعد أن فرضه القزلباش على الشاه محمد، الذي تدهورت أحواله الصحية، فأوشك بصره على الضياع. ويرجع الفضل في تنصيب عباس الأول إلى مرشد قولي خان أوستاخلو، ومن ثم أصبح الرجل الأول في الدولة، فشغل منصب وكيل الديوان العالي. وأصبح الرجل الثاني هو على قولي خان شاملو. وسيطر على الأقاليم الشرقية (خراسان). وبذلك تولى عباس الأول حكم الدولة الصفوية في ظروف داخلية صعبة، ولم تكن الظروف الخارجية بأقل منها سوءاً؛ فقد كثرت هجمات الأوزبك من الشرق، حتى حاصروا زعيم القزلباش على قولي خان شاملو، وتمكنوا من قتله بالخيانة، بعد أن تقاعس خان أوستاخلو عن مناصرته. وعلى صعيد الشمال الغربي اضطر الشاه إلى قبول صلح مهين مع العثمانيين، تنازل بمقتضاه عن كثير من أملاك الدولة لأول مرة في تاريخها.

أدرك الشاه عباس أن عليه اتباع نظام جديد، فمحاولة إخضاع القزلباش لن تأتي بخير، فما زالوا يمثلون عصب الجيش، كما أنهم أصحاب فضل عليه في توليته العرش. لذا عمد الشاه إلى تشكيل فرق الفرسان من الغلمان (المماليك) حتى بلغت هذه الفرق عشرة آلاف جندي، وجعل مصادر تمويلهم من الخزانة الملكية مباشرة.

وترجع أصولهم إلى مماليك جورجيا بعد تحولهم إلى الإسلام. واستند عباس إلى هذه الفرق في مواجهة استبداد القزلباش الذي عاد مرة أخرى في أواخر عهد طه ماسب وأثناء مرضه. كما استعان بهم عباس الكبير في المناصب الإدارية الكبرى محل القزلباش، ومنها مديري الأقاليم. وقد بدأت سياسة إدخال العناصر التركية في الجيش الصفوي من عهد طه ماسب، بعد قضائه على سيطرة القزلباش، فبدأ في إدخال عناصر جورجية وقوقازية شركسية (التركية) في كوادر الخدمة العسكرية والإدارة. نمت هذه القوة حتى أصبحت عماداً من أعمدة الدولة في عهد الشاه عباس. جاء معظم مماليك جورجيا من أسرى الحرب عبر الحملات الأربع التي جردها طه ماسب إلى تلك البقاع (١٥٤٠-

١٥٥٣م)، وكان معظم الأسرى من الأطفال والنساء، وبلغ أسرى الحملة الأخيرة وحدها ثلاثون ألفاً. حتى قيل أن الهدف من هذه الحملات هو جمع الغلمان.

وقد واجه الشاه عباس مشكلة مالية في تمويل فرق الغلمان، حيث كانت الأراضي في الدولة الصفوية يملكها قادة القزلباش كل في منطقة نفوذه فاستحوذوا على معظم إيرادات الأقاليم، وفي المقابل تعهدوا بما يلي:

- ١- تزويد الشاه بعدد معين من القوات.
- ٢- أن يكونوا على أهبة الاستعداد لتلبية نداء الشاه إلى ميدان الحرب. وإذا كان أحدهم يعمل في الإدارة المركزية بالبلاط الشاهي، فإنه يعهد بإدارة أقاليمه إلى مساعدين له يقومون مقامه في تلبية نداء الحرب.
- ٣- تخصيص قسط من الضرائب التي يجمعونها للحكومة، وهذه الضرائب لا تخضع لسلطات الشاه مباشرة، ولكن لوزارة متخصصة "ديوان ممالك".

أما ما يحتاج إليه الشاه للإنفاق على بلاطه ورغباته، فكان من أرض "الخاصة الملكية" أو ما يعرف بأرض التاج. فلم يعد أمام الشاه عباس سوى أن يزيد في هذا النوع من الأرض على حساب أراضي الدولة. ناهيك عن مساوئ نظام جمع الضرائب من أراضي الخاصة الملكية التي يعمل بها فلاحون عاديون، غير أنهم تعرضوا من الموظفين القائمين على جمع الضرائب إلى كافة أنواع الابتزاز. مما يضيف أعباء أخرى على كاهل الشاه.

وقع مرشد قولي خان أوستاخلو ضحية مؤامرة طارده فيها جميع زعماء القزلباش، ففر إلى البلاط الشاهي، وطالب المتآمرون الشاه بعزل الوكيل وتشكيل مجلس أمراء لمحاكمته. انتهز الشاه إسماعيل الفرصة للتخلص من قبضة القزلباش فقام بإلقاء القبض على معظم زعماء المؤامرة وأنهى حياتهم قتلاً، ثم بدأت عملية تصفية جسديه لكل من تحوم حوله الشبهات في الاشتراك في المؤامرة، كما دبر مقتل مرشد قولي خان في يوليو سنة ١٥٨٩م وقد أدى استعراض القوة الشاهية إلى

فرار العديد من قبائل القزلباش إلى الدول المجاورة، خوفاً على حياتهم كما أعدم زعيم قبيلة تركمان الذي بايع أخاه حمزة ميرزا من قبل. أما من تبقى من زعماء القزلباش، فقد اتخذ الشاه ضدهم عدد من الإجراءات التنظيمية للقضاء عليهم، فمن تقاعس منهم عن حرب دعا إليها السلطان يجرده من وظائفه المحلية ولا يعود إليها إلا بعد دفع غرامة لا طاقة له بها وامتدت يد القتل إلى فرهاد خان قرمنلى الذي يرجع إليه الفضل في استتباب الأمن في إقليمي جيلان ومازندران.

كما تخلص الشاه عباس بسرعة غريبة من أبيه وإخوته والطامعين في العرش بالعمى، وعمل على سرعة بناء قواته الجديدة (فرق الغلمان)، ليتسنى له الاعتماد عليهم في التصدي للأخطار الخارجية التي هددت البلاد شرقاً وغرباً، وانتقل الشاه بعاصمته من قزوین إلى أصفهان في عام ١٥٩٧م.

عمد الشاه عباس إلى تأمين الحدود الشرقية، بعد أن تخلص من القزلباش وقد ساعدته الظروف حيث مات في عام ١٥٩٨م قائد الأوزبك القوى عبد الله الثاني، وتبعه في العام التالي ابنه إلى نفس المصير، ثم انشغل الأوزبك في صراعات السلطة، شن عباس هجوماً على الأوزبك وانتزع من أيديهم الأقاليم الشرقية، ثم عقد صلحاً ضمن به تأمين الحدود الشرقية ثم تحول الشاه عباس إلى الجبهة الشمالية الغربية، وتمكن في عام ١٦٠٥ من توجيه ضربة قوية للعثمانيين قرب تبريز، وفي عام ١٦٠٧م تمكن من طرد العثمانيين من الأقاليم الفارسية، ثم عقد معهم صلح في عام ١٨١٦ وهكذا تمكن عباس من الانتقال من الحرب الدفاعية إلى الحرب الهجومية، وتأمين حدوده مع جيرانه وتعداها في عام ١٦٢٣م إلى الاستيلاء على بغداد من أيدي العثمانيين، في سابقة لم تشهدها البلاد من قبل.

وبعد عشر سنوات من تبنى تأسيس قوات الغلمان، أثمرت الجهود فكانت نواه لجيش عظيم، ووصل قائد الغلمان "الوردي خان" عام ١٥٩٥ إلى منصب حاكم إقليم فارس، وهو جورجي الأصل أثبت ولاءه للشاه باشتراكه في حادث اغتيال الوكيل مرشد خان. وما لبث الوردي خان أن أصبح عام ١٥٩٨م قائداً عاماً للقوات الفارسية، وعهد إليه

الشاه بمسئولية تنظيم الجيش مع أحد الخبراء الأوربيين، بلغت فرق الغلمان حوالي عشرة آلاف، إضافة إلى تكوين ثلاث وحدات جديدة، هي الحرس الخاص بالشاه وتعداده ثلاثة آلاف رجل من المماليك، والقواسين وهي قوة قوامها اثنا عشر ألفاً من مجندي الفلاحين الفرس، ووحدات المدفعية المؤلفة من أربعة عشر ألفاً وخمسمائة مدفعاً. وبذلك بلغ تعداد الجيش الصفوي النظامي سبعة وثلاثين ألفاً، يأخذون أجورهم من السلطان ويدينون له بالولاء.

وظلت مسألة استخدام السلاح الناري محل خلاف، فرغم تدريب فرق الغلمان على المدفعية، فإنهم لم يستخدموها بصورة كلية، ويبدو أن الأمر يرجع إلى مهارتهم في وسائل الفروسية، فكانوا يرون في المدفعية عائقاً للفرسان، ولعل هذا ما دفعهم إلى ترك ثلاثمائة مدفع في إحدى حملاتهم على الأوزبك، لكنهم كانوا يلجأون إليها في أعمال الحصار، ولم يستخدموها في أعمال الميدان، حتى بلغ الأمر في عهد عباس الثاني (١٦٤٢-١٦٦٦م) حد إلغاء فرق المدفعية.

وكان للنظم الجديدة أن تأتي بثمارها في تغيير المفاهيم الإدارية القديمة، حيث قلت أهمية منصب الوكيل، بعد اغتيال مرشد قولي خان، فانتابه كثير من الغموض فيما يتعلق باختصاصات حامل اللقب. ومن ثم صار القرشباشى هو المتحدث الرسمي باسم القزلباش في مجلس الشاه. كما أصاب التدهور لقب أمير الأمراء، فلم تعد له قيادة القوات العسكرية بعد أن عهد بقيادة الجيوش للوردى خان، وأصبح الرئيس الأعلى للجهاز الإداري في الدولة يعرف باسم الوزير أو الصدر الأعظم، وهو يختلف عن وظيفة الصدر القديمة، التي لم يعد لها ذكر بعد أن غلب على الدولة الطابع العلماني منذ عصر عباس الأول فصاعداً. وأصبح قائدا فرقتي الغلمان والقواسين ضمن القواد الخمسة الكبار. وبذلك صار للعناصر الجديدة تصنيفاً في أجهزة الدولة القيادية العليا وحرص عباس على تزويد جيشه من حين لآخر بالغلمان من جورجيا والقوقاز، سواء عن طريق الأسر أو الشراء أو التطوع.

كان عهد عباس الأول عهداً زاهراً بالإنجازات الكبرى. فقد أقام حضارة في بلاد فارس على أسس جديدة، وطور الصناعات المحلية.

وقد وضعت هذه الإصلاحات عصر عباس الأول في ذروة التقدم الحضاري كما أمدت في عمر الدولة الصفوية ما يقرب من قرن من الزمان، على الرغم من ضعف خلفاء عباس الأول.

أما عن علاقة عباس بأبنائه فقد أثرت نشأته وعلاقته بأبيه على علاقته بأبنائه، إذ انتابه الخوف من أن يقع ضحية لأحد أبنائه أو يفعل به كما فعل هو بأبيه من قبل. فعاش عباس الأول في جو من الريبة والشك، بعيداً عن الأمان وعطف الأب وحنو الأم. وفي البداية اتبع عباس تقاليد الأسرة الصفوية فعين أبناءه حكاماً على الأقاليم غير أن اشتراك ابنه حسن في الثورة مع حاكم مشهد القزلباشي، كانت نقطة التحول في علاقة الشاه بأبنائه، فجمعهم حوله في البلاط الشاهي، وبدأ يصطحبهم معه في الحملات مخافة الثورة في غيابه في إحدى المعارك.

وعندما قامت ثورة تطالب بابنه الأول "محمد بكير" حاكماً على البلاد، قضى على الثورة، ثم قتل محمد بكير الذي راح ضحية بريئة لهذه المؤامرة الشركسية في عام ١٦١٥، وعندما مرض الشاه في عام ١٦٢١ احتقل ابنه الثالث محمد خذبانده بموت الشاه، وحصل على تأييد من تبقى من القزلباش، فلما شفي الشاه صدرت الأوامر بإصابة محمد بالعمى. وكان الابن الرابع إسماعيل قد مات ميتة طبيعية، كما أصيب الابن الخامس والأخير إمام قولي بالعمى في عام ١٦٢٦م وفي ١٩ يناير ١٩٢٩م توفي الشاه عباس، ولم يترك من أبنائه من يصلح للعرش، فتولى من بعده حفيده سام ميرزا باسم الشاه صفي. وبعد حكم صفي بداية التدهور في الدولة الصفوية.

حاول الشاه عباس الثاني (١٦٤٢-١٦٦٦م) تجديد قوة الدولة، واستعادة هيبتها وصورتها التي كانت عليها في عهد سلفه الأسبق عباس الأول، غير أن الدولة دخلت في الربع الأخير من القرن السابع عشر مرحلة الانهيار السريع لعدة أسباب أهمها دمر أفراد الأسرة الحاكمة من جراء الحياة التي عاشوها في أسر مؤامرات حريم البلاط الشاهي، فسقط بعضهم في حياة الترف والخمر وإهمال مهام الدولة،

رغم تحذيرات رجال الدين، كما توسعت أراضي الخاصة الملكية على حساب أراضي الدولة.

أهم الآثار الصفوية:

جعل عباس عاصمته أصفهان من أجمل المدن، فقد أسس بها مسجد الشيخ لطف الله عام ١٦٠٣ ومسجد شاه عام ١٦١١م، ويعتبر المسجدان من أعظم آثار العمارة الفارسية. كما اهتم بالأشغال العامة، فترك في أصفهان وحدها عند وفاته ١٦٢ مسجداً و٤٨ مدرسة وأكثر من ألف وثمانمئة طريق ممهد وأكثر من ٢٧٠ حماماً عاماً، أما أهم ما شيده من عمارة خارج أصفهان فكان إعادة بناء مشهد الأسرة الصفوية في أردبيل، وخصص لهذا المشهد عدة أوقاف خيرية، ولم يهتم شاهات الصفويين بإقامة القصور، بل سكنوا في منازل متواضعة، كما شيد على شاطئ قزوین استراحات يقضى بها الشتاء في مدن أشرف وفرح آباد.

انتعشت في العصر الصفوي عامة، وبخاصة في عهد عباس الأول فنون الرسم وصناعة السيراميك والأنسجة والسجاد والكليم، والتي دلت على عبقرية الفن الفارسي في هذا النوع من الصناعات. وقد حازت صناعة السجاد إعجاب الأوربيين، فأحاطها عباس الأول بالرعاية الملكية. أما الرسم فقد بدأ الاهتمام به في عهد الشاه إسماعيل الأول، وفتحت مدارس للرسم في عهد طه ماسب، ثم تطورت في عهد الشاه عباس الأول.



الفصل الثاني

المعالم الأساسية لشبه القارة الهندية :

لا يمكن فهم التطورات التاريخية والسياسية للهند بدون فهم وتقدير الوجود الديني هناك، فعلى ضوء جهود كل طائفة أو عقيدة - إن صح القول - من العقائد الثلاث الرئيسية، ومحاولات كل منها للهيمنة على الآخرين يتشكل تاريخ الهند الحديث، هذه الطوائف الثلاث هي الهندوس والمسلمون والسيخ، وفق ظهورها على مسرح الأحداث؛ فالعقيدة الأولى لأهل الهند هي الهندوسية، ثم انتشر الإسلام وأصبح له أمة، ومن رحم العقيدتين السالفتين خرجت السيخية عقيدة السيخ، والمنتشرة بصفة خاصة في البنجاب، ومولد عقيدة جديدة ليس بالظاهرة الجديدة في تاريخ الهند، فقد تكرر حدوث تلك الظاهرة أكثر من مرة، الأمر الذي أدى إلى تعدد العقائد الدينية في الهند، غير أنها انبثقت في أغلبها من الهندوسية.

ولقد تميزت شبه القارة الهندية وتفردت دون غيرها بظاهرة التوفيق والانتقاء بين العقائد الدينية الأساسية في محاولات لتخفيف حدة الصراعات العقائدية هناك حتى أصبح المجتمع الهندي يعج بالعقائد

والممل. وعادة ما تكون العقيدة المنبثقة عن محاولة التوفيق والانتقاء مرتكزة على واحدة من العقيدتين المراد توحيدهما أو الانتقاء منهما وتختار من الأخرى. وعادة ما يكون أتباع هذه العقائد الانتقائية قليلون، فيما عدا السيخ، وهذه المحاولات التوفيقية إما يقوم بها دعاة (فلاسفة أو رجال سلطة، ولعل من أهم ما قام به رجال السلطة في هذا الإطار محاولة الإمبراطور المغولي جلال الدين محمد "أكبر" في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي والمعروفة باسم "الدين الإلهي"، حسبما سيرد في دراستنا لتاريخ المغول في الهند.

بدأت هذه الحركة التوفيقية عقب دخول الإسلام أو تحديداً بعد الحملات الإسلامية العسكرية على عرب الهند. فقد اتصل عرب شبه الجزيرة العربية بشبه القارة الهندية قبل ظهور الإسلام، في شكل علاقات تجارية، واستمرت هذه العلاقات بعد ظهور الإسلام فانتقل الدين الإسلامي إلى شبه القارة الهندية في إطار المؤثرات المتبادلة، بشكل سلمي، وظهرت مجتمعات عربية وإسلامية في الهند، ثم ظهر مجتمع عربي هندي مسلم ثم تغير الموقف مع الحملات العسكرية الإسلامية على غرب الهند منذ حملة محمد بن القاسم على السند، ومنذ ذلك اليوم بدأ الهندوس يعتبرون المسلمين غزاة يجب مقاومتهم، فقل انتشار الإسلام في الهند وتأكدت هذه النظرة مع غزوات محمود الغزنوي (٩٧١-١٠٧٣م) العنيفة، الأمر الذي ولد تناقضاً بين المسلمين والهندوس، فظهرت الحركات التوفيقية المشار إليها، في محاولة لتقريب عنصرَي الأمة. وقد ظهرت هذه المحاولات من كلا الجانبين.

فمن الجانب الهندوسي ظهرت الحركة البهكتية (طريق الخلاص) وانتشرت في بقاع كبيرة من الهند في القرن الثاني عشر الميلادي، وازدهرت في القرن الرابع عشر على يد رامانند، وفي النصف الثاني من القرن الخامس عشر زادت انتشاراً على يد أحد تلامذة رامانند ويدعى "كبير" وتدعو الحركة إلى التعايش السلمي بين المسلمين والهندوس ونبذ مقاومة الإسلام والتصالح معه.

ومن الجانب المسلم جاءت مثل هذه المحاولة على يد المتصوفين، فقد دخل التصوف الإسلامي إلى الهند في القرن الحادي عشر الميلادي. نجح المتصوفة في مخالطة الهندوس، وتقديم نموذج مؤثر للمجتمع الهندوسي، من هذه الطرق الشيشئية والقادرية والنقشبندية، وكان لهم موقف موحد من الهندوس يحض على التسامح والتفاهم والتهادن. ومن أبرز متصوفة الهند "ميرزا مظهر" الذي اعتبر كتب "الفيداس الهندوسية" كتباً مقدسة بوحى من الله في مرحلة ما من عمر البشرية، فنظر إليهم باعتبارهم أهل كتاب موحدين ومن هنا أصبحت هذه الفئة حلقة وصل بين الهندوس والمسلمين. من هنا لعبت البهكتية والصوفية دوراً في مسيرة التقارب بين العقيدتين، وتسامحتا الطائفتين حتى تشابهتا في كثير من الأمور، فيما عدا مكان العبادة.

كان مولد عقيدة السيخ في البنجاب في عصر أسرة اللودهيين (١٤٥١-١٥٢٦) حيث ساءت العلاقة بين الحاكم المسلم والمحكومين من الهندوس، فسادت الفوضى والكراهية الأمر الذي مهد لظهور السيخية على يد "جورو ناناك" وجورو تعنى المعلم. ولد ناناك في عام ١٤٦٩ في قرية بالقرب من دينة لاهور. كان ناناك هندوسياً، تحمل أحد جيرانه المسلمين نفقات تعليمه، نظراً لأنه ولد في أسرة فقيرة، ثم عمل في البلاط اللودهي الأفغاني في البنجاب، فعاش حياة من التشابك في العلاقات بين المسلمين والهندوس.

قام ناناك برحلة طويلة في الهند وسيلان ووصل إلى مكة والمدينة وبغداد، تبلورت أفكاره حول الدعوة إلى وحدانية الله والتقرب إليه من خلال الخضوع والحب، فلا معنى للشعائر (إسلامية أو هندوسية) بدون حب وخضوع للمعبود. وهنا تظهر التعاليم الإسلامية واضحة، غير أن حجر الأساس في فكرة يظل هندوسياً، لإيمانه بفكرة الإحلال، أي أن الله يحل في كل الأشياء، والله عند ناناك رعوف رحيم بالإنسان يحرسه ليل نهار. وعالج ناناك فكرة الوساطة بين الله والبشر؛ فالإنسان عنده لا يصل إلى الله إلا بواسطة، والله لا يتجلى للإنسان مباشرة. والوساطة بين الإنسان والمعبود هو الجورو (المعلم) وكلها تأثيرات هندوسية وصوفية

وربما شيعية، متمثلة في دور كل من المعلم في الأولى والقطب في الثانية والإمام في الثالثة.

حفظت كتابات نانك في كتاب "أدى جرانت" وهو كتاب الشيخ المقدس، الذي اكتمل في عام ١٦,٤ في عهد الجورو الخامس للشيخ. فاختار نانك أحد أتباعه ويدعى "أنجاد ليخلفه على زعامة الشيخ، وبه يبدأ التاريخ السياسي للشيخ، فبينما كان نانك زعيماً روحياً همة هداية الناس لتعاليمه وأفكاره، نجد أن جور أنجاد أصبح زعيماً وقائداً سياسياً إلى جانب الزعامة الروحية. وقد خلف أنجاد ثمانية معلمين آخرين، أضاف كل منهم شيئاً جديداً إلى عقيدة الشيخ، كانت هذه الإضافة تبعد بالشيخ تدريجياً عن كل من المسلمين والهندوس حتى اصطبغوا بطابع الأمة المنفصلة.

بابر (المؤسس) ١٨٨٣ - ١٥٣٠م

ولد بابر في عام ١٨٨٣م واسمه ظهير الدين محمد بن عمر شيخ ميرزا، الملقب ببابر أي النمر. ويعتبر بابر المؤسس الحقيقي لدولة المغول في الهند، وهو من سلالة جنكيز خان، الذين استقروا فيما بين نهري سيحون وجيحون، واتخذوا من سمرقند عاصمة لهم، واعتنقوا الإسلام وحسن إسلامهم. وقد واثته الفرصة وهو في سن غضة ليكون حاكماً لأكبر دولة إسلامية في الهند.

توفي والده إثر سقوطه من أعلى برج كان يتفقد، فتولى بابر حكم فرغانه وهو في سن الثانية عشرة، بينما كان أحمد ميرزا حاكم سمرقند^(١) شقيق عمر يعد العدة مع صهره حاكم طشقند لمهاجمة فرغانه، لكن القدر أسعفه بسقوط أحد الجسور بخيول خصميه عمه وخاله وجيشهما وهما في طريقهما لغزو فرغانه، وانتشر الطاعون في الباقي، ففنع صاحباً سمرقند وطشقند بالهدنة مع الصغير بابر وعادا إلى ديارهما. لكن ظلت أطماع صاحب سمرقند تتهدد الصبي في فرغانه، ولم تنفثع

(١) سمرقند: أعظم بلاد ما وراء النهر، فتحها القائد المسلم قثم بن عباس، في عهد الخليفة عثمان بن عفان، وكان قثم قد توفي في سمرقند وأقيم عند قبره مسجداً مزار شاه الشهير، كما اتخذها تيمورلنك عاصمة له، وهي تذخر بآثار التيموريين ومنا المسجد المذكور والقلعة ومدرسة ألغ بك ومرصده للمزيد راجع: أحمد محمود الساداتي، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، ج٢ الدولة المغولية (المطبعة النوزجية، القاهرة، ١٩٥٩) ص ٣، ٤

الغمة إلا بموت عميه أحمد ومحمود ميذا، فامتد ملكه إلى سمرقند مقر حكم جده الأكبر تيمورلنك.

انتهز وزير بابر غياب سيده في سمرقند وأشاع موته وباع شقيقه الأصغر جهانجير حاكماً على فرغانه، وعندما خرج ليعيد الأمور إلى نصابها استولى ابن عمه على سمرقند، وضاع ملكه تماماً لأول مرة ١٤٩٨م، لكنه تمكن من استعادة ملكه في العام التالي ١٤٩٩م، وما أن استقرت الأمور حتى هاجمه شيباني خان الأوزبك فهزم قواته وأخرجه من سمرقند وعندما همّ أخواله في طشقند بمناصرتهم ألحق بهم خان الأوزبك هزيمة نكراء واستولى على ملكهم. فر بابر إلى ما بلاد الأفغان سنة ١٥٠٤م، وهناك أسس ملكاً جديداً فاستولى على كابل والمدن المجاورة الواحدة تلو الأخرى، وما أن سمع بهزيمة الأوزبك على يد الشاه إسماعيل الصفوي حتى راوده حلم العودة إلى سمرقند، وساعده في ذلك الشاه إسماعيل الصفوي الذي أعاد له أخته التي وقعت في أسر الأوزبك من قبل، وبالفعل استعاد بابر مدن بخارى وسمرقند عام ١٥١١م.

لم يكد بابر يهنأ بالمقام في سمرقند حتى باغتته قوات محمود تيمور بن شيباني الأوزبكي فهزمه وأخرجه منها، استصرخ بابر حليف الأمس الشاه إسماعيل الصفوي، الذي أرسل قواته بقيادة أحمد أصفهاني، فاسترد بلاد بخارى وقتل عدداً كبيراً من أهلها وفي مقدمتهم علماء السنة، فظهرت النية المذهبية للصفويين، فكان ذلك سبباً في التفاف أهالي بخارى حول محمود تيمور الأوزبكي للانتقام من الصفويين وبالفعل تمكنوا من هزيمتهم وقتل قائدهم أحمد أصفهاني عام ١٥١٤م وإخراجهم من البلاد، وبالطبع لم يعد لبابر مقاماً في هذه البلاد بعد أن أظهر حلفاؤه الفرس نيّتهم في فرض المذهب الشيعي بالقوة على أهل البلاد.

عاد بابر إلى كابل ويمم وجهه شطر البنجاب وهندوستان، حيث كانت الظروف موالية نظراً لضعف الحاكم اللوذي الأفغاني الأصل وصراع الحزب التركي والحزب الأفغاني في بلاطه. نزل بابر من جبال هندكوش نحو البنجاب فقام بأربعة غزوات استولى خلالها على لاهور

في قلب البنجاب في عام ١٥٢٤م، ثم هزم اللودهي في العام التالي، وجمع الكثير من الغنائم، ثم سير جيشاً فتح دلهي وأرسل ابنه أكبر إلى أگرا عاصمة اللودهيين فاستولى عليها ١٥٢٦م فوجد فيها أموالاً طائلة أغدق منها على جنده كما أعطى سكان عاصمته من الشيوخ إلى الأطفال، واتخذ منها عاصمة لملكه الجديد.

بذلك أسس بابر لإمارة إسلامية وراثياً سلطنة دلهي، لتكون واحدة من أربع إمارات إسلامية في الهند آنذاك؛ هي إمارة الكجرات بابا التجارة الهندية الأكبر إلى الشرق ويحكمها بيت مظفر شاه، وإمارة بهمني الدكنية التي أنشأها حسن كاكوي بهمن شاه، وإمارة مالوه أوماندو وعليها أمراء من الخليجيين والبنغال ويحكمها نصرت شاه وأولاده. ويزاحمهم في حكم الهند إمارتان هندوكيتان هما فيايانكر ومورا، يحكم الأولى راجا كرشنادوا، ويقوم على الثانية راناسكا أعظم أمراء الراجبوتيين قدراً وأعظمهم نفوذاً.

ويعد بابر ثالث غازي مسلم يدخل الهند بعد محمود الغزنوي ومحمد الغوري، لكنه يفوقهما شجاعة وإقداماً، فإذا كان الغزنوي قد غزا الهند بمائة ألف مقاتل، واستند على ملك امتد من سمرقند وخراسان وبلاد فارس إلى الهند، وكان يرافق محمد الغوري مائة وعشرين ألف مقاتل وامتد ملك أسرته آنذاك في خراسان، فإن بابر غزا الهند بأربعة عشر ألف مقاتل فقط، وليس له ملك مستقر، فكان مطارداً من الأوزبك حتى حدود جبال هندكوش، والأهم في هذه المقارنة أن الغزنوي ومحمد الغوري ارتدا عن حكم هذا البلد، فيما صمد بابر أمام العواصف.

نجح بابر في توسيع ملكه فضم شمال الهند كله، وكان عليه أن يواجه الأخطار الداخلية في مملكته متمثلة في الأمراء الأفغان، قوة الرجبوت، والهنداكة؛ فالأمراء الأفغان كانوا يريدون من بابر الانتصار لهم لا أن يرث ملكهم اللودهي، أما الرجبوت فكانوا يسيطرون على وسط الهند وجنوبه، وهم القوة الأعظم، أما الهنداكة فكانوا يعتقدون أنهم أصحاب البلاد، غير أنهم جميعاً كانوا يعتمدون على الطرق التقليدية القديمة في القتال بينما كان بابر يعتمد على الأسلحة النارية الحديثة.

تحالف الرجيبوت والأفغان ضد بابر ونادوا بأحد الأمراء اللودهييين حاكماً على الهند، وبدا الخطر شديداً على دولة بابر في الهند. تمكن بابر من شحذ الهمم في صفوف قواته بدافع الجهاد الديني وإعلاء كلمة الحق، وبدأ بنفسه فتزك الشراب واستعد لملاقاة العدو، وتمكن من دحرهم بالفعل في معركة خانواه ١٥٢٧م، فتمكن من القضاء على أعدائه في الداخل وثبت أقدامه، فكان لهذا النصر أثره الكبير على مستقبل دولة الإسلام في الهند، صحيح أنه لم يتمكن من القضاء على أعدائه قضاءً مبرماً إلا أنه تمكن من إضعافهم باعتبارهم قوة كبرى كانت تهدد أركان دولته.

عمل بابر على بناء دولة إسلامية كبرى في الهند على الرغم من قصر مدة حكمه - خمس سنوات - إلا أن هذه الفترة امتازت بالحسم والنشاط. أنشأ بابر في العاصمة أكرآ المدارس والمساجد والقصور الفخمة والحمامات العامة والصحاريج ومركزاً للبريد، وأنشأ خطأً للبريد السريع بين كابل وأكرآ، وفي عام ١٥٣٠ توفي بابر عن عمر يناهز الخمسين عاماً في أكرآ، ونقل جثمانه - حسب وصيته - إلى كابل أحب البلاد إلى قلبه، حيث دفن في ريوه تطل على المدينة. عاصر بابر الشاه إسماعيل الصفوي والسلطان سليم الأول أعظم حكام العالم الإسلامي، لكنه كان أعظمهم على الإطلاق، فعلى خلافهما أسس بابر ملكه في ديار غير إسلامية وبيئة غير ممهدة.

كان بابر جندياً عظيماً قوي البدن يجيد فنون الرياضة والسباحة والرمية وركوب الخيل، فكان من أقوى شباب عصره، لكنه ورث عن أجداده من المغول عدم تمسكهم بالدين والإفراط في الشراب وتعاطي المخدرات، وإن وضعها جانباً في حالات الشدة، كما ورث عنهم حبهم للقتال، وإن تمتع بمرونة سياسية أكسبته شهرة كبيرة في عالم السياسة. كان بابر مبذراً لذا عانت خزائنه كثيراً على الرغم مما وقع في يده من أموال طائلة ورثها من اللودهييين.

اتبع بابر النظم الإدارية التيمورية فعين حاكمين على كل إقليم أحدهما لقيادة الجند وجمع الضرائب، والآخر يشرف على الإيرادات

والمصرفيات، ويدفع مرتبات الجند والعمال، وقد روعي العدل في جمع الضرائب والمكوس.

ولعل أهم مخلفاته بابر نامه أو سيرة بابر والمكتبة ووصية نامه، وسيرة نامه تعني سيرة بابر التي كتبها بنفسه باللغة التركية، وله ديواناً شعرياً باللغة التركية أيضاً، وله اشعاراً أخرى باللغة الفارسية، تدل على تمكن صاحبها وإمامه بأصول الثقافة الإسلامية واللغات العربية والفارسية والتركية وتمكنه منها. وكان لديه مكتبة عظيمة ضمت مخلفات الأسرة اللوديهية، إضافة إلى ما جمعه بابر من كتب التراث، وهذا يدل على تحضر بابر فلم يتخلص من آثار الأسرة التي أقام ملكه على أنقاضها، وفرق عظيم بينه وبين أجداده الذين عبروا الفرات على مكتبة بغداد فأضاعوا تراثها وحضارتها، وقد نقلت بابر نامه إلى اللغة التركية في عهد أكبر، فخلدت ذكر صاحبها في عالم الأدب والتاريخ وأساليب الحرب والفتوحات والغزو.

ومن أهم آثار بابر الأدبية وصيته لابنه همايون المعروفة بوصية نامه وتدل على وضوح سياسته في الحكم وبراغته الإدارية وخبرته بطبيعة البلاد، فيوضح له أن الهند مليئة بالعقائد المتباينة، ويدعوه إلى سياسة التسامح والسلام، ويطلب منه أن يكون عادلاً ولا يتعصب لدينه، ويأمره أن يمتنع عن ذبح البقر فهو السبيل لامتلاك قلوب الشعب في هندستان، ويحثه على احترام العقائد الأخرى والمحافظة على دور عبادتها، وأن ينتشر الإسلام سيتحقق بالعطف والحب لا بالاضطهاد، كما يأمره بتجاهل النزاع بين السنة والشيعية، ففي هذا النزاع بداية الضعف في الإسلام.

همايون (١٥٣٠ - ١٥٣٩ ثم ١٥٥٦م)

ورث ناصر الدين محمد همايون إمبراطورية إسلامية كبرى عن أبيه بابر عام ١٥٣٠م، إلا أنها كانت مثقلة بالمشاكل منها:
أولاً: خزانة خاوية نتيجة بذخ والده وإسرافه في العطايا والمنح والهبات من ناحية، وكثرة الحروب من ناحية أخرى
ثانياً: جيش مكون من خليط من الأجناس، لذا يصعب توحيد أهدافه وغاياته، كما يصعب قيادته، وهو جيش أشبه بالمرتزقة، وقد

أتخم بالغنائم نتيجة كثرة الانتصارات في عهد بابر، ومع توقف الفتوحات تزيد متاعب هذا الجيش، فبتوقف الفتوحات يتوقف مصدر رزقه.

ثالثاً: تفكك الأسرة الحاكمة، فقد عين همايون إخوته حكاماً على الأقاليم، فولى أخاه كامران حكم كابل وقندهار، وولى أخاه عسكر حكم إقليم سنبل، وأعطى أخاه هندل منطقة ألوار وموات، وجعل ابن عمه سليمان ميرزا على إقليم بدخشان، غير أن أي من إخوته لم يقنع بما قسمه له همايون فزحف أحدهم نحو البنجاب وفرض سيطرته عليها حتى أقره عليها أخاه همايون.

رابعاً: تريض أعداء الداخل والخارج بالدولة؛ ففي الداخل مازال أعداء الدولة من أمراء أفغان ورجبوت وهنادكة يتربصون بدولة همايون، فالهنداكة يمثلون أغلب السكان ويرون في أنفسهم أحق بحكم البلاد، وما أن وصل همايون إلى العرش حتى ثار الأمراء الأفغان، وظهر زعيم أفغاني قوي هو شريخان سوري. وفي الخارج قويت دولة الكجرات ووطدت نفوذها في الجنوب وهددت همايون في أكر.

رأى همايون أن يبدأ بتأديب الثوار الأفغان في الشرق، فألحق بهم هزيمة قاسية، لكنه لم يتتبعهم وأهمل شأنهم، ففضى على خطرهم بشكل مؤقت فأخذوا يتربصون به من جديد، ثم قرر همايون أن يتجه جنوباً، حيث تعاضم أمر بهادر خان زعيم الكجرات الذي أخضع لسلطانه معظم أراضي الجنوب وتحالف مع البرتغاليين، وكان للبرتغاليين آنذاك مستعمرات على السواحل الجنوبية والغربية للهند، فأصبح هذا التحالف يهدد سلطان دولة المغول الإسلامية في الهند. توجه إليه همايون وكاد يقضي عليه لولا أنه فر إلى الجنوب واستجد بالبرتغاليين، فأعانوه على استرداد بعض أراضيه. إلا أن البرتغاليين أنفسهم دبوا مقتل بهادر خان غرقاً، ليتخلصوا من أقوى زعماء الكجرات آنذاك

تفرغ همايون للخطر الكامن في الشرق والمتمثل في شريخان سوري أحد زعماء الأمراء الأفغان، الذي خلص لنفسه إقليم بهار وزحف على البنغال، توجه إليه همايون في البنغال، فتراجع شريخان سوري تراجعاً

تكتيكياً بينما توغل الجيش المغولي بقيادة همايون نفسه في إقليم البنغال حتى ظن أن الأمر قد دان له، وأن الخطر قد زال. انتهز شريخان سوري طول خط الإمدادات وهطول الأمطار الموسمية وانقض على جيش همايون، فألحق به هزيمة منكرة.

والمصائب لا تأتي فرادى، علم همايون بخروج أخيه عليه، فهم بعقد صلح مع شريخان سوري، مقابل إقراره على ولايتي بهار والبنغال، وتظاهر شريخان سوري بالإذعان للصلح، إلا أنه انقض على الجيش المغولي ليلاً فأتي عليه، ثم تعقب همايون الذي فر غرباً، وكان لعلمه بمولد ابنه جلال الدين محمود (أكبر) آنذاك أثر عظيم في مواصلة همايون القتال، إلا أنه خسر معاركه كلها الواحدة تلو الأخرى، حتى فر في النهاية تاركاً ابنه ليقع في أسر عمه عسكر، الذي كان كريماً مع ابن أخيه فلم يصبه بسوء، وأعلن شريخان سوري نفسه إمبراطوراً على الهند باسم شيرشاه.

لم يطل العمر بشيرشاه فأصيب بشظية في ذراعه أثناء قتاله مع الهنادكة في عام ١٥٤٥م فمات على إثرها، وظل الحكم في أسرته عشر سنوات أخرى حتى عام ١٥٥٥م، ويعد شيرشاه من أعظم حكام الهند المسلمين، فقد اهتم بتنظيم الجند والإدارة وقرب منه العلماء وأنشأ المدارس والمساجد، واهتم بالزراعة والعلوم والفنون.

لجأ همايون إلى الفرس حلفاء والده القدياء، فأواه الشاه طه ماسب وساعده حتى تمكن من استرداد ملكه، وإن تعرض لمؤامرة بهرام شقيق طه ماسب الذي زين لأخيه قتل الحاكم التيموري السني لقاء تقاعس والده عن مساندة جنود الفرس في حربهم مع الأوزبك، لولا حكمة سلطنة خانيم التي منعت المؤامرة لأنها تسيء لأسرتها، واضطر همايون أن يتظاهر باعتناق المذهب الشيعي لينجو بنفسه من القتل ويحصل على المساعدة المطلوبة، قدم طه ماسب المساعدة لهمايون مقابل التنازل للصفويين عن حكم قندهار، وبالفعل تمكن همايون من استرداد المناطق الشمالية، فانترعها من أشقائه، وسلم قندهار للقائد الفارسي وتوجه إلى الهند فاستردها من خلفاء شيرشاه، مستغلاً الصراع

الدائر بينهم. لم يطل العمر بهمايون هذه المرة فمات في عام ١٥٥٦م بعد ستة أشهر من استعادة ملكه.

كان همايون شجاعاً شارك في حروب والده قبل أن يصل إلى الحكم، واهتم همايون مثل أبيه بالفنون والعلوم والآداب، فترك مكتبة عامرة بالكتب في دلهي، كما عني بالتقسيمات الإدارية، وقسم طبقات الشعب، كما اهتم بالموسيقى والمغنيين، وكان قد شرع في بناء مرصداً كبيراً غير أنه لم يتمه، فقد عاجلته المنية.

الإمبراطور أكبر (١٥٥٦ - ١٦٠٥م)

بعد وفاة همايون نودي بابنه جلال الدين محمود (أكبر) الذي كان غائباً في البنجاب يطارد اسكندر بن شيرشاه، فقد حرص والده على إقحامهم في الحياة العسكرية رغم حداثة سنه، فقد كان دون الرابعة عشر، حتى يتدرب على مواجهة المخاطر، فحكم أكبر الهند خمسين عاماً قسمها المؤرخون إلى ثلاثة مراحل بيانها كالتالي:

المرحلة الأولى: وتمتد من ١٥٥٦ - ١٥٦١م وكانت السلطة الحقيقية طوال هذه الفترة في يد بيرم خان أتاك السلطان أو مربيه، نظراً لصغر سن السلطان خلال هذه المرحلة. وقد كان بيرم خان مرافقاً لهمايون في محنته، ومن أخلص أتباعه، إلا أن كبرياءه وتعاليه على الحاشية أثار حقدهم وحسدهم عليه مما عجل بنهايته، وكان بيرم خان شيعي، فأشاع نساء القصر أنه يحابي أبناء مذهبه فعيّنهم في المناصب الرفيعة ويضطهد السنة، ففي عام ١٥٦١ صدرت الأوامر السلطانية بإقالة بيرم خان ليمارس أكبر الحكم بنفسه، وخير بيرم خان في منفي اختياري يقضي به بقية حياته، فاختر مكة المكرمة، إلا إنه قتل في الطريق بيد أفغاني كان والده قد لقي حتفه على يد بيرم خان من قبل.

المرحلة الثانية: وهي فترة قصيرة لم تتجاوز العام الواحد تسلط على الحكم فيها نساء القصر، لاسيما مرضعة أكبر "مهام أنقاه" فقدمت انبها "أدهم خان" شقيق أكبر في الرضاعة، بما يؤكد تدبيرهم لحادث التخلص من بيرم خان، وما كان أكبر ليقطع أمراً بدون الرجوع إليه، كما عينت أتباعها في المناصب المهمة في الدولة،

لكن سرعان ما انتهت هذه المرحلة بمقتل أدهم خان، بحجة أنه تجرأ وقتل أحد الرجال المقربين من السلطان، فأمر به أكبر به فالقي من أعلى البرج مرتين حتى لقي حتفه، ومما لاشك فيه أن هدف العملية كان التخلص من تسلط مهام أنقاه وابنها.

المرحلة الثالثة: وهي أطول فترات حكمه وتمتد بين عامي ١٥٦٢-١٦٠٥ وتعد أعظم فترات تاريخ المسلمين في الهند، نجح خلالها أكبر في كسب قوة الرجبوت، وهم القوة الحربية الأولى في الهند، وقد نجح في ذلك بفتح أبواب قصره أمام زعمائهم وأمرائهم، فولاهم في المناصب الإدارية والعسكرية، فأمن مكرهم من ناحية، واستغل مقدرتهم الحربية لصالح دولته من ناحية أخرى، ويعتبره المؤرخون أعظم أباطرة المغول في الهند.

اعتنى أكبر بقواته العسكرية وبخاصة سلاح المدفعية، إذ آمن بأن البقاء في الهند للأقوى. واجه أكبر أعداءه كل على حده، وكانت القلاقل الداخلية قد استبدت بدولته خلال المرحلتين الأولى والثانية من حكمه، فاشتد ساعد الأمراء الأفغان وخلفاء شيرشاه، وتحالفوا مع الهنادكة، لاسترداد ملكهم الضائع، وانفصلت ولايات كشمير والسند والملتان منذ وقت طويل. وعلى الصعيد الخارجي كان البرتغاليون قد كونوا لهم ملكاً كبيراً على الشاطئ الغربي من الهند بعد أن ألحقوا عدة هزائم بالكجرات وحلفائهم من المماليك وسيطروا على مداخل الخليج العربي وتوغلوا في البحر الأحمر.

ويرجع الفضل إلى الوزير بيرم خان في استرداد أملاك الدولة المغولية، وتأمين حدود دولته إلى أن شملت الهند كلها عدا الأطراف الجنوبية، كما توغل في هضبة الدكن وجبالها، وأمن الحدود الشمالية الغربية من هجمات الأوزيك. وبذلك نجح أكبر في إقامة إمبراطورية واضحة المعالم شملت شبه القارة الهندية كلها عدا الأطراف الجنوبية، التي لم يطل العمر بضمها. وتمثل الخطأ الأعظم الذي وقع فيه أكبر إهماله مهمة التصدي للبرتغاليين، فامتلكوا السواحل الجنوبية، وكونوا بها ملكاً عظيماً.

وبدأ أكبر حروبه بالقضاء على خلفاء شيرشاه المتحالفين مع الهنادكة، والذين أسندوا قيادة جيشهم إلى القائد الهندوكي هيمنون الذي ذاع صيته وانتصر في عدة معارك، وبلغ جيشه مائة ألف مقاتل وخمسين ألف فيل يرهبون أية قوة تقابلهم، وحقق هيمنون انتصاراً كبيراً على القوات المغولية، فاضطر أكبر أن يواجهه بنفسه، ويسند مواجهة اسكندر بن شيرشاه لصوره، كان ميزان القوة في صالح هيمنون، فلم تزد قوات أكبر عن عشرين ألفاً، استطاع هيمنون أن يكتسح جناحي جيش أكبر في البداية غير أن عياراً نارياً أصاب هيمنون فنفرق جيشه ووقع في الأسر، أبت شهامة أكبر أن يقتل غريمه الأعزل من السلاح، لكن قائده اغتاله دون علمه، وأرسل برأسه إلى كابل وجسده إلى دلهي ليكون عبرة لغيره.

كان لهزيمة هيمنون القائد الهندوكي الشرس ومقتله أثراً بالغاً في تفتيت جبهة أبناء شيرشاه، فاستسلم اسكندر وأعلن الولاء للسلطان أكبر وطلب الأمان والرحيل إلى البنغال، فأمنه السلطان أكبر وأقطع بهار وخريد، فظل عليها إلى أن وافته المنية بعد عامين فقط.

سار أكبر في فتوحاته على نهج جده، حروب لا هوادة فيها، حروب بلا توقف حتى عام ١٦٠١م. بدأ أكبر فتوحاته بغزو مملكة غوندوانا في وسط الهند، وقتلت الملكة الأم في ميدان المعركة وتجرع ابنها السم، مفضلاً الانتحار على الاستسلام، ثم تعهد أكبر بالاستيلاء على قلاع الوسط الواحدة تلو الأخرى. وكان لسياسة أكبر في احترام أعدائه الذين يستسلمون في الدفاع عن أنفسهم وعفوه عنهم أثراً كبيراً في انضمام كثير منهم إليه.

توج أكبر فتوحاته في وسط الهند بفتح الكجرات عام ١٥٧٢م، وكان سلطانها مظفر شاه ضعيفاً كسولاً توزعت سلطاته في الحكم بين رجاله، لذا عندما خرج إليه أكبر استسلم من فوره، فأحسن إليه أكبر وأجرى عليه رزقاً، فحذا كثير من الأمراء حذوه. وعندما انتهز بعض الأمراء عودة السلطان إلى فتحبور ونقضوا عهدهم، عاد إليهم السلطان فاستخلص من أيديهم مدينة أحمد آباد والحصون المنيعة وأهمها حصن سورات الذي استعصى على البرتغاليين، وله سور أسمنتي عرضه أربعة

أمتار، عاد أكبر عام ١٥٧٣ بعد أن عهد إلى وزيره شهاب الدين تنظيم شؤون المنطقة. وبعد أن استقر الأمر تماماً في إقليم الكجرات عهد أكبر بإدارته عام ١٥٩٢ إلى ثاني أبنائه الأمير مراد.

انتهاز أكبر فرصة الثورات التي قامت ضده في البنغال وكابل بسبب الدين الجديد، وقادها دعاة مسلمين، إذ رأوا فيه هدماً للدين الإسلامي، انتهاز أكبر الفرصة ليؤكد سلطانه على هذه المناطق. ثم اتجه أكبر إلى الجنوب حيث إمارات الدكن الأكثر ثراءً، غير أنها في أغلبها استعصت على القوات المغولية التي قادها أبناء أكبر، فقام أكبر بنفسه في مهمة حربية كبيرة استمرت خمس سنوات كاملة، نجح خلالها في فتح إمارات الجنوب وفي مقدمتها إمارة أحمد نكر، ولم يبق في الجنوب سوى أقاليم قليلة في أقصى الجنوب، ولولا الثورات التي اشتعلت ضد أكبر في طول البلاد وعرضها بسبب آرائه الفلسفية لتغير وجه التاريخ الهندي لصالح الدولة الإسلامية.

كان لمولد الأمير سليم بن أكبر من أم هندوكية عام ١٥٧٩م، بعد أن توفي أبناؤه الواحد بعد الآخر، أثره في الانتقال بعاصمته من أگرا ودلهي إلى مدينة سكري على حدود الراجبوتانا من ناحية أگرا وأطلق عليها اسم "فتحبور" تيمناً بأحد المشايخ من قاطني هذا البلد، عل الله أن يبارك له في ابنه وولي عهده ويحفظه من الموت. عني أكبر بعمارة فتحبور عناية بالغة حتى غدت تحفة معمارية جعل في وسطها مسجد على غرار المسجد الحرام، وازدانت المدينة بالقصور على الطرز المعمارية الإسلامية والهندوكية.

ومن أهم العوامل التي ساعدته في فتوحاته اهتمامه بسلاح المدفعية، وكسب الرجوت إلى صفوفه، واحترامه لأعدائه وتقديره للمستبسلين منهم، وبذلك بلغت حدود دولته إلى نهر جودفري في هضبة الدكن، ووصلت إلى جبال الهملايا شمالاً وامتدت من البحر إلى البحر شرقاً وغرباً.

وبعد أن قضى أكبر على دسائس نساء القصر وانفرد بالحكم هداه تفكيره إلى تقريب الهنادكة باعتبارهم رعيا له، فساوى بينهم وبين المسلمين في الواجبات والحقوق، برفع الجزية عنهم وفتح باب المناصب

أمامهم في الجيش والإدارة والبلاط، وقرب كبارهم ومن بينهم راجا بيهير مل زعيم الراجبوت.

اتبع أكبر إدارة لا مركزية، فقسم دولته إلى خمس عشرة ولاية جعل على كل منها حاكماً عاماً، وهو نائب عن السلطان في الولاية في كل الأمور ما عدا أمور الحرب والصلح وأحكام الإعدام فتكون بمشورة السلطان. ويولي الحاكم العام رتبة تسمى الديوان ويختص بالأمور المالية في الولاية، ويعينه السلطان نفسه ويتبعه مباشرة وهو عين السلطان على الحاكم العام. أما الأحكام الشرعية فهي من اختصاص الصدر، وهو في العادة من العلماء أصحاب المهابة، وله السلطة على القضاة. ويشرف على الخراج عامل يقدره، وله أتباع يقومون على جمع الخراج، ويحاسبهم بدقة. ويراجع حسابات العمال "بتخشي" يصدر تقريراً سنوياً للسلطان، ويشرف على الخزانة في كل إقليم "خازندار" يسلم الأموال للديوان ويتسلمها بإيصالات ويرصدها في سجلات. أما قوات الولاية المنوط بها حفظ الأمن وإقرار السلام في الولاية والمساعدة في جباية الخراج فيقودها "فوجدار". أما صاحب الشرطة فيدعى الكوتيل، ويعهد إليه بتنفيذ الأحكام.

وساوى أكبر بين الرعية مسلمين وهندوس وغيرهم في النظام الضرائبي وجعل تقدير ضريبة الأرض الزراعية يتم على متوسط الإنتاج كل عشر سنوات، وفرق بين الأراضي الجيدة والمتوسطة والضعيفة، كما فرق بين الأرض التي تروى بالمطر وتلك التي تروي الأنهار والينابيع والآبار بالراحة أو بالروافع. وعمل أكبر على تأمين الهند ضد المجاعات التي تضرب البلاد عند تأخر المطر، فوسع رقعة الأرض الزراعية ونظم الري وأقام الجسور والسدود.

وعلى الرغم من أن أكبر نشأ في أسرة محبة للثقافة إلا أن اضطراب حياة أبيه السياسية حرمته من الثقافة في الصغر، فشب ولم يكن يحسن القراءة والكتابة، ولكنه تعلم في الكبر بالتلقين، فكان يملك ذاكرة قوية تستوعب كل ما يقرأ في حضرته، وقد نشأ على مذهب أبيه السني، ظل أكبر مسلماً سنياً متديناً، على الرغم من كون مرييه شيعي إلى أن التقى مع بعض مشايخ الطرق الصوفية، فبدأت تتفتح عيناه على

كثير من المسائل الفلسفية، فدفعه شغفه بهذه المسائل إلى إقامة دار للعبادة تعرف بعبادة خانة بعاصمته فتحير، ودعا إليها الفقهاء وعلماء الدين للمناقشة والمناظرة، وكان يتدخل أحياناً لحسم الخلاف بينهم، إلى درجة أن أطلق عليه لقب "الإمام لعادل" بموجب وثيقة موقعة من العلماء والفقهاء؛ فحصل أكبر على سلطات دينية روحية إلى جانب السلطة الزمنية، فلم يعد للعلماء حق التدخل في الحكم، فهو بموجب الوثيقة المذكورة أعلم منهم.

بهذه المكانة التي وصل إليها أكبر تولدت لديه الجرأة، فبدأ يفكر في وسيلة تمكنه من توحيد سكان دولته في الهند، تلك الدولة التي تضم هندوس ومسلمين (سنة وشيعة) وسيخ وزرادتس ومسيحيين، وهو أمر في غاية الصعوبة، إلا أنه فكر فيه بصورة جدية، وقد دفعه إلى إمكانية نجاح فكرته هذه امتزاج اللغات التركية والفارسية والهندية في لغة واحدة هي "اللغة الأوردية". فكانت التركية هي لغة الجيش الذي بدأ بأترك ثم ضم فرساً وهنوداً، مسلمين وغير مسلمين، مما أدى إلى امتزاجهم في لغة واحدة للتفاهم. وكانت الفارسية لغة الأدب والمثقفين من أهل الهند. بينما كانت الهندية لغة العوام. هذه اللغة الجديدة الوليدة الناتجة عن انصهار تلك اللغات في الجيش بصفة خاصة أعطت مؤشراً وضوءاً أخضراً لأكبر ليفكر في وسيلة جادة لجمع هذا الخليط المتناقض من الأجناس في دولته، ولتكن هذه الوسيلة هي الدين؛ ففكر أكبر في دين جديد يمثل الإسلام روحه، وتتشرك باقي الأديان في جسده.

دعا أكبر علماء الأديان الممثلة في الهند للتناظر والتحاور في "عبادة خانة" أمامه، ليتبين من الحوار الوسائل الفعالة لعلاج الأوضاع في الهند، وأخذ يبتعد أثناء الجدل رويداً رويداً، حتى خرج في النهاية بدين جديد أطلق عليه "دين إلهي".

يتلخص الدين الجديد في أن أساسه توحيد الله وهو جوهر الإسلام، واستمد طقوسه من الإسلام والهندوسية والزرادشتية والمسيحية معاً، ففرض على أصحابه الإيمان بوحداية الله وإن أكبر خليفته في الأرض، كما فرض السجود للإمبراطور، وحرّم أكل اللحوم بأنواعها، وسمح بتربية الخنازير، ومن طقوسه تقديس النار والشمس، واتخذ من يوم الأحد يوماً

للاحتفال بدخول الناس الدين الجديد، وحرّم أكل الثوم والبصل وإطلاق اللحي. وبدأت تشريعاته تصدر تباعاً ومنها:

- منع الساتي، وهو انتحار الأرملة التي لا أولاد لها عقب وفاة زوجها.
- أحل زواج الهندوكيات الأرامل وهو محرم في العقائد الهندوسية، ومنع زواج الأقارب والصغيرات.
- منع شرب الخمر، وفرض غرامات وعقوبات على صانعيها وحاملها وبائعها وشاريها، واستثنى من ذلك الحالات المرضية.
- أمر بجمع البغايا في دار خاصة بهم سميت "دار شيطانيور" أي دار الشيطان
- منع استرقاق أسرى الحرب.
- أعفي الهنادكة من رسوم الحج وضريبة الرأس، فساوى بينهم وبين المسلمين.
- منع ختان الذكور قبل سن الثانية عشر.

- منع الأذان والصلوات الجامعة وتدرّيس اللغة العربية

يعد هذا الدين محاولة للإصلاح الاجتماعي أكثر منه إصلاحاً دينياً، الهدف منه إصلاح الأوضاع المتناقضة في الهند، والتي يستحيل معها صهر كل هذه العناصر في بوتقة عقائدية واحدة، لذا فشل الدين الجديد في تحقيق ماآرب أكبر، فلم يعتنقه سوى الحاشية والمنفعين، لأن مسألة الدين أعمق من أن تعتق بقرار من ملك أو سلطان، لاسيما إذا كان هذا الدين باطل. وقد أيد كثير من علماء الغرب هذه الفكرة، ورأوا فيها فكرة عظيمة لجمع الهند، في حين عارضها علماء المسلمين، لأنها هدمت أركان الدين الإسلامي بتحليل ما حرم الله مثل السجود للإمبراطور واعتباره ممثلاً الله في الأرض، وحرّم ما أحل الله من أكل اللحوم والبصل والثوم وإطلاق اللحي، وهي مظهر مميز للمسلمين في الهند، ومنع معلوماً من الدين بالضرورة مثل الأذان والصلوة الجامعة، وهو أمر يخرج من دين الإسلام، ويعود بالهند إلى الوثنية، فيهدم ما بناه أجداده. لذا فهو في عرف الإسلام مرتد منذ سنة ١٥٨٢م.

جهانجير وإلغاء الدين الجديد (١٦٠٥ - ١٦٢٧م)

بوصول نور الدين محمد جهانجير إلى العرش قيد الله لمسلمي الهند من يجدد لهم أمر دينهم، فظهر الداعية الإسلامي أحمد سرهندي الذي أخذ على عاتقه تجديد الإسلام في الهند مما علق به من جراء حركة الهرطقة التي جاء بها أكبر، ولم يذع صوت أحمد سرهندي إلا بعد وفاة أكبر. في البداية سار جهانجير على نهج أبيه فاعتقل الشيخ أحمد سرهندي، لكنه سرعان ما تاب إلى رشده فأطلق سراح الشيخ وقربه إليه. نجح سرهندي في إقناع الإمبراطور بإلغاء الهرطقة والبدع التي لحقت بالدين على يد والده؛ فألغى السجود للإمبراطور، وأباح أكل لحوم البقر، وأعاد بناء ما تهدم من المساجد، وأبطل القوانين والتشريعات المخالفة للشريعة الإسلامية، كما أعاد تعيين القضاة والمحاسبين في مختلف المدن الهندية.

عاد جهانجير بدولته إلى الصراعات القديمة، فدخل في صراعات مع الطوائف المحلية ومنها الأمراء الأفغان والسك والمراتها، وهي طائفة هندية جديدة شديدة البأس مثل الرجبوت، كانوا يسكنون حول مدينة بومباي، وظهر في الميدان السياسي صراع من نوع جديد، هو صراع أبناء الإمبراطور مع أبيهم، الذين تحالفوا مع الطوائف المعادية، الأمر الذي أضعف دولة المغول بالهند، أضف إلى ذلك انصراف جهانجير إلى ملذاته وبخاصة الشراب، فترك تصريف أمور الدولة في يد زوجته الحسنة "تورجهان" فزادت الثورات ضده.

شاه جيهان (١٦٢٧ - ١٦٦٥م)

يعد شاه جيهان أشهر أباطرة دولة المغول في الهند لا بسبب حروبه أو فتوحاته ولكن بسبب آثاره العملاقة التي خلفها وتدل على ثراء ورخاء عظيمين يدلان على خزائن ممتلئة ورثها شاه جيهان عن أبيه وجده، ومازالت آثار هذه العمارة باقية في الهند تدل على ذوق رفيع يظهر ذلك في القلعة الحمراء والمسجد المقابل لها بدلهي ومقبرة تاج محل في أگرا، وسيأتي تفصيل لها في الجانب الحضاري لدولة المغول في الهند.

أورنجزيب (١٦٦٩ - ١٧٠٧م)

تولى محمد أورنجزيب أمور الحكم في ظروف سيئة للغاية، بسبب الخراب الذي عم البلاد في نهاية حكم سلفه شاه جيهان، وحروب الوراثة

التي استمرت ما يقرب من أربع سنوات مما تسبب في مجاعة كبرى عمت أنحاء البلاد. ويعد أورنجزيب آخر أباطرة المغول الكبار، وقد واجه أورنجزيب إلى جانب الأزمات الاقتصادية الطاحنة واجه أعداءً ذو بأس شديد منهم المرتها والسك والرجبوت والأفغان أنهكوا قواه واستنزفوا قدراته.

يعتبر أورنجزيب المثل الطيب للإمبراطور المغولي المسلم الزاهد المتمسك بالشريعة، وهو ابن شاه جيهان من ممتاز محل، لم يشرب الخمر قط، يعد أعظم أباطرة المغول، إذ بلغت الدولة في عهده الذروة، ينظر إليه المسلمون في الهند نظرتهم إلى أولياء الله الصالحين، لكنه في نظر الهندوس والشيعية مسلماً سنياً متعصباً. لكن الصلاح ينفع صاحبه، والعدل في الحاكم أهم من الصلاح، فالعدل يعود على الرعية، لاسيما إذا كانت الدولة تضم عدداً كبيراً من الملل والطوائف.

خلف أورنجزيب ابنه بهادر شاه أي الشجاع الباسل (١٧٠٧-١٧١١م) لكنه لم يستقر في الحكم إلا بعد أن قضى على أخويه اللذان نازعا في الحكم. كان بهادر شاه أول حكام المغول الضعفاء، فانتشرت في عهده الفتن. تولى الحكم من بعده طائفة من الحكام الضعاف الذين استسلموا للأخطار الخارجية وأهمها الخطر الإنجليزي على السواحل الجنوبية لشبه القارة الهندية، وكان الإنجليز قد وصلوا إلى هذه الشواطئ بعد أن ورثوا البرتغاليين في قوة البحرية، وتفوقوا على البحرية الهولندية والفرنسية، بدأ النشاط البريطاني ممثلاً في مجموعة شركات تجارية أهمها شركة الهند البريطانية الشرقية، استغلت هذه الشركة الصراع بين القوى السياسية في الهند وسيطرت على أجزاء من الهند وعملت على توسيعها، إلى أن أحكمت قبضتها على الجانب الأعظم من الهند، مدعومة بالحكومة البريطانية بالطبع.

حضارة المغول في الهند:

وتشمل الجوانب الحضارية للمغول في الهند الجوانب الثقافية والتنظيمات الإدارية والخدمات الزراعية والعمارة والفنون.

أولاً: الميراث الثقافي:

يتوقف الميراث الثقافي على اللغة المستخدمة ومدى تقدمها، ومن المعروف أن العرب توقفوا بفتوحاتهم عند بلاد السند (الباب الشرقي للهند) وقامت بمهمة فتح الهند ونشر الإسلام فيه عناصر غير عربية جاءت من فارس وبلاد الأفغان وما بين النهرين، ولغة الثقافة في معظم هذه المناطق الفارسية، لذا كان الميراث الثقافي في الهند باللغة الفارسية، صحيح تولدت لغة جديدة للثقافة هي اللغة الأوردية، إلا أنها كانت لغة الجيش وليست لغة الأدباء والمثقفين، فكتبت الأشعار والسير الذاتية وغيرها من الأعمال الأدبية بالفارسية، لذا لم يكن لها حظاً كبيراً من العالمية، ولو كتبت بلغة أكثر تقدماً مثل العربية لكان لها شأناً أعظم. ومن أهم الأعمال الأدبية بالفارسية بابر نامه ووصية نامه اللتان أشرنا إليهما من قبل. كما عني حكام المسلمين في الهند بتنظيم المكتبات في الهند واقتناء أعظم المؤلفات، حتى أن همايون مات إثر سقوطه من فوق درجات سلم مكتبته.

كان بلاط ملوك المغول ملتقى ثقافي عظيم يلتقي فيه العلماء، فأنشأ أكبر "عبادة خانة" التي كان يدعو فيها العلماء للتداول والتناظر، فلقي العلماء في بلاط المغول كل عناية ورعاية وكرم، فمهدت هذه البيئة لظهور قدر كبير من كبار العلماء، ومنهم من ذاع صيته في الأقطار الإسلامية مثل الشيخ أحمد سرهندي، الذي أطلق عليه لقب "مجدد الألف الثاني، والشاه ولي الله الدهلوي، الذي ولد عام ١٧٠٢ بدلهي، وهو ابن أحد مشايخ التصوف، لذا جمع بين العلم والتصوف حتى أصبح رأس مدرسة كبيرة في الهند إلى الآن، كان الدهلوي فصيحاً في العربية والفارسية، لذا ترجم معاني القرآن بالفارسية، غير مبالٍ بالمعارضين، حارب البدع والتقليد الأعمى، له مؤلفات غاية في سمو العقلي والديني منها كتابه "حجة الله البالغة" الذي رسم فيه خطوط دولة الشريعة، وله كتب أخرى كثيرة في الفقه والتفسير والحديث، وقد حاول إنقاذ العالم الإسلامي من حالات الضعف وتلاعب الملوك، توفي عام ١٧٦٢ عن عمر يناهز الستين عاماً. حاز العلماء مكانة مرموقة عند حكام الإسلام في الهند، فزاروهم في منازلهم (أي منازل العلماء) وعهدوا

إليهم بالإشراف على تربية أبنائهم، من ذلك أن أكبر سمي ابنه البكر
باسم أحد العلماء (سليم)

ثانياً: التنظيم الإداري:

يبدأ التنظيم الإداري في دولة المغول في الهند بالسلطان في القمة،
وتلقب أحياناً بلقب الإمبراطور، وتجتمع في يده كل السلطات، ويأتي
من بعده وكيل السلطنة، وينوب عن السلطان فيما يوكله إليه من
أعمال، وتزداد سلطاته في حالة انشغال السلطان بأمر من الأمور، كما
حدث في عهد أكبر، عندما انشغل بالدين الجديد.

وقام على الإدارة المالية الوزير، يعاونه ديوان أول وديوان ثانٍ في
أمر الإقطاعات الأرضية. أما أمور الجند وتنظيم الجيش والشرطة
فيقوم بها "الميربخشي" يعونه بخشي ثان وثالث ورابع. أما الأمور
الدينية الفقهية فهي مسئولة من "صدر الصدور" الذي يرأس العلماء
ورجال الفقه، وهو أيضاً قاضي القضاة، أما الوظائف العامة فقد أخذت
شكلاً معقداً. وقد وضع الحكام أكراساً على أبوابهم يدقها الشاكي. وقد
اعتمدت الدولة في مصادر تمويلها على الزراعة لا على الضرائب،
لدرجة أن أكبر ألغى نظام الضرائب تماماً، لكنه أعيد في عهد
أورنجزيب بالحاح من العلماء والفقهاء.

ثالثاً: الخدمات الزراعية:

الهند غنية بأنهارها وتمتاز بجوها المداري الحار المطير صيفاً
وتربتها الجيدة، الأمر الذي جعل منها بلداً زراعياً، لذا أيقن سلاطين
المغول أهمية الاقتصاد الزراعي في دولتهم، فاعتنوا به عناية خاصة،
فأنشأوا الطرق وشقوا الترع وأقاموا الجسور وبنوا خزانات المياه. وقام
نظام الزراعة على ملكية الدولة للأرض وانتفاع الفلاح بالأرض نظير
تقديم نصيب الدولة من المحصول عند الحصاد حسب قوة المحصول
أو ضعفه، ويتراوح نصيب الدولة بين ربع المحصول وثلثه، حسب رغبة
الحاكم وحاجة الدولة، وخصصت الدولة مساحات كبيرة داخل المدن
للمتنزهات والحدائق العامة.

رابعاً: العمارة والفنون:

تعد عمارة المساجد من أهم ميادين العمارة الإسلامية وأخصب ميادين الفنون، فالفنان يحرص أن يعرض فنه على أكبر عدد من الجمهور، ويجعل عمله قربي لله، لذا كانت المساجد بجدرانها وأعمدتها وأسقفها ميداناً خصباً للفنان والنحات، وقد ترك سلاطين الهند المسلمين كماً هائلاً من المساجد والقصور والقلاع والمدارس والحمامات العامة بمختلف أنحاء الهند، ومن أعظم هذه العمارة مسجد الحمراء والمسجد المقابل لها بدلهي ومقبرة تاج محل في أگرا:

القلعة الحمراء: هي قصر الحكم في دلهي أقامها شاهجهان لنفسه، وتعددت بها أماكن سكناه وأسرته وحاشيته ومجلسه الخاص والعام، وهو مبنى متسع من الحجارة الحمراء، به مسجد من الرخام الخالص، تعد القلعة تحفة معمارية نادرة، اتخذها حكام دلهي من بعد شاه جيهان، مقراً لهم، إلى أن جاء الإنجليز، فخلعوا آخر ملوك المغول بهادر شاه، واتخذوه مقراً لهم، إلى أن خرجوا من الهند فخرّبوه ونهبوا ما فيه من أمتعة وأحجار ثمينة.

المسجد الجامع: بناه شاهجهان في عام ١٥٦٠م، استمر بناؤه ست سنوات، تسابق حكام الأقاليم في إرسال الحجارة والمرمر إليه، فأقيم على هضبة مرتفعة قليلاً في مواجهة القلعة الحمراء، ويتميز بأنه أكبر مساجد الهند، غطيت أرضيته كلها بالمرمر الناصع البياض، وجدرانه والمنبر والأعمدة غطت بالمرمر ناصع البياض كذلك بارتفاع ثلاثة أذرع، معظم مساحته غير مسقوفة، وقد رفع السقف على أبنية معقودة ضخمة، له ثلاثة أبواب الرئيسي شرقي في مواجهة القلعة، والثاني في الشمال والثالث في الجنوب، يصعد إلى الأبواب بدرجات كثيرة. اتخذها الأهالي في الهند أيام الثورة مثابة يخطبون فيه ويثيرون الأهالي عام ١٨٣٧م فاحتله الإنجليز ومنعوا الصلاة فيه إلى عام ١٨٦٢، وهو الآن من أشهر المساجد التي تؤدي فيها الصلوات الخمس.

تاج محل: هي مقبرة بنيت تحفة فنية في أگرا، بناها شاهجهان لزوجته الجميلة "ممتاز محل" ابنة آصف خان، وقد بنيت من المرمر الخالص، استغرق بناؤها اثنين وعشرين عاماً، عبر عنها المعماري باثنين

وعشرين قبة صغيرة فوق الأبواب، تتجلى فيها روعة الهندسة المعمارية، التي تجلت في القباب والأعمدة والمقبرتين والنقوش القرآنية بخط الثلث، والتزيين بالنحت على المرمر والأحجار في شكل أوراق متشابكة وورود تكاد تنبض بالحياة، فتظهر العروق الصغيرة في الأوراق. أما الكتابة فكتبت بطريقة هندسية تجعل البعيد منها متناسقاً مع القريب في شكل واحد، يتجلى ذلك بصفة خاصة على الأماكن المرتفعة ومنها البوابة الخارجية، وهي من التحف الفنية التي تتميز بها الهند والعالم، لذا فهي من عجائب الدنيا. أقيمت مقبرة تاج محل على صفحة نهر جمنا، وأحيطت بعدد من المباني الأثرية. وقد دفنت بها ممتاز محل زوجة شاه جيهان.

الفصل الثالث

الاحتلال البريطاني
في شبه القارة الهندية

الأوضاع في الهند قبيل الاحتلال :

بدأ الضعف والانحلال يتسلل إلى إمبراطورية الهند الإسلامية في عهد خلفاء أورنجزيب الضعفاء، وقد جاء هذا الضعف من داخل البيت الحاكم أولاً، فقد حاول أورنجزيب ألا تتكرر مأساته مع أبيه(*) في أولاده ففرق أبناءه في أنحاء البلاد، فتأجلت المؤامرات حتى قضى نحبه، وما كاد أورنجزيب يوارى الثرى حتى اشتعلت الحرب بين أبنائه، وما برح بهادرشاه أكبر أبناء أورنجزيب أن يتخلص من أخويه حتى تخاطفته يد الأعداء من ثورات داخلية ممثلة في المرتها في الدكن، والسك في البنجاب، والجات عند أغرا، والراجبوت في الجبال، ناهيك عن تريص الإنجليز في الجنوب. ولم يمتد العمر ببهادر شاه سوى أربع سنوات وشهرين، فمات وهو في السبعين من عمره عام ١٧١١م، قضى فترة حكمه في مقاوة الثوار، الذين اقتطعوا أجزاء متفرقة من جسد الدولة، وحاول مهادنة المرتها ليتفرغ للآخرين دون جدوى، واضطربت الأحوال المالية للدولة.

استمرت الأوضاع في الهند في ترديها، حتى تلقت بلاد الهند كارثة جديدة، لم يكن لها عهد بها قبل ذلك، تمثلت في غزو فارسي قاده نادر شاه الصفوي في عام ١٧٣٩، بعد أن استعاد ملك أجداده وأراد أن يوسع أملاكه شرقاً، فاستولى على إقليم كابل، ثم انحدر إلى إقليم البنجاب، فنشر فيه الخراب والدمار، ثم هزم القوات الهندية ودخل العاصمة دهلي فأعملت فيها قواته السلب والنهب، وقتلوا من أهلها ما يزيد على العشرين ألف نسمة ولم يعد إلا بعد أن أرغم محمد شاه على التنازل له عن الأراضي الممتدة من كشمير إلى السند مع تعويضات مالية طائلة. وباستيلاء نادر على بلاد الأفغان وقسم كبير من البنجاب حرمت بلاد الهند من حدودها الشمالية الطبيعية التي تحمي سهولها

(*) من المعروف أن أورنجزيب استولى على العرش من أبيه بالقوة وتخلص من إخوته بالقتل.

وحرمت أيضاً من موارد كثيرة ولم تعد تقوى على مواجهة السك، الذين استشرى خطرهم.

ظلت البنجاب والمناطق الشمالية في يد نادر شاه الصفوي اثني عشر عاماً، حتى قتله أحمد إبدالي - شاه الأفغان - الذي كون لنفسه ملكاً، إثر نجاحه في توحيد قبائل الأفغان في المنطقة المنحدرة جنوباً من منطقة نهر سيحون وبحر قزوين، واستمرت هجمات الأفغان حتى تمكن أحمد إبدالي من اقتطاع إقليم البنجاب. واستفحل أمر الإنجليز في البنغال وبهار.

التجار البريطانيون ودورهم في الهند

كان البرتغاليون هم الأسبق في الوصول إلى الهند والاتجار معها، ثم لحق بهم الإنجليز والفرنسيون، بدأت تجارة الإنجليز مثل غيرهم بشراء التوابل الهندية ونقلها إلى أوروبا، غير أن التجار الإنجليز وجدوا صعوبة في إخراج العملة الفضية من بلادهم ليدفعوا ثمن التوابل، حتى اهتموا إلى إقبال تجار الهند، وبخاصة إقليم بهار، على المنسوجات الإنجليزية، فسعوا إلى إقامة وكالات تجارية لبيع المنسوجات بالهند، كما جلبوا إلى الهند أدوات الترف، ليحصلوا نظيرها على منتجات هذه البلاد، أقيمت هذه الوكالات باسم شركة الهند الشرقية البريطانية.

تدخل البريطانيون في الصراعات الداخلية البسيطة، ونالوا بتأييدهم بعض الزعماء كثير من الامتيازات حتى بلغوا من الثراء والقوة واتساع النفوذ ما مكنهم من شركاء بومباي من البرتغاليين، ومد نفوذهم إلى كلكتا ومدراس وما يليها جنوباً، وبذلك كسروا شوكة البرتغاليين وتصدوا للمحاولات الهولندية، التي كانت ترمى إلى إيجاد موضع قدم لها في الهند.

حقق الفرنسيون نجاحاً على السواحل الشرقية للهند وفي هضبة الدكن لا تقل عن نظيرتها البريطانية في السواحل الغربية، بفضل الداهية دوبيكس، مدير شركة الهند الشرقية الفرنسية، الذي استطاع أن يدرّب بعض جنود إمارة حيدرآباد في هضبة الدكن على الأسلحة

الأوربية الحديثة، حتى صار الحاكم الفعلى للمنطقة، يحركهم لتنفيذ سياسته من وراء ستار، وحينما نشبت حروب الوراثة النمساوية (١٨٤٠-١٨٤٨) استغل دوبليكسي الفرصة فاجتاح مدراس وباقي المراكز البريطانية عن السواحل الشرقية، وما لبث البريطانيون أن استردوا ممتلكاتهم في الهند بعد الحرب، بعدما أفلحوا في حمل لويس الخامس عشر على استدعاء دوبليكس، فخلا لهم الجو حتى قضوا على نفوذ الفرنسيين في الهند، ولم يعد للفرنسيين سوى ميناء بوند يشر وبعض أماكن متفرقة بالهند.

احتلال البريطانيين للهند:

اصطنع البريطانيون طرائق دوبليكس الاستعمارية الفذة في الدس والوقية واستغلال الصراعات الداخلية وتحريك الأمور من وراء ستار، والمحاربة بجند الهند وأموالها، لتحقيق مآربهم التوسعية، فاستكملوا سيطرتهم على إقليم البنغال بعد انتصارهم على حكومة حيدر آباد في معركة بلاس وبكسر، وأبرموا معاهدة صلح مع نظام حيدر آباد في عام ١٧٦٦، حفظ للسلطين التيموريين سلطتهم وسمية في الله آباد على معاش شهري من الإنجليز، وكانت مراسلات الإنجليز تتم باسم السلطان التيموري حتى عام ١٨٠٦ حينما فقد السلطان كل مظاهر التقدير من السلطات البريطانية، وظل الحال على ما هو عليه حتى قيام الثورة الكبرى عام ١٨٥٧م فطوت صفحة سلاطين المغول في الهند.

اتجهت أنظار البريطانيين إلى ميسور في الجنوب من حيدر آباد وهي ولاية إسلامية مستقلة فاشتبكوا مع قواتها لعدة سنوات، وما أن هادنوا سلطان ميسور عام ١٧٨٤م حتى اشتبك مع المرتها ثم مع نظام حيدر آباد ليتفرغ بعد ذلك للبريطانيين ويخرجهم من الهند، معتمداً في ذلك على مساندة الفرنسيين، غير أنهم خذلوه. تمكن الإنجليز من تجميع أعداء ميسور، وقادهم كورنواليس مدير شركة الهند الشرقية البريطانية، عام ١٧٩٢م فأرغموا سلطانها على الاستسلام وقبول التنازل للشركة البريطانية عن نصف أراضيها. حاول سلطان ميسور أن يستغل

قوة فرنسا إبان حكم نابليون، فحاض مع البريطانيين قتال عنيف حتى سقط شهيداً، وبهذا قضى البريطانيون على أقوى أمير مسلم في الهند. ثم تمكن البريطانيون من طرد الهولنديين من شواطئ سيلان وأخضعوها لحكمهم في عام ١٧٩٧م.

واستفاد البريطانيون من انقسام زعماء المرتها، فاشترتوا زعماءهم في ناجبور والكجرات بالمال ليتفرغوا لأقوى طوائفهم (سندھيا وهولكر)، فاجتاحت الجيوش البريطانية عاصمة سندھيا عام ١٧٨٠م، فركن المرتها إلى السلام وبذلك وصل نفوذ الشركة البريطانية في عام ١٨٠٣م إلى دهلي التي استولى عليها المرتها بعد هزيمتهم للراجبوت، واستعان أمير المرتها بالإنجليز على أعدائها من الراجبوت، فعقد معهم معاهدة دفاعية في عام ١٨٠٣م، ولم يرض كثير من أمراء المرتها عن مهادنة الإنجليز ووصول نفوذهم إلى دهلي في عام ١٨٠٣، فحاضوا حرب عصابات ضد الإنجليز في إقليم بهار بصفة خاصة، لذا جردت شركة الهند البريطانية كل جيوشها على المنطقة، حتى استسلم كل زعمائها في عام ١٨١٧م، وعندئذ سارع الراجبوتيون بالتحالف مع الإنجليز ومهادنتهم.

حاول البريطانيون مد نفوذهم إلى بلاد الأفغان أكثر من مرة، فاستغلوا فرصة تهديد الروس لكابول، بعد هزيمتهم لبلاد فارس ١٨٢٨م، وأرسلوا حملة عسكرية لإعادة شاه الأفغان السابق "شجاع الملك" الذي خلعه دوست محمد شاه الأفغان الجديد، وكان شجاع ا لملك قد فر إلى أمير البنجاب. نجحت الحملة البريطانية في إعادة شجاع الملك إلى عرش كابول، لكن الأفغان تعقبوا الحملة فقتلوا عليها، وعاد البريطانيون من جديد إلى كابول في حملة انتقامية، غير أن إرادة الأهالي تغلبت على عنف الغزاة، فأعادتهم على أديبارهم، فلم يجدوا أمامهم سوى مهادنة دوست محمد عام ١٨٤٣م، وظل شاه الأفغان محافظاً على عهوده مع الإنجليز، فلم يشارك الهنود في ثورتهم العامة ضد الإنجليز عام ١٨٥٧م.

تذرع البريطانيون بمهاجمة جماعات من السك المناطق البريطانية، فطاردهم حتى أنزلوا بهم هزيمة ساحقة في الكجرات عام ١٨٤٩م،

ضموا على إثرها كشمير والبنجاب كلها، وجردوا قوات السك من أسلحتها، وصرفوا رجالها للعمل في الزراعة. وجندوا بعضهم في الجيش البريطاني(*) وبالطريقة نفسها تمكن البريطانيون من إخضاع السند بلاد البلوخ إبان حملاتهم على الأفغان.

وتمكن البريطانيون بالدسائس بين الأمراء من ضم باقى الإمارات الهندية التي لم يتغلبوا عليها بقوة السلاح. وأصبح الإنجليز هم محركى السياسة والإدارة في تلك الإمارات، وفرض على أمثال هؤلاء أموال طائلة نظير حمايتهم، ومن يتوانى منهم في الدفع تقوم الشركة بالاستيلاء على أرضه، لتفرض على سكان إمارته ما تلزم به غيرهم في أملاكها من ضرائب باهظة، فعانى الكثير من أهل الهند ضروب القسوة والطغيان، فباع بعضهم أولاده ليتمكن من دفع الأموال المطلوبة منه.

الثورة الوطنية ١٨٥٧م

أدت السياسة الاقتصادية لشركة الهند البريطانية إلى استنزاف ثروات البلاد وحرمان أهلها منها، ولا سيما المناطق الشمالية، فنشبت الثورة في جنبور والبنجاب ودهلى في وقت واحد، بهدف الخلاص من المستعمر البريطاني ونجحوا في إشعال نار الثورة في إقليم البنغال، الذي تعتمد عليه الشركة البريطانية في تكوين قوات حفظ النظام والأمن بالهند، وكان قوامه أكثر من مائة ألف مقاتل، ليس بينهم سوى عشرين ألف بريطاني، وبنى الثوار خطتهم على إشعال الثورة في البنغال، فتستدعى الشركة قواتها من مختلف أنحاء الهند إلى البنغال، فيخلو لهم الجو، ويجمعوا شمل الهند من جديد.

حاول الثوار إثارة البنغال، ومعظمهم من الراجبوتيين والبراهمة، فألقوا في روعهم أن الأنجليز يعتزمون تسييرهم إلى بورما لمحاربة أهلها، الأمر الذي يتنافى وعقائدهم. ونبهوهم إلى أن البريطانيين يستخدمون دهون البقر المقدس والخنزير في تشحيم أسلحتهم وعجلاتهم، ويدسون لهم هذه الدهون في الطعام، وأنهم سيحملونهم على اعتناق المسيحية

(*) كان السك والغوركلها من أبناء نيبال خير محاربين اعتمدت عليهم بريطانيا في جيوشها •

رغم أنفسهم، وأظهروا لهم كيف أنهم أغلقوا في وجوههم باب الترقية في الجيش، بخلاف المسلمين من قبل.

نجحت الثورة فأصابته البريطانيين بخسائر كبيرة، وهزائم متعددة، لكن البريطانيين ما لبثوا أن استعادوا زمام الأمور، بداية من البنجاب، بحسن قيادة لورنس، ومعاونة حلفاءهم من السك والغوركها وقوات حيدر آباد فقصفوا بمدافعهم المدن وبخاصة دهلي، وواجهوا الثوار بكل قسوة وعنف ودموا السلطان المغولي الشيخ وهو في الثمانية والثمانين من عمره إلى محاكمة صورية، أدانوه بدعوى وقوفه خلف ولديه في تزعمهما للثوار، وحملوه مسئولية مقتل تسع وأربعين بريطانياً بداهلي وإعلانه الحرب على بريطانيا، وهي اتهامات كلها لا علاقة للسلطان التيموري بها، فلم يشارك في أحداث الثورة، واعتذر للثوار بأنه ليس له جيش أو أية قوة يقدمها لهم. ويبدو أن الهدف من المحاكمة هو إنهاء حكم سلاطين المسلمين في الهند، فقضت المحكمة بنفي السلطان وأفراد أسرته إلى رانجون، وخلصت الهند للحكم البريطاني المباشر، وتم تعويض شركة الهند البريطانية بأموال طائلة، سجلت ديوناً مجدولة على الهند. كما أضافت على الهند نفقات التصدي للثورة وإضافة إلى نفقات الحرب مع الأفغان وورما، باعتبارها حروب لحماية حدود الهند.

كانت الهند هي درة التاج البريطاني الثمينة، تحافظ عليها بكل كيانها، فخيرات الهند تتقلها أكثر من عشرة آلاف سفينة بريطانية سنوياً إلى أسواق أوربا، لحساب بريطانيا، ومن هذا المنطلق اهتمت بريطانيا بالهند فأنشأت بها الطرق الحديدية، واهتمت بشق الترع والقنوات وإقامة الجسور، لتوسيع رقعة الأرض الزراعية، وشكل البريطانيون في الهند طبقة حاكمة تملو طبقات المجتمع الهندي جميعاً، وحرموا على أهلها مجالستهم في طعام أو سفر أو سمر.

الكفاح من أجل التحرير:

من خلال توسعات البريطانيين في الهند، تأكدت سلطاتهم أن العنصر المسلم هو ذراع المقاومة الأيمن، ومن ثم كان نفي البريطانيين لبيهار شاه الثاني، آخر سلاطين المغول في الهند، بوصفه الزعيم الروحي للمسلمين هناك، الذين رفضوا الاعتراف بسلطانهم، وأحد

زعمائهم على معاداة البريطانيين وتأليب أهل البلاد عليهم، حتى أعلن اللورد ألبيرت حاكم الهند أن العنصر الإسلامي في الهند هو عدو بريطانيا الأول، وأن سياسة بريطانيا في الهند يجب أن تهدف إلى تقريب العناصر الهندوكية إليها لتستعين بهم في القضاء على خطر المسلمين. وهذا الأمر يفسر بطش البريطانيين بالمسلمين، الذين قادوا العصيان الهندي ضد بريطانيا، كما يفسر إقصاء المسلمين عن مناصب الدولة كبيرها وصغيرها.

بذل ألبيرت كل جهوده للتفريق بين المسلمين والهنداكة وبذر بذور الشقاق بينهم، فحينما دخل البريطانيون منطقة الأفغان، أمر الحاكم العام البريطاني بنزع بوابات راها بغزنة، على زعم أنها أجزاء من معبد سومنات حملها محمود الغزنوي معه إبان غزوة للهند في القرن الخامس عشر، بعد أن ضرب معبد الهنداكة. وحُملت البوابات إلى الهند تقريباً لأهلها وتذكيراً لهم بعبادة المسلمين لهم. لكن الهنداكة اكتشفوا أن البوابات ترجع إلى عهد سبكتكين والد محمود الغزنوي، الذي لم يصل إلى حدود الهند في غزواته. لم يكتف البريطانيون بذلك، بل زيفوا تاريخ المسلمين في الهند، فألبسوا سلاطينهم وعمالهم ملابس الطغاة، الذين أذقوا الهنداكة صنوف العذاب، واستولوا على مقدراتهم.

عمل البريطانيون على تقويض البنیان الاقتصادي والثقافي للمسلمين في الهند، وفي المقابل اصطنعوا أبناء الطبقات الهندوكية في الوظائف الصغيرة. بينما اقتصررت الوظائف الكبرى في السلكين المدني والعسكري على البريطانيين. كما أصدرت قوانين الملكية الزراعية، وبمقتضاها تملك البريطانيون الضياع الواسعة، كما ملكوا الأرض لجباة الضرائب من الهنداكة، وتحول ملاك الأراضي ومزارعوها الأصليون إلى إجراء عمل البريطانيين على إحياء ماضي الهنداكة ودياناتهم القديمة، بهدف الفصل بينهم وبين المسلمين، وبث بذور العداوة بينهم. ونجحت السياسة البريطانية في تحقيق أهدافها، فانشغل أهل الهند بخلافاتهم المتواصلة وصلت إلى حد المذابح وتكررت كثيراً بين المسلمين والهنداكة، الأمر الذي شغلهم حيناً طويلاً من الدهر عن

الوقوف في وجه الحكم البريطاني، وذكى المبدأ البريطاني المعروف بسياسة فرق تسد.

أثمرت السياسة البريطانية التي تهدف إلى عزل المسلمين، فضيقوا الخناق على مساجدهم وأغلقوا مدارسهم، وأبدلوها بمدارس التبشير، التي فتحت أبوابها الأبناء الهنادكة، ووفرت لهم الرعاية الصحية، والعلمية الكاملة، وكان طبيعياً أن يبتعد المسلمون بأبنائهم عن هذه المدارس، فتخلفوا حيناً من الدهر عن ركب الحضارة. وتحقق الهدف البريطاني في عزل المسلمين وأصبح أولادهم لا يرقى بهم الحال إلى العمل في أية وظائف، في حين شغل أبناء الهنادكة هذه الوظائف. لم يكتف البريطانيون بذلك وإنما أرادوا إنهاء فكرة الجهاد لدى المسلمين فألقوا القبض على من يحيى فكرة الجهاد، وحكموا عليهم بالإعدام شنقاً، فوجودهم فرحين على اعتبار أنها شهادة في سبيل الله، فاستبدلوه بالنفي المؤبد إلى جزائر أندمان في خليج البنغال المعروفة بجزائر الموت، فدخل أحد المسؤولين البريطانيين يوماً على الثوار يتلو عليهم حكم المحكمة فقال : "إنكم أيها الثوار تحبون الشنق وتدونه شهادة في سبيل الله، ولا نريد أن نبلغكم أملككم وندخل عليكم السرور، لذا نلغى حكم الإعدام، ونحكم عليكم بالنفي المؤبد في جزائر سيلان" ومن ناحية أخرى سعى البريطانيون لدى ضعاف النفوس من العلماء لاستصدار فتاوى لوقف الجهاد، محتجين بعدم تكافؤ القوة بين المسلمين والمستعمر، وأن الجهاد في هذه الحالة مضيعة للمال والنفس، وأن المستعمر ما دام لا يتدخل في إقامة الصلاة وأداء الفرائض لا تكون البلاد ديار حرب. الأمر الذي يدل على تخوف البريطانيين من فكرة الجهاد.

وقد هالت هذه الحالة نفراً من المسلمين، يتساءلون ... إلى أي مدى سيتأخر المسلمون عن ركب الحضارة؟! ... ورأي هذا الفريق وعلى رأسه السيد "أحمد خان" أن عداة الإنجليز وثقافتهم لن يثمر سوى التخلف، فلا بد لأبناء المسلمين أن يقبلوا على الثقافة المدنية الوافدة من الغرب، ليتملكوا زمام الأمور في بلادهم. لذا تزعم السيد أحمد خان الدعوة إلى إزالة الجفوة بين الإنجليز والمسلمين، وغرس

الثقة في النفوس بين الفريقين، حتى يُقبل كل منهما على الآخر ويستفيد منه. ولما رأوا إعراض المسلمين عن المدارس التي أنشأها السيد أحمد خان مدرسة عليجرة (عليگره) نمت حتى صارت جامعة واعترفت بها الحكومة في عام ١٩١٢م، غير أن كثير من المسلمين قاطعوها لموقفهم المتشدد من السيد أحمد خان الذي كان في نظرهم صنيعة الإنجليز ومارقاً عن الدين، وقد اعترف أحمد خان بموالاته للإنجليز فقال: لقد ألفت في خدمة الإنجليز ومنع الجهاد من الكتب والنشرات ما يملأ خمسين خزانة" وبذلك اتخذ الإنجليز مطية لتحقيق مآربهم في الهند.

حزب المؤتمر:

ظهرت فكرة حزب المؤتمر أو ما سمي بالإصلاح السياسي في الهند على يد اللورد دوفرين، نائب الملك في الهند في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وقد تحمس للفكرة رجل إنجليزي من موظفي حكومة الهند المتقاعدين ويدعى "ألن هيوم"، وحمل لواءها شباب الهند الذي تعلم في مدارس الحكومة وأكمل تعليمه في إنجلترا، وقارن بين الحياة السياسية في إنجلترا، وماي فعله الإنجليز في بلادهم، فرجعوا إلى بلادهم يهدفون تحسين حالها السياسي والاقتصادي، فأسسوا الجمعيات الإصلاحية في المدن الكبرى ولا سيما المدن الجنوبية مثل بومبأي وكلكتا ومدراس، كما ظهرت على أيديهم صحافة ناشئة في الهند. لذا رأى الإنجليز الشعب الهندي في شئ يختلفون حوله ويجتمعون، خوفاً من اتحاد كلمتهم في ثورة أخرى تعصف بحكمهم.

اجتمع المؤتمر لأول مرة في بومبأي عام ١٨٨٥، حيث أعلن أحد مؤسسيه أن "بريطانيا قد فعلت الكثير لخير الهند وصالحها، وقامت بجهود عظيمة في سبيل إقرار النظام، وتحسين المواصلات، وأدخلت التعليم الغربي إلى البلاد" وصرح آخر بأن مصلحة الهند أن تظل مرتبطة بالحكم الإنجليزي، الأمر الذي أثلج صدور حكام الهند البريطانيين، فقد سارت الأمور وفق السيناريو الموضوع والخطة المرسومة، وجاءت الرياح بما تشتهي السفن. وقد حرص صنّاع هذه

السياسة أن يمثل المؤتمر جميع طوائف الهند، وأن يصطبغ بالصبغة العامة لسكانها، صحيح أن معظم أعضائها من الهندوس، لكن به أقلية مسلمة، رغم معارضة غالبية المسلمين له. وقد رأس الجلسة الأولى للمؤتمر في بومبأي السيد "رحمة الله" وهو تاجر مسلم إلى جانب مستر "بونارجي" الهندوس.

وهكذا لم يتأسس حزب المؤتمر في البداية من أجل المطالبة بالاستقلال أو مناهضة الاحتلال، كما حدث في مصر في أعقاب ثورة ١٩١٩م عندما ظهر حزب الوفد، ثم تلاقت به الأحزاب الأخرى، ومن قبلهم الحزب الوطني الذي ناضل مؤسسه في الخارج. وإنما تأسس حزب المؤتمر الهندي على أعين الإنجليز، وبأيدي مؤيدي الاحتلال. وتوجس الناس منه خيفة في البداية، فلم يحضر الجلسة الأولى سوى ٨٧ عضواً، لكن تزايد العدد في الجلسة الثانية في كلكتا عام ١٨٨٦ إلى ٤٣٦، وفي الجلسة الثالثة في مدارس زاد العدد إلى ٦٠٤، غير أن عدد المسلمين في الجلستين الأخيرتين ظل ثابتاً عند ٨٣ عضواً.

ومع زيادة شعبية الحزب بين أهل الهند، باعتباره المتنافس الوحيد لهم بدأ الإنجليز يتوجسون منه خيفة، فأخذوا بمبدأ فرق تسد بزرع الأحقاد التاريخية في مناهج دراسة تاريخ الهند في المدارس الحكومية بين المسلمين والهندوس يصورون فيها حكام المسلمين السابقين في الهند متعصبين، متعطشين للدماء، فبثوا الروح في الجسد الهندوسي الحاقد وأعلن حكام الهند البريطانيين هذه السياسة بلا خجل فيقول Sir John Melcome إن بقاء حكمنا لهذه البلاد الكبيرة متوقف على أن نفرق بين جماعاتها الكبيرة القوية، ثم نقسم كل جماعة منها إلى فرق متعددة" ووفق هذه السياسة احتضنوا الهندوس واضطهدوا المسلمين حكام البلاد السابقين خوفاً من محاولة استرداد ملكهم المسلوب وشن الهندوس حملات انتقامية على المسلمين بتشجيع من الإنجليز.

شن الإنجليز حملة قوية على اللغة الأوردية التي أوجدها المسلمين لتوحيد الهند، باعتبارها من آثار الحكم الإسلامي، وعملوا على إحياء اللغة الهندية وإعادتها من جديد. وحَمَلَ الإنجليز لواء هذه

الدعوة لهندوسي متعصب هو "تيلاك" الذي يعتبره الهنود أحد رواد بناء الهند الحديثة. وأسفر الانشقاق عن تكتل المسلمين - فيما عدا أقلية - ضد حزب المؤتمر ذات الأغلبية الهندوسية، التي تتحكم في توجهاته، وأفتى البعض بتحريم العمل في الحزب وتألفت جماعة "أحباء الوطن" المسلمة وانضم إليها السيد أحمد خان. لكنها كانت بتدبير من الإنجليز أيضاً لذا تكتل المجاهدون ضدها حتى انكشمت وأصيبت بالشلل بعد انسحاب معظم الأعضاء منها. ولقيت الجماعات المماثلة بعد ذلك نفس المصير مثل منظمة المسلمين السياسية والمنظمة المسلمة الإنجليزية. ومع فشل هذه الكيانات إلا أنها لفتت نظر المسلمين إلى ضرورة العناية بكيانهم الخاص أمام الطغيان الهندوسي الذي ينمو تحت حماية الإنجليز.

وعلى نفس النهج في ذرع الشقاق بين المسلمين والهندوس عمد البريطانيون في عام ١٩٠٥ إلى تقسيم منطقة البنغال إلى منطقة شرقية ذا أغلبية إسلامية، وغربية ذا أغلبية هندوسية، ليدوق المسلمون حلاوة الاستقلال في هذه المقاطعة، لكن ثورة حزب المؤتمر على هذه السياسة، إضافة إلى رفض بعض المسلمين من أنصار الوحدة بين المسلمين والهندوس وعلى رأسهم المناضل محمد علي جناح، أدى ذلك في النهاية سنة ١٩١١ إلى إلغاء التقسيم.

وعندما تمرد حزب المؤتمر الابن غير الشرعي للإنجليز على الحكومة البريطانية في الهند أوحى البريطانيون إلى زعماء المسلمين بحمل عرائض إلى الحاكم العام، تطالبه بتخصيص مقاعد في البرلمان للمسلمين، والفصل بين المسلمين والهندوس في التصويت حتى لا يضيع حق المسلمين بحكم أنهم أقلية، ومن ثم يقتصر تصويت المسلمين على اختيار نوابهم في انتخابات مختلفة عن انتخابات الهندوس ووافقت السلطات البريطانية على مطالب المسلمين، واعتبرتها خطوة على طريق إنهاء العداء بين المسلمين والإنجليز ويقول أغاخان في مذكراته: "إن حزب المؤتمر أثبت عجزه عن تمثيل مسلمي الهند، أو رعاية حقوقهم ... وقد علمتنا التجارب أنه ليس لنا أمل في إنصافنا عن طريق الانضمام لحزب المؤتمر أو التحالف معه، ولذلك فقد طلبنا

من نائب الملك بشجاعة، عام ١٨٩٦ أن يقف أمام الحقائق وجهاً لوجه، طلبنا أن يعتبر مسلمو الهند أمة ضمن أمة، لا مجرد أقلية، أمة يجب أن تضمن حقوقها".

حزب الرابطة الإسلامية:

كان نجاح الوفد الإسلامي في رفع مطالب المسلمين الانتخابية إلى نائب الملك، حافزاً على تأليف جماعة ترعى حقوق المسلمين، اجتمعت الجماعة في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٦م برئاسة نواب سليم الله خان، وأسسوا جماعة أطلقوا عليها Muslem leag أي الرابطة الإسلامية وتم اختيار "نواب وقار الملك" رئيساً لها وأهم أهدافها:

١- حماية حقوق المسلمين.

٢- الربط بين المسلمين والحكومة البريطانية، وإزالة الجفوة بينهم وبين المستعمر.

٣- إزالة الخلافات مع الطوائف الأخرى والحفاظ على علاقات المودة وحسن التفاهم معهم.

جاءت الرابطة الإسلامية على نسق المؤتمر الهندي - بعد عشرين عاماً من تأسيسه - في رعاية الطائفة الإسلامية بالهند، مع اختلاف ظروف ولادة كل منهما، فقد ولدت الرابطة الإسلامية على يد الطبقة الأرستقراطية من المسلمين المعتدلين تجاه السياسة الإنجليزية، وظل المسلمون المتشددون يرفضون هذه الرابطة، بينما كان جماعة من المعتدلين قد ارتضوا لأنفسهم عضوية المؤتمر الهندي، وأصبح لا مصوغ لهم لتركه، بعد أن أصبح له مواقف مخالفة للسياسة البريطانية. ولم يزد الإقبال على الرابطة الإسلامية إلا بعد ظهور حزب هندوس مضاد يدعى حزب "هندومهاسيا" قام عليه هندوس متعصبون، يدعون إلى بعث الهندوسية من جديد، وتطهير البلاد من المسلمين الدخلاء. وكان كُتَّاب هذا الحزب للمسلمين ولكتابهم المقدس ولرسولهم السب والقذف، فزاد حدة الخلاف، ورأي المسلمون في الرابطة ملاذاً لهم.

زادت الأحزاب في الهند للمسلمين وغير المسلمين فزادت الفرقة بينهم وإن ظل المؤتمر هو الأول بحكم تقارب الطوائف غير الإسلامية

من هندوس وسيخ ومسيحيين وبارسيين وجننيين وغيرهم، وتناشوا خلافاتهم القديمة، وإلى جانبه كانت الرابطة التي ترعى حقوق المسلمين.

وخلافاً لهذه الوجوه التي خنعت للمستعمر في الهند من هندوس ومسلمين كان هناك مجاهدون يلفظون هذه السياسة، ويرفضون التسليم للمستعمر، أو القناعة بما يليقهم من فتات، وعلى رأس هؤلاء المجاهد "محمود الحسن" أول من تخرج من مدرسة دار العلوم "ديوبند"، الذي حمل لواء الجهاد، فاعتقل ونفي إلى مالطة إبان الحرب العالمية الأولى، وعاد في عام ١٩٢٠ فاستقبله الهنود - على اختلاف أديانهم - استقبال الأبطال فدعاهم إلى مقاطعة الإنجليز، وطالب المسلمين بترك جامعة عليجهر التي أصبحت وكرًا للإنجليز وإنشاء جامعة إسلامية جديدة، فكانت جامعة المليية الإسلامية في نيودلهي. وتتبع مقاطعته للإنجليز من الآية الكريمة {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء} كان ذلك في الوقت الذي يدعو فيه غاندي إلى التعاون مع الإنجليز، ثم النقطة غاندي مبدأ عدم التعاون والعصيان المدني من المسلمين بعد ذلك، الأمر الذي سما به، فأصبح العالم يتغنى به متناسين أنه مبدأ إسلامي، أحياء مسلمو الهند في جهادهم سنة ١٨٥٧، ثم حمل لواءه محمود الحسن، وهذا من ظلم التاريخ فكيف ننسب الفضل لغير أهله !!؟

المقاومة بالعصيان المدني:

العصيان المدني أو المقاومة السلبية هو السبيل الذي وضع أسسه المسلمون في مقاومة المستعمر في الهند وفلسفه المناضل الهندي غاندي منذ عام ١٩٢١م حتى استقلت الهند في عام ١٩٤٧م. بدأت هذه المقاومة في أعقاب مؤتمرات الصلح التي لم تعط للمستعمرات البريطانية أي نوع من أنواع الاستقلال ولاسيما الهند. فارتضى غاندي لبلاده المقاومة السلبية التي تقوم على مبدأين الأول : عدم تنفيذ الأوامر الجائرة للحكومة وعدم التعاون معها في تنفيذ القوانين. والثاني : عدم استعمال القوة ولو للدفاع عن النفس، أي احتمال كل ما يترتب

على مخالفة القوانين من أذى وتتكيل في صبر، دون أية محاولة لاستعمال القوة في الدفاع عن النفس أو الحصول على الحق، فيُضرب الإنسان وهو مستسلم ويُحاكم فلا يعارض.

والمبدأ الأول يتفق مع تعاليم الإسلام {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة} أما المبدأ الثاني فيخالف تعاليم الإسلام، صحيح إن الإسلام يدعو إلى مقابلة السيئة بالحسنة {ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم} لكن هذا الأمر له فقهه الذي يختلف عن حالة الاعتداء واغتصاب الأرض، التي توجب الدفاع بالقوة وبذل النفس والنفيس في هذا السبيل فيقول الحق تبارك وتعالى {فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم} وقول الحق أيضاً : {أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير} غير أن هذا المبدأ الثاني يتفق والديانات غير السماوية السائدة في الهند، كما يتفق أيضاً وسماحة المسيحية الأولى في الشعار المعروف "من ضربك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر".

طالب غاندي من الهنود عدم التعلم في مدارس الحكومة، وعدم التحاكم أمام محاكمها، أو الانضمام إلى جيشها، ومقاطعة منتجاتها في المأكّل والمشرب والملبس والاعتماد على ما تصنعه أيديهم مهما كان بسيطاً، كان المسلمون في الهند أول من استجاب لنداء غاندي، الذي يعتمد في سياسته على عدد من المدربين على كبح جماح النفس وتعرضت التجربة لبعض المشاكل، فلم يطق الأهالي تعذيب البوليس لهم في إحدى القرى، فاعتدوا عليه وقتلوا منه بعض الأفراد وحرقوا قسم الشرطة، فحزن غاندي حزناً شديداً مفرطاً لهذا الحادث، على الرغم من أن الأهالي لم يكن بينهم أحد من المدربين على سياسة المقاطعة السلمية، حتى قال البعض على غاندي إنه دخل ميدان السياسة بروح الكاهن أو العابد، وبلغ إيمانه بهذه القوة الروحية إلى الحد الذي جعله يطلب مقابلة الحاكم العام للهند عند اشتعال الحرب في أوروبا ويقترح عليه أن يتورع الشعب الإنجليزي عن مقاومة هتلر بالسلاح، ويلجأ إلى القوى الروحية، فاندثرت الرجل ولم يستطع أن يرد عليه بأية إجابة.

وكان فترة العصيان المدني، ولاسيما بدايتها، أزهى عصور الهند، من حيث التقاء كل طوائف الهند تقريباً في التفكير والاتحاد على سياسة واحدة ضد المستعمر لأول ولآخر مرة، وبخاصة بين المسلمين والهندوس، فاجتمعوا على قلب رجل واحد وتجلت صور الوفاء والولاء والإخاء بين المسلمين والهندوس فرحب الهندوس بالمسلمين في معابدهم ورحب المسلمون لأول مرة بهندوسي يعتلى منبر مسجدهم ويعظهم في أمر الوحدة والدفاع عن البلاد، بعد أن كان كل منهم يعتبر الآخر نجساً. وفي عيد الأضحى، زين الهندوسي بقره، وساقوها إلى إخوانهم المسلمين للتضحية بها وفي المقابل رفض المسلمون في هذا العيد ذبح أية بقرة، خلافاً لسنتهم في هذا اليوم ومراعاة لشعور إخوانهم الهندوس. وهي روح مثالية تشبه - مع الفارق بالطبع - الوضع في مصر بين المسلمين والمسيحيين في ثورة ١٩١٩م.

وكثر الاعتقالات، واشترت حركة المقاطعة، وتقدم الناس للاعتقال طائعين، حتى أنهم كانوا يعودون من عملهم إلى السجن بدلاً من العودة إلى بيوتهم وكأنهم لا يباليون، فقدر من حكم عليهم بالسجن، شهري ديسمبر ١٩٢١ ويناير ١٩٢٢م، أكثر من ثلاثين ألفاً، الغريب أنهم لم يكن بينهم غاندي، ربما لخوف السلطات البريطانية من اعتقال رمز الحركة. وزادت وسائل القمع الهنود قوة، حتى اعتقد المستعمرون أن الهند التي ألقوها قد انتهت، وتأصلت روح العداء ضدهم.

وإثر حادثة القرية التي قتل فيها نفر من الإنجليز في فبراير ١٩٢٢م أجرى غاندي تعديلاً في حركة عدم التعاون، فأمر بوقف الجانب العدائي من الكفاح، اعتماداً على القوى الروحية فقط، وغضب كثير من زملاء الكفاح كما يروى نهر وفي مذكراته. وتنفست الحكومة الصعداء، وأخذت تخطط في تودده لمحاربة الحركة بإلقاء القبض على الزعيم الروحي للحركة (غاندي) والحكم عليه بالسجن مدة طويلة. حتى إذا خرج الزعماء من السجون وجدوا أن البناء الذي صنعوه قد انهار وعصفت به رياح الخلاف وعدوان الإنجليز. حيث انتهزت السلطات البريطانية غياب القادة من الطرفين وأخرجت "سوامي سردانند" زعيم حزب "أرياسماج" المتعصب ضد المسلمين من سجنه قبل انقضاء مدة

سجنه، لإحياء الروح الهندوسية والعمل على تطهير البلاد من المسلمين، وذرع الشقاق بين نسيج الأمة الهندية، حتى إذا خرج زعماء المسلمين والهندوس وجدوا الخرق قد اتسع على الرافع، بسبب ما تعرض له المسلمون من اضطهاد، ومحاولة إعادة من اعتنق الإسلام من الهندوس إلى دينهم القديم، ولذا المسلمون برابطتهم، ووقعت الخلافات الطائفية في الهند.

وشهد عام ١٩٢٨م انقسام حاد بين المسلمين والهندوس داخل حزب المؤتمر؛ ففي المؤتمر الذي عقده الحزب في ذلك العام بمدينة كلكتا لبحث مطالب الحكم الذاتي للهند تجاهل مطالب المسلمين؛ فنتج عن ذلك أن تيقن مسلمي الحزب وعلى رأسهم محمد علي جناح، الذي تبنى دعوة الوحدة طوال السنوات الماضية، أنه لا فائدة ترجى من وراء حزب المؤتمر، أو أي حزب آخر يسيطر عليه الهندوس. وتقرر في نهاية العام عقد مؤتمر إسلامي في دهلي تمثلت فيه جميع الطوائف الإسلامية، وقرر المؤتمر بالإجماع أن يتبنى سلسلة من المبادئ.

أولاً : نظراً لاتساع الهند وتعدد أجناسها وأديانها، فإن شكل الحكم الوحيد الذي يلائمها هو النظام الفيدرالي، الذي يمنح الولايات التي يتألف منها، حكماً ذاتياً تاماً.

ثانياً : يبقى حق المسلمين في انتخاب ممثليهم في مختلف المجالس التشريعية الهندية مبدأ سائداً بعد الاستقلال، ولا يمكن أن يتجردوا منه إلا بموافقتهم.

ثالثاً : في المناطق التي يشكل فيها المسلمون أقلية، يجب أن تكون لهم حصة عادلة في الوزارات المركزية والتعليمية، وكذلك الوظائف الحكومية، مع التعهد بحماية الثقافة واللغة والدين والمؤسسات الخيرية وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين، ويتم تطبيق ذلك على الأقليات الهندوسية في المناطق ذات الأغلبية المسلمة.

ولما ينس المسلمون من الهندوس في إجابة مطالبهم انسحبوا من المؤتمر واشتد ساعد الرابطة الإسلامية واتجهوا إلى الإنجليز للحصول على مطالبهم، فبينما طالب حزب المؤتمر السلطات البريطانية بتسليم

مقاليد البلاد له، طالب المسلمون أن يكون رحيل الإنجليز بعد حفظ حقوق المسلمين، حتى لا يستبعد المؤتمر بالسلطة ويعبث بحقوقهم، ومن ثم يقع عبء تفرق كلمة الهند على عاتق حزب المؤتمر لإهماله مطالب المسلمين.

باكستان:

بدأت فكرة إقامة دولة إسلامية بالهند، تحمي تراث المسلمين هناك في كتابات الشاعر "الدكتور/ محمد إقبال" وهو شاعر إسلامي ملتهب العاطفة، ألهم مشاعر المسلمين في الهند، فأثار في نفوسهم عزة الإسلام وإحياء مجده القديم في تلك البقاع فكانت أشعاره موجّهة لشعور المسلمين إلى الانفصال، كضرورة حتمية للحفاظ على الشخصية الإسلامية، كان إقبال يكتب شعره بالفارسية والأودية وقد استغل إقبال انتخابه رئيساً للرابطة الإسلامية عام ١٩٣٠م ووقف يتحدث عن فكرته وضرورتها للمسلمين لحماية تراثهم ودينهم من الهندوس المخالفين لهم مخالفة صارخة، وسرد أسبابه لذلك. فقال لهم "أنت الذين اخترتم رجلاً لم يعرف اليأس إلى قلبه طريقاً ... أنتم الذين اخترتم رجلاً يؤمن بأن للدين الأهمية العظمى، والأثر الفعال في توجيه الفرد والجماعة على السواء ... لو أننا جعلنا دستور الحياة ونظام العمل قائمين على أصول الإسلام ومبادئه في الهند وحدها، لأشهدنا العالم أمة مثالية، تؤثر في حياة جميع المسلمين، وربما امتد أثرها إلى جميع أنحاء المعمورة ... لقد وضح وضوح النهار أنه لا بد أن تتشكل في الهند حكومات تجمع أفرادها تحت حكم يقوم على وحدة اللغة والدين، يجب أن يتحقق التقسيم على أسلوب يكفل انتقاء المشاكل وأسباب النزاع، قبل التفكير في وضع دستور جديد، لأن كل ما يحاوله الهنادكة هو إجراء انتخابات عامة يضمنون فيها أغلبية، تمكنهم من إفناء الأقليات".

لم توافق الرابطة على فكرة التقسيم مباشرة، وإنما ترددت حوالي عشر سنوات حاولت خلالها أن تنتزع من حزب المؤتمر الاعتراف بحقوق المسلمين، والتعهد بالمحافظة عليها، تحت راية حكم موحد يضم الجميع، في الوقت الذي سافر فيه محمد على جناح إلى إنجلترا واستقر

بها بعدما يؤس من كثرة الخلافات، وعقدت هناك عدة مؤائد مستديرة في الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٢، وتوفي محمد على الكبير ومحمد الشافعي من قادة الرابطة. وبدأت حركة عدم التعاون الثانية في الهند، ورفضت الرابطة مشاركة المؤتمر في المقاطعة، لرفضه إعطاء أية ضمانات للمسلمين. وعادت الرابطة لرأي محمد إقبال بشئ من التردد وتعين عليها البحث عن قائد. اختارت الرابطة محمد على جناح المقيم في إنجلترا قائداً لها مدى الحياة فصي أملاكه ومصالحه، وعاد إلى الهند تلبية لصوت الواجب.

وأوضح المحك العملي في انتخابات ١٩٣٧ وما ترتب عليها ضرورة الانقسام. فبدت الصورة في الهند إبان الانتخابات قاتمة، حيث انقسم الأهالي إلى فريقين يقودهما حزب المؤتمر في جانب والرابطة في جانب آخر، وفاز المؤتمر بالأغلبية وشكل زعماء المؤتمر الوزارة وقادوا الأمور لصالحهم متناسين مصالح المسلمين، الأمر الذي أثبت لأعضاء الرابطة أن الحل الوحيد يتمثل في الانفصال وبخاصة بعد تصريح نهرو "لم يعد في الهند سوى حزب المؤتمر وبريطانيا" الذي أغضب محمد على جناح والمسلمين عامة. غير أن محمد على جناح كان لا يزال مقتنعاً بإمكانية تكوين شكل اتحادي في الهند. ومات إقبال في عام ١٩٣٨م دون أن تعترف الرابطة بمشروعها.

مع إعلان الحرب العالمية الثانية، ظهرت في الهند خلافات حادة، فبينما أعلن الحاكم العام انضمام الهند للحرب، انقسم حزب المؤتمر على نفسه فرفض غاندي الاشتراك، ووافق باقي الزعماء على الاشتراك بشرط الحصول على ضمانات الاستقلال من بريطانيا، ولم تعط بريطانيا أية ضمانات، فرفض المؤتمر الاشتراك ورج بأعضائه في السجن. وفي لاهور عام ١٩٤٠ اجتمع حزب الرابطة، حيث اتفق الجميع على تبني فكرة إقبال والعمل على إقامة دولة باكستان في الولايات التي بها أكثرية مسلمة، ووضعت في هذا السبيل برنامجاً لا تحيد عنه في محادثاتها مع المؤتمر أو إنجلترا.

وكان رأي غاندي إما أن تبقى الهند كلها وحدة واحدة، أو على الأكثر تنشأ ولايات إسلامية داخل اتحاد عام، ويجب تأجيل البت في

هذه المسألة حتى تحصل الهند على استقلالها، ويترك البت فيها للمجلس التشريعي، ولم يعد محمد على جناح يقبل هذا الرأي أو يطمئن إليه، لاسيما وأن المجلس التشريعي أغلبه للهندوس الذين يريدون أن يحكموا الهند كلها. فمن يضمن للمسلمين تحقيق مصلحة المسلمين، وبخاصة أن غاندي أجمعت الآراء أنه روحاني برهمي متعصب لدينه، لذا وقف محمد على جناح ثابتاً عند مسألة التقسيم غير مبالٍ بما يقوله أعداؤه.

استغل جناح استقالة حكومات المؤتمر المحلية في بداية الحرب العالمية الثانية بسبب الأزمة السياسية مع السلطات البريطانية، وشن حملة عنيفة على المؤتمر، ودعا المسلمين إلى إقامة "يوم خلاص" من حكم المؤتمر في الأقاليم، فقام المسلمون بمظاهرات في مناطق الأكرية الإسلامية، فاتهم زعماء المؤتمر العصابة أنها تعمل لمصلحة الإنجليز، ورفض جناح هذا الاتهام وردده على المؤتمر، تبادل الطرفان الاتهامات. غير أن هذه الاتهامات لم يعد لها نصيب من الصحة في الفترة الأخيرة، فكلاهما يكره المحتل وكثيراً ما اجتمعا على إخراجهم وتفرقاً لأسباب دينية ووطنية، وهي اختلافات أعمق من حب أو كره المستعمر وعندما أرسل غاندي إلى جناح في ١٥ سبتمبر ١٩٤٤م مستكراً أن يكون في الهند أمتان بسبب دخول الإسلام قائلاً "وهل تكون الهند أمة واحدة إذا دخلت كلها في الإسلام" والأساس عند غاندي هو الأرض. ويجب جناح بأن ذلك شيء طبيعي، فالخلاف بين أهل الهند خلاف ديني ولكل أرضه"، فنحن نأكل البقر، وأنتم تعبدونه، فكيف نتفق في نظام واحد...". ثم إن زعماء الرابطة هم أبناء براهمة، لكنهم اعتنقوا الإسلام وعملوا له.

قامت بريطانيا بتدريب جيش هندي قوى وبحرية هندية، وحاولت الإبقاء على وحدة هذه القوة، لترتبط بفلكتها بعد أن عازمت على الخروج من الهند. أطلقت السلطات البريطانية سراح الزعماء والهنود المعتقلين في عام ١٩٤٥م وجرت انتخابات عامة حقق فيها المسلمون نجاحاً كبيراً في الدوائر ذات الأغلبية الإسلامية، فحصلوا على جميع المقاعد في المجلس المركزي و ٤٤٦ من ٤٩٥ في المجالس الإقليمية. وبدا أن

المؤتمر والرابطة هما وارثي السلطة في الهند، حاولت السلطات البريطانية الوساطة لإيجاد حل للمسألة دون جدوى وزادت حدة المواجهات بين المسلمين والهندوس، ف وقعت العديد من المذابح، فدار قتال في كلكتا أغسطس سنة ١٩٤٦ راح ضحيته حوالي أربعة آلاف من الطرفين. واعترض جناح على تعيين السلطات الإنجليزية لنهرو نائباً لرئيس الوزراء والهندوس أيضاً، فكيف يهمل دور المسلمين؟ أمر جناح المسلمين بالتظاهر السلمى برفع بيارق سوداء، فامتألت سماء الهند بالبيارق السوداء. وتجددت المصادمات في جميع أنحاء الهند، الأمر الذي اضطر حرب المؤتمر إلى التسليم بحتمية التقسيم.

أعلنت الموافقة على فكرة التقسيم يوم ٣ يونيو ١٩٤٧م وأذاع المشروع ممثلى الطوائف الكبرى الثلاث؛ نهرو ممثل الهندوس وجناح ممثل المسلمين والسردار بالدين سنج ممثل السيخ، ولم يُخف الأول والثالث خيبة أملها في المشروع، واشترط حزب المؤتمر تقسيم البنغال والبنجاب حسب كثرة السكان، وقبل جناح الأمر. وتم استقلال الدولتين في ١٥ أغسطس ١٩٤٧م، وأقيمت دولة إسلامية برئاسة جناح في المناطق ذات الأثرية الإسلامية في البنغال الشرقية والبنجاب الغربية، وتكونت باكستان من شقين؛ قسم شرقى في البنغال وتعداد سكانه ٤٢ مليون، وقسم غربى في البنجاب الغربية والسند وبلوختان، وعدد سكانها نحو ٣٣ مليوناً وتعين على الأمرء أن ينضموا إلى الحكومة التي يرونها قريبة منهم، مع مراعاة انتماء السكان. وتولدت بعض المشاكل عن انضمام هذه الإمارات وأهمها إمارة أو ولاية كشمير التي لا تزال تمثل مشكلة حتى الآن.

الفصل الرابع

قضية كشمير
(١٩٤٧-١٩٥٨ م)

تمثل قضية كشمير واحدة من أهم القضايا التي تؤرق العالم الإسلامي، والتي عجزت المنظمات الدولية عن إيجاد حل لها، على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان، وقضية كشمير تؤام القضية الفلسطينية زمنياً، إذ كان خروجهما للوجود في عامي ١٩٤٧ / ١٩٤٨م ومازالتا بلا حل حتى الآن، ويكاد يكون الموقف الغربي من القضيتين واحد حيث يناصر الجانب الآخر ويعادي الجانب الإسلامي.

الخصائص البيئية والخلفية التاريخية لكشمير

تقع كشمير في الشمال الغربي لشبه القارة الهندية، وتحيط بها من الشرق والشمال الشرقي الصين، ومن الشمال الغربي أفغانستان، ومن الغرب والجنوب الغربي باكستان، ومن الجنوب الشرقي الهند. وتبلغ مساحة كشمير ٨٤,٤٧١ ميلاً مربعاً، تغطي الجبال معظم هذه المساحة. ويمكن تقسيمها جغرافياً إلى ثلاث مناطق؛ هي : منطقة جبال التبت وهضبتها في الشمال، وادي كشمير السعيد Happy Valley of Kashmir في الوسط، منطقة جامو Jamu في الجنوب، وتفصل هذه المناطق الثلاث عن بعضها البعض سلسلة جبال الهملايا المغطاة بالثلوج. وللولاية عاصمتان؛ إحداهما صيفية هي سرينجار Srinagar، والأخرى شتوية وهي مدينة جامو^(١)، وتمتاز كشمير بمناظرها الطبيعية الخلابة؛ من خضرة دائمة، وتضاريس متنوعة، وأنهار عديدة، وبحيرات جميلة، إضافة إلى اعتدال مناخها، حتى قيل عنها : "إنها جنة على الأرض"^(٢).

وتكون كشمير مع باكستان وحدة طبيعية اقتصادية، إذ تمتد بينهما الطرق البرية السهلة، كما توجد الأنهار بكثرة، فروافد نهر السند الذي يروى باكستان تتبع من جبال كشمير، أما بالنسبة للهند فليس بينها وبين كشمير ارتباط جغرافي، إذ تفصل بينهما جبال الهملايا الشاهقة، ولا يوجد بينها سوى ممر جبلي وعر، تسده الثلوج طوال فصل الشتاء^(٣).

(١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ بحث أعدته إدارة الشؤون السياسية،

بشأن مشكلة كشمير، ٦ يونيو ١٩٤٨

(٢) محمد توفيق، كشمير تستغيث، الندوة العالمية للشباب الإسلامي ١٩٩٤م، ص ٣

(٣) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج٢، تقرير السكرتير الثالث بسفارة

مصر بنيودلهي بشأن عرض باكستان لمشكلة كشمير على مجلس الأمن، ١٠ يناير ١٩٥٧

ويبلغ عدد سكان جامو وكشمير - حسب تعداد ١٩٤١م - ٤,٢١٦,٠٠٠ نسمة تقريباً، تزيد نسبة المسلمين بينهم على ٨٠%، والنسبة الباقية موزعة بين الهندوس (٦٩٢,٦٣١ نسمة)، والبوذيين (٣٧,٦٥٣ نسمة)، ويسكن معظمهم ولاية جامو^(١).

أما بالنسبة لاقتصاديات كشمير، فتجرى خلالها الأنهار، تفيض على أرضها خصوبة، تجعلها تنتج الحبوب والفواكه والقطن والزعفران، كما أن غاباتها الواسعة غنية بالأخشاب، وتكوينها الجبلي يجعلها منطقة رعوية مهمة، حتى غدا لماشيتها شهرة خاصة، ويوجد في أرض كشمير كثير من المعادن؛ ومنها الفحم والزنك والنحاس والرصاص واليوكسيت والأردواز، والذهب، وقد أدخل المسلمون صناعة الحرير منذ عام ١٤١٢م، وتشتهر كشمير بمنسوجاتها الصوفية اليدوية، وصناعة السجاد والحفر على الخشب، إضافة إلى النشاط السياحي. ومع كل هذه الثروات يعيش الأهالي في حالة من الإملاق الشديد بسبب حالة الحرب^(٢).

وكانت صادرات كشمير تُنقل عن طريق الأنهار إلى باكستان، قبل التقسيم، ثم تُشحن من كراتشي إلى العالم الخارجي. أما بعد أن سيطرت الهند على الإقليم عام ١٩٤٧ أصبحت هذه المنتجات تنقل بالسيارات عبر جبال الهملايا إلى الهند صيفاً، وبالطائرات شتاءً، مما زاد تكاليف النقل، فأثّر سلبياً على أسعار الصادرات وعائداتها، وأضر بالاقتصاد الكشميري^(٣).

أما بالنسبة للخلفية التاريخية، فما مدى مسئولية بريطانيا في خلق مشكلة كشمير؟ دخل الإسلام كشمير منذ القرن الثالث عشر الميلادي، ونجح المسلمون في تحويل معظم أهالي المنطقة إلى الإسلام، ثم ضم السلطان جلال الدين أكبر وادي كشمير لدولة المغول في الهند عام ١٥٨٣م^(٤) ودام حكم المسلمين - في كشمير حتى عام ١٨١٩ عندما سيطر عليها السيخ. وحينما سيطر الإنجليز على كشمير، وضعوا في حكمها حاكماً هندوسياً برهيمياً، هو المهرجا جولاب سنغ Gulab

(١) تقسم الديانة الهندوسية الهندوس إلى طبقات بعضها فوق بعض، تبدأ من البراهمة وهم طبقة

الأشراف والحكام ورجال الدين، ثم طبقة الزراع والتجار، وطبقة المحاربين إلى أن تنتهي بطبقة

المنبوذين وعدد طبقة البراهمة في كشمير ٦٤,٥٦٥ نسمة، حسب تعداد ١٩٤١م.

(٢) عبد الله الطيار وسامي المبارك، جرح في قلب كشمير، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض،

١٩٩٤، ص ٢٣

(٣) بيان سفارة باكستان بالقاهرة، قضية كشمير، نشر قسم الصحافة بالسفارة ١٩٤٩م، ص ١ و ١١

(4) Pearce Gervis, this Kashmir (London 1945), PP. 52,53.

Singh بمقتضى معاهدة أمريتسار في ١٦ مارس ١٨٤٦، نظير مبلغ سبعة ملايين ونصف روبية دفعها للإنجليز^(١)، وتغليب الأقلية مبدأ سارت عليه بريطانيا في حكم الولايات الهندية، جرياً على سياسة فرق تسد. حكم المهراجا كشمير بنظام وزارى معظمه من البراهمة، وفي عام ١٩٣٩ أنشأ مجلساً للولاية من أربعين عضواً بالانتخاب، وخمسة وثلاثين عضواً بالتعيين، يعين المهراجا رئيسه، وينتخب المجلس نائبه، واستمر الحكم في يد الهندوس^(٢).

ويروى القنصل العام المصري بالنيابة في بومباي رؤيته عن هذا الواقع عام ١٩٤٨ بقوله إن الحكم في كشمير يقوم على دكتاتورية إقطاعية، أصابت الشعب بكوارث، تضاف إلى ما أصاب المنطقة من فيضانات وحرائق وأوبئة، كما فرضت احتكارات خاصة لصالح جماعات معينة، ولم يأمن الأهالي على أرواحهم وممتلكاتهم، ففقدوا روح العمل والإنتاج، وانتهى انتعاش كشمير الذي شهدته في ظل الحكم الإسلامي، وغدت تعتمد على الولايات المجاورة، رغم أنها تمتلك مقدرات اقتصادية كبيرة^(٣)، وعشية انسحاب بريطانيا كانت اقتصاديات كشمير في حالة حرجة، فكان معدل دخل الفرد فيها لا يزيد عن دينار واحد يومياً، مقابل خمسة دینارات في الهند^(٤).

طبيعة الصراع بين الهند وباكستان

بدأت المشكلة في ٣ يونيو ١٩٤٧ عندما أعلن اللورد مونتباتن Montbatin - الحاكم العام في الهند - عن مشروع حكومته بتقسيم شبه القارة إلى كل من الهند وباكستان، على أن تُضم الولايات ذات الأغلبية المسلمة إلى باكستان والأخرى إلى الهند، مع ترك الحرية للولايات التي يحكمها أمراء في أن تختار الانضمام إلى أي من الدولتين أو البقاء مستقلة ضمن مجموعة الأمم البريطانية (الدومنيون)، على أن تحدد كل ولاية رغبتها قبل ١٥ أغسطس ١٩٤٧. وبالفعل أعلنت الولايات رغبتها فيما عدا كشمير وجونجاد وحيدر أباد. وكانت

(١) الأهرام ٤ نوفمبر ١٩٤٧م، ص ١

(٢) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ من القنصل المصري العام بالنيابة في

بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى بشأن مشكلة كشمير، أول يوليو ١٩٤٨

(٣) المصدر نفسه.

(٤) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ٢٧٧، ملف رقم ٢٩ سرى جداً، عبد الوهاب العسكري، مشاهداتي

تحت سماء الشرق، بحث في قضية كشمير والخلافات القائمة بين الهند وباكستان، بغداد ١٩٥١م،

كل من حيدر آباد وجونجاد على العكس من كشمير ذا أغلبية هندوسية وحاكم مسلم، ومع أن حيدر آباد اختارت طريق الاستقلال، فإن الهند أرغمتها على الاندماج في الاتحاد الهندي، أما نواب جونجاد فبمجرد أن أعلن انضمامه إلى باكستان اجتاحت القوات الهندية الولاية، وقد جاء ضم الولايتين المذكورتين إلى الهند عنوة، على اعتبار أن التقسيم على أساس ديني، وأن أهالي الولايتين معظمهم من الهندوس. وكان المتوقع وفق هذا المعيار أن تكون كشمير من نصيب باكستان، لكن المهاتما غاندي تمكن من إقناع مهراجا كشمير بالانضمام إلى الهند، إبان زيارة له إلى كشمير في صيف ١٩٤٧م^(١).

وكان مؤتمر مسلمي جامو وكشمير قد اتخذ قراراً في ١٩ يوليو ١٩٤٧ بالانضمام إلى باكستان، المزمع قيامها في الشهر التالي، الأمر الذي أثار المهراجا^(٢) فأصدر قراراً في أول أغسطس ١٩٤٧ بتسليم أسلحة الأهالي للشرطة، فثاروا ضد المهراجا، الذي قابل الثورة بكل عنف، الأمر الذي حدا بالتمييز البريطانية أن تعلن بأن مهراجا كشمير يقود حملة إبادة ضد ٢٣٧ ألف مسلم، ولا سبيل لنجدتهم إلا بالفرار إلى باكستان،^(٣) وهناك نشأت حركة الجهاد بقيادة محمد إبراهيم خان الذي أعلن قيام حكومة كشمير الحرة (أزاد) في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٧، واختار مدينة مظفر آباد عاصمة له، ونجحت المقاومة في دخول مدينة سرينجار، وفر المهراجا منها إلى الحدود الهندية^(٤). حيث قدم طلباً سجل فيه رغبته الانضمام إلى الهند، ورد عليه حاكم عام الهند اللورد منتباتن قابلاً ضم الولاية إلى دومنيون الهند بشرط استفتاء شعب كشمير، على أن يتم الاستفتاء حالما يعود الأمن والسلام للولاية، وعلى الفور بدأ القائد العام في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال قوات عسكرية إلى كشمير^(٥).

وتشير أوراق الخارجية المصرية نقلاً عن مصادر بريطانية أن باكستان لم تتدخل بقواتها في البداية، وإنما سمحت لقبائل الأفريتس المسلمة وهي من أهل أفغاني، وتقطن المنطقة الجبلية شمالي كشمير

(١) وثائق وزارة الخارجية، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٢ تقرير سفارة مصر بنيودلهي، بشأن عرض باكستان لمشكلة كشمير في مجلس الأمن، ١ يناير ١٩٥٧، وتقرير سفارة مصر بكراتشي بشأن كشمير، ٨ فبراير ١٩٥٧

(٢) مجلة المهندسين، عدد ٤٣٨ أغسطس ١٩٩٢، ملحق خاص بكشمير، ص ٦٠

(3) The Times (of London), 1.th Oct. 1947.

(٤) محمد توفيق، مرجع سابق، ص ص ١٥، ١٦

(٥) سفارة باكستان ببيروت، قضية كشمير وتقلب السياسة الهندية، ١٩٧٠، ص ٣

سمحت لها بدخول كشمير لمناصرة إخوانهم المسلمين ضد سطوة الحاكم الهندوسي^(١). وإن كانت المصادر الهندية تشير بأصابع الاتهام إلى باكستان في تحريض وتدريب القوات الغازية ومساعدتها^(٢).

وقد أفاد تقرير القنصل المصري في بومباي عام ١٩٥٧م نقلاً عن مصادر بريطانية أيضاً أن جواهر لال نهرو يعمل في كشمير بناء على إشارة من موسكو، ويشير التقرير إلى أنباء عن تحريض (الروس) لقبائل الأفریتس لمهاجمة الإقليم، ومدّهم بالسلاح لإرباك الموقف بين الهند وباكستان. ولا شك أن السوفيت قد أخذوا بعين الاعتبار ترحيب الغرب بقيام دولة باكستان على أساس أن النظم الإسلامية تقبل الرأسمالية، بينما تصلح طبقات المجتمع الهندي (من هندوس وسيخ) للمبادئ الشيوعية، وبدت سياسة الغرب واضحة في التصدي لتسرب الشيوعية، مستعينة بباكستان وعدد من الدول المحيطة بالاتحاد السوفيتي^(٣). وهذا ما أكدته سير الأحداث بعد ذلك، بما يوضح أن قضية كشمير دخلت منذ وقت مبكر في حسابات الحرب الباردة

وتقوم النظرة الهندية في مسألة كشمير على أسس قومية لا دينية، تضمن وحدة الهند، مؤمنة بمبدأ الوحدة مع الاختلاف، ضاربة مثلاً بفترة حكم الإمبراطور أكبر، الذي حكم الجزء الأعظم من الهند على أساس عدم التفرقة بين عناصر الدولة^(٤). كما ادعت الهند بأنها تعهدت لشعب كشمير بتخليصه من غزاته الأجانب، وأنها لا يمكن أن يحولها شئ ما عن وفائها بهذا العهد، متناسية أن باكستان شريكها في الدفاع عن شبه القارة الهندية، إضافة إلى أنها تعهدت لشعب كشمير ولحكومة باكستان بأنها ستخرج من كشمير فور إعادة الأمن إليها، تاركة لأهلها حقهم في تقرير مصيرهم، لكن الجيش الهندي سرعان ما فرض سيطرته على الجزء الأكبر من كشمير، ورفض الجلاء عنها وما طل في إجراء

(١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٥،٤، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج١، الحسيني الخطيب القنصل المصري

العام في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، بشأن مشكلة كشمير، ٢. نوفمبر ١٩٤٧.

(٢) كشمير ١٩٤٧-١٩٥٦، مختارات من خطب رئيس وزراء الهند نهرو، نشر مكتب

الاستعلامات بالسفارة الهندية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٥.

ومحفظة ١٥،٤ وثائق وزارة الخارجية، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج ١

The Times of India, 5th Jan. 1948.

(٣) المصدر نفسه، الحسيني الخطيب القنصل المصري العام في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية

بالقاهرة، بشأن مشكلة كشمير، ٢. نوفمبر ١٩٤٧

(٤) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٢ تقرير عادل حسيب السكرتير الأول

بسفارة مصر بكراتشي، بشأن كشمير، ٨ فبراير ١٩٥٧

الاستفتاء، واستخدم العنف مع المطالبين بالانضمام إلى باكستان، التي غدت ملاذاً للاجئ كشمير الفارين من الموت^(١) وبعد ضم الهند لحيدر أباد لم تعد النظرية الهندية تقبل المبدأ الذي كان سائداً من قبل، والقائل بإعطاء باكستان ولاية كشمير مقابل حيدر أباد^(٢).

أما بالنسبة للنظرة الباكستانية لكشمير، فتقوم على عدة أسس منها أن مشروع تقسيم شبه القارة الهندية جاء على أساس ديني، وهو يقضى بضم المناطق ذات الأغلبية المسلمة لباكستان، ومنها كشمير بالطبع، كما أن إمدادات باكستان من مياه الأنهار تأتيها من الهند وكشمير^(٣) ومن ثم الكهرباء والطاقة المتولدة من هذه الأنهار^(٤) فهل تترك الفرصة للهند لتسيطر على هذه المصادر إضافة إلى أن المسلمين في الهند عقب التقسيم غدت تتهددهم الأخطار، فتعرضوا للسلب والقتل، وتعرضت مساجدهم للتخريب، وتحولت إلى معابد للهندوس، وقد رصدت إحدى الصحف المصرية حالة المسلمين في الهند ونشرته تحت عنوان مليون مسلم يذبحون في الهند، وثلاثة ملايين يطردون من ديارهم في حالة من الإملاق الشديد، ونشرت صوراً عديدة للضحايا، معظمهم من الأطفال، وهي جثث يبدو عليها أثر الجوع الشديد^(٥).

والصورة السالفة ليست ببعيدة عن الواقع الذي أضطر غاندى إلى الإضراب عن الطعام حتى يمتنع السيخ والهندوس عن ممارساتهم ضد المسلمين، وإعادة ١١٧ مسجداً للمسلمين تحولت إلى معابد هندوسية^(٦) هندوسية^(٦) كما رصدت القنصلية المصرية في بومباي الممارسات

(١) عبد الله الطيار وسامى المبارك، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٢٩

(٢) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ من القنصل المصري العام بالنيابة في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى بشأن مشكلة كشمير، أول يوليو ١٩٤٨

(٣) دخلت باكستان في خلاف مع الهند حول الأنهار التي تأتيها مارة بالهند، حتى قطعت الهند عنها مياه هذه الأنهار منذ أول أبريل ١٩٤٨، ولم تعد المياه إلى مجاريها إلا في منتصف مايو ١٩٤٨ بعد اتفاق بأن تدفع باكستان نصيبها في نفقات المنشآت المائية، ويتم إيداع ثمن المياه في حساب إلى أن يُفصل في هذا النزاع، فماذا لو سيطرت الهند على الأنهار التي تصب في باكستان من كشمير؟ خطاب ظفر الله خان في مجلس الأمن، مصدر سابق، ص ١٣

(٤) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج ٢

Major Gen. Akbar Khan: How to solve the Kashmir Problem, P. 1

(٥) البلاغ، ٨ ديسمبر ١٩٤٧، ص ص ١، ٦

(٦) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٥،٤ ، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج ١، تقرير القنصلية المصرية في بومباي، سرى بشأن إضراب غاندى عن الطعام، ١٦ يناير ١٩٤٨ م.

العدوانية ضد المسلمين في الهند في تقرير لها^(١) فكيف يأمن مسلمو كشمير على أنفسهم في ظل حكومة هندوسية؟! وكيف يأمن قادة المسلمين في شبه القارة الهندية الذين انتقلوا إلى باكستان على المسلمين الكشميريين في ظل اتحاد الهند؟! وقد اتخذت الهند بعض الإجراءات لتثبيت أقدامها في كشمير منها:

أولاً: إقامة حكومة موالية للهند في كشمير برئاسة الشيخ محمد عبد الله^(٢)، لتوهم المجتمع الدولي بأن مسلمي كشمير يؤيدون الانضمام إلى الهند، في حين أن محمد عبد الله أنكر هذا الأمر وأوضح فيما بعد أن نهرو غرر به.^(٣)

ثانياً: قام مهراجا كشمير بمعاونة القوات الهندسية باضطهاد العناصر المناهضة للانضمام إلى باكستان وتجميعهم في ميادين عامة وإطلاق النار عليهم لإرهاب بقية المسلمين هناك^(٤). وتذكر تقارير الخارجية المصرية أن هذه الأمور أدت إلى تدفق قبائل الأفريتس لنصرة مسلمي كشمير.^(٥)

ثالثاً: اتبعت حكومة الهند سياسة أضعاف باكستان اقتصادياً وسياسياً حتى ينتهي بها الحال بالعودة إلى الهند أو على الأقل التنازل عن كشمير وهو ما عبّر عنه نهرو بقوله سنقوم فيما بعد بإيجاد السبل التي تجعل قادة باكستان يطلبون الانضمام إلى الهند مرة أخرى^(٦) وبدأ

(١) ضم هذا التقرير بين دفتيه عشر صفحات كاملة للممارسات الهندوسية في الهند ضد المسلمين، المصدر نفسه، تقرير القنصلية المصرية في بومباي، بشأن حالة المسلمين في اتحاد الهند، ١ يناير ١٩٤٧

(٢) ولد الشيخ محمد عبد الله عام ١٩٠٥ بإحدى قرى سرينجار، وحصل على ماجستير في العام عام ١٩٢٧م، وعين مدرساً في كلية كشمير، أنشأ المؤتمر الوطني عام ١٩٤٠، نجح الهندوس في اجتذابه مستغلين إيمانه بالعلمانية لمعارضة التقسيم على أساس الدين، فرأس الوزارة ومثل كشمير في البرلمان الهندي مع وعود بالاستقلال وعندما تأكد من الخديعة عاد إلى خندق المقاومة، فاعتقلته السلطات الهندية أكثر من مرة، محمد توفيق، مرجع سابق، ص ١١، ١٢

(٣) يقول محمد عبد الله: إن الهند دخلت الولاية بهدف محدد هو تحريرها، مع وعد بالجلاء ومنح الأهالي حرية تحديد مستقبلهم، ولما لم تخرج الهند بدأ نضال محمد عبد الله فاعتقل عام ١٩٥٣

- قضية كشمير، بيان إلى الصحف من الشيخ محمد عبد الله (د.ن ١٩٥٨م) ص ٧

(٤) مجلة المهندسين، مصدر سابق، ص ٧

(٥) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، من القنصل المصري العام بالنيابة في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى بشأن مشكلة كشمير، أول يوليو ١٩٤٨م.

(٦) مجلة المهندسين، عدد ٤٣٨، ص ٥

البرنامج العملي بإغراء أصحاب رؤوس الأموال الهندوسى في باكستان بسحب أموالهم واللجوء إلى الهند، وتجميد أرصدة مسلمي باكستان لدى الهند، ولكن باكستان استعانت برؤوس أموال غربية. (١)

رابعاً: وعلى طريق الإغراء أعادت الهند فتح ثلاثمائة مدرسة، كانت قد أُغلقت، ورصدت ٢٤٤ ألف روبية لإرسال بعثات علمية من أبناء كشمير للدراسة في الخارج، وأكملت جامعة سرينجار. كما أعادت توزيع الأراضي الزراعية والمراعى وحقوق استخدام الغابات، ورفعت شعار "الأرض لمن يزرعها"، إضافة إلى إلغاء الديون الجائرة على المزارعين. (٢)

أما باكستان فقد أوضحت أمام مجلس الأمن أن إعلان المهرجا باطلاً لأنه وقع خارج حدود كشمير، عندما لجأ إلى الهند هارباً من ثورة الأهالي ضده، وليس من حق الهند أن تتمسك بإعلان المهرجا؛ لأنها لم تعبأ بإعلان نواب (حاكم) جونجاد المسلم، واحتلت إقليمه رغم إعلانه الانضمام لباكستان، وهي أيضاً التي ضمت حيدر آباد بالقوة المسلحة، متجاهلة رغبة حاكمها المسلم في الاستقلال. (٣)

وعلى هذا يتضح أن تقسيم شبه القارة الهندية كان على أسس دينية، ومن ثم نجحت الهند في ضم جونجاد، وحيدر آباد، على غير رغبة من حاكميها المسلمين، جاء هذا الضم نتيجة طبيعية؛ لأن المقاطعتين يقطنهما أغلبية هندوسية، وكان المفترض وفق هذا المعيار ضم كشمير إلى باكستان، لكن الأخيرة فشلت في إدارة الصراع وتحين الفرص، بما أعطى الفرصة للهند، لتلعب بورقة رغبة حاكم كشمير الهندوسى واستمالة أحد الزعماء المسلمين، وعلاج القضية من منظور قومي لا ديني يعطى أولوية لتوحيد الهند لا لتقسيمها.

* قضية كشمير (١٩٤٧ - ١٩٥٢م):

رفعت الهند شعار الاستفتاء تهدئه للأجواء الدولية في البداية، فبعث نهرى رئيس وزراء الهند ببرقية إلى نظيره البريطاني أوضح فيها أن مساعدة كشمير في هذا الظرف الطارئ لا ترمى إلى ضم الولاية،

(١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٥،٤، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج١ تقرير إدارة الشؤون السياسية بوزارة

الخارجية المصرية، بشأن سياسة حكومة الهند نحو توحيد شبه جزيرة الهند، يناير ١٩٤٨

(٢) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ٢٢٧، ملف رقم ٢٩ سرى جداً عبد الوهاب العسكرى، مرجع سابق،

ص ص ٥٣ و ٦٢-٦٤

(٣) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج٢، كتاب سفير مصر في كراتشى إلى

وكيل وزارة الخارجية، بشأن مشكلة كشمير، ٥ مارس ١٩٥٧

وأن ضم أي ولاية موضوع نزاع يجب أن يتقرر بناء على رغبات الشعب، كما أكد المعنى ذاته في برقية بعث بها إلى لياقت على خان رئيس وزراء باكستان في ٤ نوفمبر ١٩٤٧م.^(١)

وفي ديسمبر ١٩٤٧ وبدون سابق إنذار أرسلت حكومة الهند بشكوى إلى مجلس الأمن تتهم فيها حكومة باكستان بالسماح للمغيرين على كشمير باجتياز أراضيها، واستخدامها قاعدة للعمليات الحربية، ومد الغزاة بالإمدادات العسكرية، فيما أكدت حكومة باكستان أن مسألة كشمير حلقة في سلسلة المشاكل الناشئة عن التقسيم، والتي يجب أن تثار جميعها في مجلس الأمن للبت فيها، وأكد مندوب باكستان في الأمم المتحدة حرص بلاده على التفاهم مع الهند لما فيه مصلحة البلدين.^(٢)

وبالفعل دارت محادثات بين رئيس وزراء باكستان ونظيره الهندي بوساطة بريطانية، وعلى الفور أعلن رئيس حكومة كشمير الحرة أن أي اتفاق بين الهند وباكستان بشأن كشمير لا يمكن أن يكون اتفاقاً نهائياً قابلاً للتنفيذ ما لم يعرض على حكومة كشمير الحرة ويحظى بموافقتها، وقد أحدث البيان ردود فعل كبيرة في الدوائر الهندية، لأن عرض الاتفاق على حكومة كشمير الحرة هو بمثابة اعتراف ضمني بشرعيتها^(٣) وبعد أسبوع من المداولات في أروقة الأمم المتحدة اتفق الطرفان على وضع مشروع للاستفتاء، على أن يعقد رئيس مجلس الأمن جلسة مائدة مستديرة في مكتبة، للاتفاق على الشكل النهائي للاستفتاء،^(٤) وفي ٢٠ يناير ١٩٤٨ قرر مجلس الأمن إنشاء لجنة للوساطة والتحري تتكون من ثلاثة أعضاء تنتخب الهند أحدهم، وتختار باكستان الثاني، ويتفقان على العضو الثالث، تسافر اللجنة إلى كشمير في أقرب وقت ممكن لدراسة الموقف وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن. واختارت الهند

(١) قضية كشمير اختبار للأمم المتحدة، إصدار وزارة الاستعلامات بباكستان، سبتمبر ١٩٥٧، ص ص

٤-٢

(٢) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٥،٤ ملف ٢/٥٣/٣٧، تقرير القنصلية المصرية العامة في بومباي، بشأن رفع مسألة كشمير إلى مجلس الأمن، ونشرت أيضاً في :

The Times of India, 5th Jan. 1948

(٣) البلاغ، ٤ ديسمبر ١٩٤٧م، ص ٣

(٤) المصدر نفسه، ٢٥ يناير ١٩٤٨، ص ١

تشيكوسلوفاكيا مندوباً عنها، بينما أجلت باكستان اختيارها حتى تتحدد مهمة اللجنة بدقة. (١)

أما بالنسبة لموقف مصر، فقد أوضح مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة أنه يشارك معظم أعضاء مجلس الأمن عطفهم على باكستان ضد الهند التي تماطل في إجراء الاستفتاء، وطلب رأى وزارة الخارجية في الرد على مندوب باكستان عندما أراد اختيار مصر ممثلة لبلاده، فأوضحت وزارة الخارجية بأنها ترى الاعتذار لباكستان، حتى لا تفهم الهند الموقف على أنه تحيز لباكستان، وقد اتخذت سوريا الموقف ذاته وفضلت ترشيح لبنان على اعتبار أن صبغته بعيدة عن الإسلام. (٢)

وقد حملت إحدى الصحف المصرية على الموقف العربي من الصراع الهندي الباكستاني، فذكرت أنه على الرغم من محاولات ظفر الله خان مندوب باكستان في الأمم المتحدة التقرب للعرب من خلال القضية الفلسطينية، فإن الجامعة العربية تلتزم الحياد التام إزاء النزاع، وتتخذ الدول العربية منفردة الموقف ذاته، بحجة أنها لا تريد زيادة المصاعب التي تكتنف مركزها في الأمم المتحدة. (٣) ولكننا نلمس من خلال تقارير الخارجية المصرية تعاطفاً عربياً، وبخاصة من مصر تجاه قضايا المسلمين في الهند، ومنها قضية كشمير، لكن الظروف السياسية ولاسيما حرب فلسطين حالت دون مزيد من التأييد لباكستان في هذه القضية.

وقد استقر اختيار باكستان على الأرجنتين، وفشلت الدولتان في اختيار العضو الثالث، فاضطر رئيس مجلس الأمن إلى ترشيح بلجيكا وكولومبيا والولايات المتحدة، لتوصيل العدد إلى الرقم المطلوب. اجتمعت اللجنة في جنيف، ثم زارت الهند وباكستان وكشمير لدراسة الموقف، وفي ١٣ أغسطس ١٩٤٨ أصدرت اللجنة قرارها الذي أوصى بوقف القتال وعقد هدنة، وسلمت توصياتها لحكومتى الهند وباكستان، وطالبتهما بقبول ما ستسفر عنه النتائج، وافقت الهند على قرار اللجنة بشرط أن تعترف اللجنة بسيادة المهراجا على جامو وكشمير، وأن تكفل عدم تدخل أو مشاركة باكستان في الاستفتاء، وبعد مناقشات وافقت باكستان من جانبها على قرار اللجنة مشترطاً بقبول الهند لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢١ إبريل ١٩٤٨م والفاضي بإجراء استفتاء حر

(١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، بحث أعدته إدارة الشؤون السياسية بوزارة

الخارجية بشأن مشكلة كشمير، ٦ يونيو ١٩٤٨

(٢) المصدر نفسه

(٣) البلاغ، ٢٠ أغسطس ١٩٤٨م، ص ٦

تحت إشراف الأمم المتحدة،^(١) وترمى الهند من وراء اعتراف اللجنة بسيادة المهراجا على جامو وكشمير إلى تأكيد سيادته وإضفاء الشرعية على سلطته، ومن ثم إضفاء الشرعية على ما يتخذه من قرارات، ومنها قراره بضم كشمير للهند.

وأوضحت الصحف المصرية أن محمد إبراهيم خان رئيس حكومة كشمير الحرة، بمجرد أن علم باختيار الأمم المتحدة طريق الاستفتاء، لتحديد مصير كشمير، أعلن أن حكومته تمثل ٩٠% من المسلمين في كشمير، وأن نسبة المسلمين في الإقليم تصل إلى حوالي ٨٠% من عدد السكان، ومن ثم فإنه يطالب بسحب القوات الهندية المسلحة من كشمير تمهيداً لإجراء الاستفتاء، وإنشاء إدارة محايدة للإشراف عليه، وأن تكون المفاضلة بين الاستقلال التام أو الانضمام لأى من الهند أو باكستان،^(٢) وتتفق وجهة النظر هذه إلى حد كبير مع الرؤية الأمريكية، التي تقضى بسحب الجيوش الهندية والباكستانية وإحلال قوات من دول الكومنولث استعداداً لإجراء الاستفتاء، غير أن الطرفين لم يقبلاها خوفاً من تأثير القوات المقترحة^(٣) ولم تصب باكستان بعدم قبولها وجهة النظر الأمريكية، فقد كان أمامها فرصة لإظهار الهند في ثوب المتحدية لإرادة المجتمع الدولي.

وقد زاد المسألة تعقيداً بين الهند وباكستان موقف مجلس الأمن من النزاع حول ولاية جوناغاد في مارس ١٩٤٨م، والتي كان يرغب حاكمها المسلم في ضمها لباكستان، غير أن القوات الهندية اجتاحت الولاية وأجرت استفتاءً، صوت فيه الأغلبية لصالح الانضمام إلى الهند، ومن ثم اعتبر مجلس الأمن أن شعب جوناغاد قال كلمته، على الرغم من اعتراض باكستان على نتيجة الاستفتاء^(٤) والتي جاءت منطقية لسببين :

الأول : أن معظم السكان من الهندوس.

الثاني : أن جوناغاد لا يوجد اتصال أرضى بينها وبين باكستان، وإنما تقع وسط الأراضي الهندية.

(١) قضية كشمير، قسم الصحافة بسفارة باكستان بالقاهرة، ١٩٤٩، ص ٤٧-٦٠.

(٢) الأهرام، ١١ فبراير ١٩٥٠، والبلاغ، ٢. يناير ١٩٤٨.

(٣) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ٢٧٧ ملف ٢٩ سرى جداً، عبد الوهاب العسكري، مرجع سابق، ص

(٤) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧ ملف ٢/٥٣/٣٧، بحث أعدته الشؤون السياسية بوزارة

الخارجية، بشأن مشكلة كشمير، ٦ يونيو ١٩٤٨م.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : لماذا أجرت الهند استفتاءً سريعاً في جونجاد، وماطلت في استفتاء كشمير؟ والإجابة أن الهند واثقة من استفتاء جونجاد ذات الأغلبية الهندوسية، ولاسيما بعد أن سيطرت عليها قواتها، أما كشمير فأى استفتاء لن يكون في صالح الهند. واعتبرت الهند قرار مجلس الأمن بشأن كشمير في غير صالحها، فأعلن نهبوا أن بلاده لا تستطيع تنفيذ قرار مجلس الأمن لاحتوائه على فقرات تخالف تعهدات الهند لشعب كشمير، وأكد أن سياسة حكومته لن تتغير، وأعلن أيانجار رئيس الوفد الهندي لدى مجلس الأمن بأن قرار الأمم المتحدة مجرد توصية غير محتملة التنفيذ،^(١) وبعد هذه التصريحات لا يبقى ثمة شك في أن قبول الهند لقرار مجلس الأمن في البداية، كان من قبيل المراوغة السياسية، والتلويح للغرب بإمكانية الارتداء في أحضان الشيوعية، إذا حاول الغرب مساعدة باكستان في قضية كشمير.

وأيضاً كان موقف الهند فقد قامت اللجنة التي عينها مجلس الأمن لتسوية مشكلة كشمير بمهام عملها؛ فاتخذت من جنيف مقراً لها، وقام أعضاؤها بزيارة الهند وباكستان وكشمير، ووضعت اللجنة خطة لوقف القتال وإتمام عملية الاستفتاء، بعد وقف إطلاق النار، وانسحاب قوات الطرفين في أوقات معينة أبلغتها لكلا الطرفين في ١٤ أغسطس ١٩٤٨، ورأت اللجنة ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات والترتيبات حتى يكون الاستفتاء عادلاً^(٢).

اعتبرت اللجنة أن قوات آزاد كشمير لم تكن ضمن الأطراف الأصلية المتنازعة، وأعربت اللجنة لحكومة باكستان عن خوفها من اضطراب الأوضاع إبان فترة الهدنة، وأنها لا تتوقع حلاً للمشكلة بدون نزع سلاح حكومة آزاد كشمير أو حلها، رفضت باكستان قرار اللجنة، وبالطبع استغلت الهند هذا الرفض، وأعلنت موافقتها على قرارات اللجنة،^(٣) لتضع باكستان في مأزق أمام المجتمع الدولي.

(١) المصدر نفسه، من قنصل مصر العام بالنيابة في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى

جداً بشأن بعض مشاكل الهند، ٣ مايو ١٩٤٨

(٢) المصدر نفسه، من القنصل المصري العام بالنيابة في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى

بشأن تطورات المشكلة الكشميرية، ٢٦ أغسطس ١٩٤٨م.

(٣) المصدر نفسه :

ولاحظت القنصلية المصرية في بومباي تولد اتجاه هندي معتدل إزاء قضية كشمير، بعد أن فشلت الأمم المتحدة في حل القضية، ظهر هذا الاتجاه في بعض الصحف الهندية التي يديرها رجال أعمال، حيث دعت هذه الصحف إلى تبنى فكرة تقسيم كشمير بين البلدين لاستحالة حلها بالطرق الأخرى،^(١) وهؤلاء يريدون الوصول إلى الاستقرار من أقصر طريق، لأنه المناخ المناسب لإنعاش الاقتصاد. وبعد رفض باكستان لقرار اللجنة تولد اتجاه بين ساسة الهند ينادى بالحل السلمي، لأن ترك الأمر للمنظمات الدولية يكلف الهند خسائر فادحة في الأرواح والأموال، لكن هذا الرأي تعوزه الأسس الصالحة للمفاوضات، فما زال كلا الطرفين بعيد عن الآخر.^(٢)

وأخذت الهند تستطلع آراء الدول الإسلامية في الصراع بينها وبين باكستان، وتطلب وساطتها، فوجه المندوب السامي للهند في كراتشي الدعوة لممثلي مصر وتركيا والعراق، وحمل باكستان المسؤولية لتأبعاها سياسة دينية محضة، وأنه لو اتبعت الهند السياسة ذاتها فماذا يكون مصير الأربعين مليون مسلم؟ وطلب من ممثلي الدول الإسلامية النصح لرجال الحل والعقد في باكستان ليتبنوا سياسة أكثر اعتدالاً، فقال المسئول المصري: إذا كان انفصال الهند وباكستان أصبح حقيقة واقعة فلماذا لا يسود التفاهم بين البلدين؟ فإذا كانت الهند تدعى أحقيتها في حيدر أباد فإن لباكستان الحق نفسه في كشمير، وعلى الهند باعتبارها الاتحاد الأكبر أن تظهر حسن نياتها في النزاع القائم حول كشمير، فغضب المندوب الهندي قائلاً: تعنى أن نقدم كشمير إلى باكستان على طبق فضي؟ فأجاب المندوب المصري بأنه على الهند أن تظهر شعوراً حسناً نحو باكستان، وفي نهاية اللقاء ألمح المندوب الهندي بأن هذا الاجتماع خاص بتبادل الآراء بين الأصدقاء، حتى لا يضيف عليه صفة رسمية.^(٣)

وعودة إلى مجلس الأمن، فبناءً على توصيات اللجنة قرر المجلس في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ أن تسحب كل من الهند وباكستان قواتها من كشمير، غير أن الدولتين لم تنفذا القرار، وفي أول يناير ١٩٤٩ طلب

(١) المصدر نفسه، من القنصل المصري العام بالنيابة في بومباي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة،

بشأن تطورات المشكلة الكشميرية، ٢٦ أغسطس ١٩٤٨م.

(٢) المصدر نفسه، من القنصل المصري العام بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، سرى بشأن

مشكلة كشمير، أول يوليو ١٩٤٨

(٣) المصدر نفسه، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج٢، لقاء الحسيني الخطيب القائم بأعمال السفير المصري في

كراتشي مع المندوب السامي للهند في كراتشي، بشأن النزاع بين الهند وباكستان، ٢٥ سبتمبر ١٩٤٨

المجلس وقف القتال وعقد هدنة بين الطرفين، وبالفعل تم وقف إطلاق النار،^(١) ثم أصدر المجلس قراراً في الخامس من يناير مؤيداً للقرار السابق بسحب القوات من كشمير تمهيداً لإجراء استفتاء حر ولكنه لم يتطرق هذه المرة لحل قوات كشمير الحرة، وأشارت المصادر الباكستانية إلى أن اللجنة وضعتها في مستوى واحد مع قوات الشيخ محمد عبد الله في الجانب الآخر من خط الهدنة، ونص القرار على حل هذه القوات في وقت لاحق تحدده اللجنة أو مدير الاستفتاء، وقد وافقت الهند على رأى اللجنة في هذا الصدد، ثم عادت فطالبت بحل قوات كشمير الحرة وتجريدها من السلاح مع انسحاب قوات باكستان.^(٢)

وفي سبتمبر ١٩٤٩م اقترحت كل من بريطانيا والولايات المتحدة على الهند عن طريق سفيريها في نيودلهي تعيين الأميرال شيستر نيمتر وسيطاً في تسوية النزاع بدلاً من أن يكون مديراً لعملية الاستفتاء،^(٣) وفي يوليو ١٩٥٠م وضع أوين دكسون O. Dixon ممثل الأمم المتحدة مشروعاً لنزع السلاح في كشمير، قبلته باكستان، وبعد مفاوضات مضنية أعلن دكسون أن الهند سوف تعرقل أي مشروع لنزع السلاح في كشمير، وفي يناير ١٩٥١م وخلال انعقاد مؤتمر وزراء الكومنولث في لندن اقترح روبرت منزيس Robert Menses رئيس وزراء استراليا وضع قوات من بلدان الكومنولث في منطقة النزاع إلى أن يتم الاستفتاء، ووافقت باكستان بينما رفضته الهند.^(٤)

أخذت الهند استعدادها للمماطلة بإقامة جمعية تأسيسية في كشمير، ولكن مجلس الأمن أكد في قراره في ٣ مارس ١٩٥١م أن دعوة هذه الجمعية للانعقاد، وأي إجراء تتخذه الجمعية المذكورة للتأثير على مستقبل الولاية لن يُعتمد، وأن إرادة الشعب يجب أن يعبر عنها في استفتاء حر تحت إشراف الأمم المتحدة، ورد رئيس الوفد الهندي بأن بلاده أدخلت نصاً في الدستور لإقامة جمعية تأسيسية لتسوية تفاصيل دستور كشمير، كما أن أمر الضم يخص الجمعية التأسيسية لكشمير^(٥) وهي إشارة واضحة للنهج الذي ستتجهه الهند فيما بعد في قضية كشمير.

(١) المصدر نفسه، تقرير سفارة مصر بينودلهي، بشأن عرض باكستان لمشكلة كشمير في مجلس الأمن،

١. يناير ١٩٥٧م.

(٢) خطاب ظفر الله خان في مجلس الأمن عن قضية كشمير، ص ٣٥، ٣٦

(٣) الأهرام، ٢ سبتمبر ١٩٤٩م، ص ١

(٤) بيان سفارة باكستان في بيروت، قضية كشمير ونقلب السياسة الهندية، ص ٩

(٥) المصدر نفسه، ص ٦

وكلف مجلس الأمن ممثله د. جراهام في ٣ مارس ١٩٥١م بإجراء محادثات لنزع سلاح جامو وكشمير، فقدم مشروعاً رفضه الطرفان، وفي العام التالي طلب المجلس من د.جراهام تجديد مساعيه، بقصد تقريب وجهات النظر، ونجح هذه المرة أن يجمع مندوبي الدولتين على مائدة واحدة في جنيف، ولكن تمسكت كلتا الدولتين بوجهة نظرها، من حيث عدد قواتها التي يُسمح ببقائها في كشمير، ففشلت المحادثات، وبقي الوضع على ما هو عليه.^(١)

وهكذا يتضح أن موقف مصر في هذه الفترة من قضية كشمير الذي بدأ حذراً بسبب فكرة الدولة الدينية في باكستان، سرعان ما تفهم الأمر؛ فالدولة الدينية في مصر تقابلها الدولة المدنية القائمة بالفعل، أما في الهند فالدولة الدينية تجمع المسلمين في كيان واحد لحمايتهم من الأثرية الهندوسية. وجاء الموقف المصري متعاطفاً مع حكومة باكستان، نتج هذا التعاطف من إدراك مصر لأبعاد القضية، حيث أن تقسيم شبه القارة الهندية كان من منطلق ديني، يهدف إلى جمع المسلمين هناك في دولة واحدة، بعد استحالة المعاشة بين المسلمين والهندوس، وإذا كان التقسيم على هذا الأساس، فمن رأى الدبلوماسية المصرية أن تضم حيدر أباد إلى الهند على غير رغبة من حاكمها المسلم، لأن أهل المنطقة معظمهم من الهندوس، وبالميزان ذاته تصبح كشمير من حق باكستان حتى لو رغب حاكمها الهندوسي في ضمها إلى الهند.

وأما عن موقف الصحافة المصرية من قضية كشمير فمن الملاحظ أنها انشغلت بقضايا فلسطين وتحرير الشعوب العربية من نير الاستعمار، فغابت قضية كشمير عن الرأي العام المصري، واقتصر الأمر على التعريف بالقضية في دعوة من مندوب باكستان، ويستثنى من الصحف المصرية صحيفتا البلاغ، والإخوان المسلمون اللتان اهتمتا بالموضوع وقدمتا للقارئ بتطوراته باعتباره قضية إسلامية.

قضية كشمير ١٩٥٣-١٩٥٨ م :

اجتمع رئيسا وزراء باكستان والهند عدة مرات خلال أغسطس ١٩٥٣م وأصدرا بلاغاً مشتركاً في ٢٠ أغسطس بنيو دلهي، أكد فيه ضرورة تسوية النزاع وفقاً لرغبة شعب كشمير، بإجراء استفتاء

(١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج٢، تقرير سفارة مصر بنيو دلهي، بشأن عرض باكستان لمشكلة كشمير في مجلس الأمن، ١ يناير ١٩٥٧م.

حرونزيه،^(١) وكان هذا الاستفتاء قد اقترح منذ فترة، لكن بقيت بعض المشكلات التمهيدية معلقة، وقد وافق رئيسا وزراء البلدين على بحث هذه المشكلات التمهيدية مباشرة للوصول إلى اتفاق، كما تقرر تعيين مدير للاستفتاء قبل أبريل ١٩٥٤ م.^(٢)

وسرعان ما توقفت المفاوضات من جانب الهند احتجاجاً منها على عقد ميثاق عسكري بين باكستان والولايات المتحدة الأمريكية، إذ اعتبر نهره أن المساعدات الأمريكية لباكستان خلقت وضعاً جديداً من الحالة السياسية والعسكرية جعلت باكستان أكثر قدرة على مواجهة الهند، ومن ثم تحجبت الهند بإعادة النظر في خطة العمل في كشمير، واعتبرت أن الموقف قد ازداد سوءاً بسبب المساعدات الأمريكية لباكستان وكذلك معاهدة جنوب شرق آسيا ثم حلف بغداد.^(٣)

وبمجرد أن قطع نهره المفاوضات شرع في اتخاذ إجراءات لضم كشمير للهند، بإرغام الجمعية التأسيسية على اتخاذ قرار الضم، ثم أخذ في اعتقال كبار أعضائها الرافضين لهذا القرار، ومنعهم من المشاركة في المناقشات، وأجبر باقي الأعضاء على الاستسلام، وحينما احتجت الجماهير المسلمة على هذه الإجراءات ساد البلاد حكم متشدد، واستمرت الضغوط على الجمعية لحمل الأعضاء على التصديق على القرار،^(٤) وأخذ نهره يتنكر للاستفتاء قائلاً: "إن الحديث عنه قبل خروج القوات الباكستانية من كشمير إنما هو من لغو الحديث".^(٥)

ثم طرحت الهند في عام ١٩٥٦ فكرة التقسيم، التي سبق ونادى بها رجال الأعمال الهنود، كحل بديل عن الاستفتاء؛ ففي خطاب لنهره وجه حديثه لقادة باكستان قائلاً: "أعتقد أنكم قد ارتبكتم كثيراً من التطرف في كشمير، وأنتم لا حق لكم في أن تجتموا على جزء من أراضيها، ولكن أما ورغبتي منصرفه إلى تجنب كل صدام أو اضطراب، فأني على استعداد لأن أقبل تسوية موضوع الأجزاء التي تحتلونها من أرض كشمير بتخطيط الحدود على أساس خط وقف إطلاق النيران الحالي"^(٦) غير أن باكستان التزمت الصمت ولم تبد رأياً في هذا الموضوع، وهي سلبية لا تتفق مع مصالح باكستان، ويبدو أنها

(١) قضية كشمير، بيان إلى الصحف من الشيخ محمد عبد الله، ص ٥

(٢) وزارة الاستعلامات بباكستان، قضية كشمير اختبار للأمم المتحدة، ص ١٢

(٣) السفارة الهندية بالقاهرة، كشمير من ١٩٤٧-١٩٥٦ مختارات من خطب نهره، ص ٤٢

(٤) قضية كشمير، بيان إلى الصحف من الشيخ محمد عبد الله، ص ٦

(٥) السفارة الهندية بالقاهرة، كشمير ١٩٤٧-١٩٥٦، ص ص ٤٠، ٤١

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٠

عدتها مناورة سياسية من جانب الهند لمعرفة مدى أطماع باكستان، وليس عرضاً جاداً.

وتأزم الموقف في شبه القارة الهندية إثر تشدد الهند في التعامل مع القضية باعتقالها المطالبين بالاستفتاء من أهالي كشمير، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبد الله، وأعلنت رفضها لإجراء الاستفتاء ما لم تنسحب باكستان انسحاباً كاملاً من كشمير، وقد ترتب على هذه الإجراءات قيام مظاهرات في كراتشي بباكستان، واضطر البوليس إلى تفريق المتظاهرين باستخدام القوة.^(١)

ومع تواتر أنباء عن اتخاذ تدابير سرية في الدوائر الهندية لضم كشمير رسمياً، قدمت باكستان طلباً إلى مجلس الأمن في ١٦ نوفمبر ١٩٥٦م لإصدار قرار بعدم الاعتراف بشرعية ضم كشمير إلى الهند، ومطالبتها بتطبيق قرارات مجلس الأمن السابقة؛ القاضية بسحب قواتها من كشمير، وتعيين هيئة دولية للإشراف على الاستفتاء الحر في كشمير، وكانت أنباء هندية قد تسربت عن إقرار دستور جديد في سرينجار يقضى بضم كشمير إلى الهند، وإنه من المحتمل أن تعلن ضم كشمير رسمياً في عيد الجمهورية في يناير ١٩٥٧م.^(٢)

وأشار سفير مصر في نيودلهي إلى الأسباب التي دعت باكستان إلى رفع المسألة إلى مجلس الأمن فيما يلي :

أولاً : رغبة حكام باكستان في استعادة ثقة الرأي العام الباكستاني؛ لأن سياسة باكستان في الانضمام للأحلاف الغربية عزلها عن المسلمين.

ثانياً : ما تسرب لباكستان من أن الهند تعد العدة للموافقة على قرار الجمعية التأسيسية في كشمير بالانضمام إلى اتحاد الهند.

ثالثاً : يتردد في بعض الأوساط الهندية أن بريطانيا شجعت باكستان على عرض القضية على مجلس الأمن مرة أخرى لإحراج الهند التي وقفت إلى جانب مصر في مسألة الانسحاب البريطاني منها عقب العدوان الثلاثي.

(١) الأهرام، ٢٨ يناير ١٩٥٧م، ص ٣

(٢) التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة من ١٦ يونيو ١٩٥٦-١٥ يونيو

١٩٥٧، الجمعية العامة، الدورة ١٢، الوثيقة رقم ١ (ج ع/ ٣٥٩٤) نيويورك ١٩٥٧م، ص ص ١٥٧

رابعاً : استنفار حركة المقاومة في صفوف شعب كشمير؛ لكي يدرك أن باكستان لم تتخل عنه.^(١)

ويتضح من صياغة الأسباب السابق الإشارة إليها تأثير سفير مصر في الهند بوجهة نظر مصر آنذاك في إدانتها لسياسة الأحلاف، وميلها للعطف على سياسة الهند، نظراً للتقارب بين نهرو وعبد الناصر دولياً في هذه الفترة، وطلبت سفارة مصر بنيودلهي من وزارة الخارجية المصرية النظر بعين الاعتبار للموضوع، نظراً لأهميته لكل من الهند وباكستان، إذ أن أي تصرف لصالح أحد الطرفين سيغضب الطرف الآخر وبلا شك، لذا فمن مصلحة مصر أن تقف موقفاً حيادياً تجاه هذا النزاع، وحبذت السفارة الامتناع عن التصويت إذا أحييت المسألة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.^(٢)

وقرر مجلس الأمن في ٢٤ يناير ١٩٥٧م إبقاء الوضع في كشمير على ما هو عليه حتى ينتهي المجلس من نظر النزاع، وإن أي تصرف من جانب أحد الأطراف لن يترتب عليه أي تغيير في وضع كشمير، والذي لا يمكن أن يتغير إلا وفق استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وكانت خمس دول قد تقدمت بهذا المشروع على رأسها الولايات المتحدة وإنجلترا وكوبا، ووافقت عليه عشر دول، وامتنع الاتحاد السوفيتي عن التصويت. وترتب على قرار مجلس الأمن عدم شرعية قرار المجلس التأسيسي لكشمير - الواقعة تحت السيطرة الهندية - إضافة إلى تجميد الموقف في كشمير، حتى يتم الاستفتاء .^(٣) وبذلك نجحت باكستان في وقف جهود الهند لضم كشمير، ولا شك أن القرار أغضب الهند باعتباره تأييداً من الدول الغربية لباكستان.

وعرض على مجلس الأمن اقتراح في ٢ فبراير ١٩٥٧م بقيام رئيس المجلس (ممثل السويد) بزيارة لشبه القارة الهندية ليدرس مع حكومتي الهند وباكستان الاقتراحات التي يراها تساعد على تجريد الولاية من السلاح، وتحقيق تقدم نحو تسوية النزاع، ويوافي المجلس بتقرير في موعد أقصاه ١٥ أبريل ١٩٥٧م، لكن الاتحاد السوفيتي استخدم حقه في الاعتراض لإفساد الاقتراح، وعلى إثر فشل هذا

(١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧ ملف ٢/٥٣/٣٧، ٢، تقرير مصطفى كامل سفير مصر

بنيودلهي، بشأن آخر تطورات النزاع على كشمير أمام مجلس الأمن، ٢٥ يناير ١٩٥٧

(٢) المصدر نفسه، تقرير سفارة مصر بنيودلهي، بشأن عرض باكستان لمشكلة كشمير على مجلس الأمن،

١٠ يناير ١٩٥٧م

(٣) التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة من ١٦ يونيو ١٩٥٦-١٥ يونيو

١٩٥٧م، ص ص ١٥٩-١٦١

الاقتراح تقدمت عدة دول بمشروع آخر ينص على قيام رئيس المجلس بزيارة الهند وباكستان ليدرس مع حكومتيها أية مقترحات يرى أنها قد تساعد على تسوية النزاع، ويوافق المجلس بتقرير في منتصف أبريل ١٩٥٧م، ووافق المجلس على القرار مع امتناع الاتحاد السوفيتي عن التصويت.^(١)

ولمست السفارة المصرية في الهند استحالة حل قضية كشمير عن طريق مجلس الأمن في ظل الحرب الباردة، فقد وضح من المناقشات الأخيرة عند عرض القضية على مجلس الأمن تأييد الغرب لباكستان، ووقوف الكتلة الشيوعية إلى جانب الهند، وظهر من كلمة مندوب الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن في ٢٤ يناير ١٩٥٧م أن بلاده لم تكن باعترافها على الاستفتاء فحسب، بل إنها تنظر إلى كشمير على أنها جزء من الهند، كما أعلن "شو إين لاي" رئيس وزراء الصين الشعبية في كلكتا أن مسألة الاستفتاء في كشمير قد عفا عليها الزمن،^(٢) معنى ذلك أنه يستحيل إصدار قرار من مجلس الأمن بإرغام الهند على إجراء استفتاء في كشمير، ناهيك عن أن الهند لن تستجيب لأي قرار يصدر في غير صالحها.

وتصديقاً لوجهة نظر سفارة مصر في الهند فشل مبعوث مجلس الأمن في فبراير ١٩٥٧م في تحقيق أي تقدم، وكان مجلس الأمن قد قرر إرسال رئيس دورة مجلس الأمن مستر جارينج Gunnar Jarring مندوب السويد للتباحث مع الأطراف المعنية لإيجاد طريقة لتجريد كشمير من السلاح، وتمهيد السبل لاستخدام قوة دولية، ودعا المجلس البلدين للتعاون مع مندوبيه، غير أن مندوب الهند في الأمم المتحدة أوضح أن القرار يصعب قبوله لكونه نابعاً من الغرب، الذي يضغط على الهند لإجبارها على الانضمام إلى الأحلاف الغربية، وعلى مضض قبلت الهند مهمة جارينج،^(٣) الذي قام بدراسة الموضوع وقدم تقريره إلى مجلس الأمن مطالباً بضرورة التحكيم لتقرير ما إذا كان الطرفان قد قاما بتنفيذ قرارى مجلس الأمن بشأن الانسحاب أم لا، وبعد تردد قبلت باكستان، بينما رفضت الهند قبول التحكيم، واعترفت الدوائر

(١) المصدر نفسه، ص ١٦١

(٢) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج ٢، تقرير مصطفى كامل، بشأن سفير مصر بنيودلهي بشأن التطورات الأخيرة لمشكلة كشمير، واقتراح رئيس وزراء سيلان تدخل دول مؤتمر بانديونج ٨ فبراير ١٩٥٧

(٣) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧، ج ٢، تقرير سفير مصر بنيودلهي بشأن آخر تطورات مشكلة كشمير، ٢٢ فبراير ١٩٥٧م

الرسمية الباكستانية بفشل مهمة جارنج، وألقت بالتبعية على نهرو لتراجعته عن تعهداته. (١)

وبان رحلة جارنج لبحث المشكلة اقترحت جريدة التيمز اللندنية إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية لإبداء رأيها القانوني في بعض أوجه المشكلة، لكن وزير خارجية باكستان اعترض على اعتبار أن مجلس الأمن قد أقر الاستفتاء، ومن ثم فإن وثيقة التنازل وادعاء الهند بأنها معتدية لم يعد لهما أية صفة قانونية، (٢) ولا شك أن باكستان كانت محقة في قرارها، فإن المحكمة قد تطيح بآمالها إذا حكمت بقانونية وثيقة التنازل.

ومع فشل جهود مجلس الأمن في حل قضية كشمير أخذت كل من الهند وباكستان في البحث عن مزيد من الأتصار على الساحة الدولية، فاستدعى وكيل وزارة الخارجية الهندي سفير مصر في نيودلهي ليشرح له وجهة نظر حكومته بشأن كشمير، وتتخلص في تصميم الهند على اعتراف الأمم المتحدة بأن باكستان معتدية، وأن الغرب يتعمد إثارة المشكلة للضغط على الهند، انتقاماً منها بسبب تأييدها لمصر في مشكلة قناة السويس، وطالب أن تقف مصر بجانب الهند في هذا النزاع، وأن تتوسط لدى الدول العربية الصديقة من أجل مساندة الهند. (٣)

ولكن هل تستجيب مصر للهند وتؤيدها؟ كان لابد من بحث المسألة بين وزارة الخارجية وسفيري مصر في الهند وباكستان، أما بالنسبة لسفير مصر في الهند فقد جاء رأيه متأثراً بوجهة نظر الهند وعلاقة مصر بالهند أيضاً، فأوضح أن أهداف الغرب في الضغط على الهند تتلخص في إرهاب الهند بنزاع حاد بينها وبين باكستان لإضعاف الكتلة الحيادية وإثارة المشكلة في مجلس الأمن، لبذر بذور الشقاق في الكتلة الآسيوية - أفريقية لإضعاف نفوذها، كما أوضح أن الغرب يريد الانتقام من الهند بسبب تأييدها لمصر في مشكلة القناة، ومن ثم فإن

(١) التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة من ١٦ يونيو ١٩٥٦-١٥ يونيو

١٩٥٧، مصدر سابق، ص ٦١، ٦٢

(٢) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧ ملف ٢/٥٣/٣٧، ج٢، تقرير سفارة مصر بكراتشي، بشأن

كشمير، ١١ أبريل ١٩٥٧م

(٣) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من نائب وزير الخارجية إلى الرئيس جمال عبد الناصر، بشأن طلب

الهند، تأييد مصر لها في مشكلة كشمير والتدخل لدى الدول العربية لمساندة الهند، ١٢ مارس ١٩٥٧

الحكومة الهندية تأمل في تأييد مصر لها في موقفها من القضية،^(١) ويقترح السفير المصري في نيودلهي أنه : "إذا اقتضى الأمر ضرورة الإفصاح عن موقف مصر في الجمعية العامة - تأييد الهند وإقناع الدول العربية بالألا تتسرع في تأييد باكستان، لأن قضية كشمير تخفي في طياتها اعتبارات خطيرة، فلا يجب أن نحدد موقفنا على الاعترافات الدينية وحدها، ولاسيما أن إسلامية شعب باكستان وميله نحو إخوانه في مصر ليس له أثر حقيقي في موقف حكومته التي (تتأمر) ضد مصر".^(٢)

أما بالنسبة لعلاقة مصر بباكستان فقد توترت بانحياز الأخيرة في اتجاه الأحلاف الغربية، وانضمامها لحلف جنوب شرق آسيا، وحلف بغداد، وإبان العدوان الثلاثي أعلنت باكستان تأييدها لمصر ظاهرياً تمشياً مع الرأي العام الذي تعاطف مع مصر، وتمثل في اتجاهات الصحافة من ناحية، والمظاهرات التي اندلعت من ناحية أخرى، ولكن رفض مصر لقوات باكستان ضمن قوة الطوارئ الدولية جعل حكومة باكستان تستغله للتدبير بحكام مصر.^(٣) ومع ذلك جاءت رؤية سفير مصر في كراتشي (بباكستان) أكثر تعقلاً، فطالب بمراعاة عدة نقاط منها :

أولاً : أنه لا يجب في الظروف السياسية الحالية إغضاب الهند وإغفال مساعداتها لمصر التي كلفتها وقوف الغرب ضدها.

ثانياً : يجب الأخذ في الاعتبار أن مصر دولة صغيرة ما زالت تنفض عن نفسها أغلال السيطرة الأجنبية، وليست قوية مادياً، لذا فإن أقوى سياج يحميها في خضم التيارات الدولية الجارفة هو تمسكها بالأمم المتحدة وميثاقها الذي ينطوى على مبدأ تقرير المصير، الذي نعلن تأييدنا له دائماً.

ثالثاً : يجب مراعاة أن مصر مسلمة وأن الكشميريين مسلمون راغبون في زيادة الترابط مع البلدان الإسلامية، وأن الظروف قد تتطور وتتجه سياسة مصر نحو زيادة الترابط مع البلدان الإسلامية.

(١) المصدر نفسه، تقرير سفير مصر بنيودلهي، بشأن استدعاء وكيل وزارة الخارجية الهندية له لعرض

وجهة نظر حكومته في مسألة كشمير وطلب تأييد مصر، ٢٢ فبراير ١٩٥٧

(٢) المصدر نفسه، كتاب مصطفى كامل سفير مصر بنيودلهي إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن موقف

مصر تجاه مشكلة كشمير، أول مارس ١٩٥٧م

(٣) المصدر نفسه، تقرير عادل حسيب السكرتير الأول بسفارة مصر في كراتشي، بشأن كشمير، ٨ فبراير

وأضاف السفير المصري في كراتشي قائلاً : "لكل ذلك لا يجب أن يسجل على مصر أنها خذلت قضية عادلة، أو أنها وقفت ضد مبدأ تقرير المصير، أو أنها عادت أمة إسلامية في صراعها مع دولة هندوكية، إذ أن ذلك يكلفنا في المستقبل ثمناً غالياً، ومن ثم فليس من مصلحتنا أن نقف ضد الهند، وليس من الحكمة أن نقف ضد باكستان، فليس أمامنا سوى الصمت والابتعاد عن المواقف التي يتعين فيها القطع برأى تجاه هذه المشكلة، ومن حسن حظنا أننا لسنا أعضاء في مجلس الأمن الآن... وفي حالة حل القضية عن طريق وساطة الكتلة الآسيو - أفريقية يحسن بمصر ألا تلعب دوراً رئيساً في هذه الوساطة ... وفي رأى أنه لا يحق للهند أن تتوقع منا تأييداً معلناً لها في هذه القضية لما ينطوى عليه هذا من تنكر لأبناء ديننا، ولما قد يسببه لنا من أضرار بعلاقتنا بكثير من الدول الإسلامية، ويمكن إقناع ولاية الأمور في الهند بأن حيادنا مع وجود هذه الروابط الدينية مع باكستان يعد تأييداً للهند، كما يمكن في الوقت نفسه القول للباكستانيين أنه بالرغم من موقف حكومتهم المعادى لنا والتأييد الذي نلقاه من الهند فإننا لم نقف ضدهم في قضية كشمير، وهذا يحمل معنى التأييد لهم".^(١)

وقد اقتنعت وزارة الخارجية المصرية برؤية سفيرها في كراتشي، فأوضحت لرئاسة الجمهورية أنها ترى اتباع سياسة الامتناع عن التدخل في هذا النزاع، وعدم تدخل مصر لدى الدول العربية في هذا الموضوع أيضاً، الأمر الذي يتفق تماماً مع منطلق السياسة المصرية.^(٢)

والى جانب نظر القضية في مجلس الأمن كان هناك عدد من الخيارات البديلة المطروحة على الساحة لحل القضية منها :

الخيار الأول : فكرة التقسيم

إذ نما إلى علم سفارة مصر في كراتشي أن باكستان اتصلت بالاتحاد السوفيتي قبل إثارة الموضوع في مجلس الأمن، وطلبت التوسط لحل مسألة كشمير على أساس خط الهدنة، بشرط وضع منابع الأنهار التي تروى باكستان والواقعة داخل المنطقة المحتلة من الهند تحت إشراف مجلس دولي يُشكل من إيران والصين وأندونيسيا إلى جانب الهند وباكستان، أو أن تتعهد الهند بعدم القيام بمشروعات رى على منابع هذه الأنهار قبل الاتفاق مع باكستان، وتشرف هيئة مشتركة من البلدين

(١) المصدر نفسه، كتاب سفير مصر في كراتشي إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن كشمير، ٥ مارس

١٩٥٧م

(٢) المصدر نفسه، مذكرة نائب وزير الخارجية إلى الرئيس جمال عبد الناصر بشأن طلب الهند تأييد

مصر لها في مشكلة كشمير والتدخل لدى الدول العربية لمساعدة الهند، ١٢ مارس ١٩٥٧.

على مثل هذه المشروعات، ولكن الاتحاد السوفيتي نصح باكستان بالاتصال المباشر بالهند في هذا الشأن،^(١) غير أن فكرة التقسيم لم تظهر رسمياً إلا في إشارة أو تلويح من جانب نهرو عام ١٩٥٦م حسبما ذكرنا من قبل.

الخيار الثاني : المفاوضات المباشرة بين الطرفين

وهو ما أوصى به أنيورين بيفان A. Bevan زعيم حزب العمال البريطاني عند زيارته لكراشي في ١٢ أبريل ١٩٥٧، ولكن باكستان رفضت هذه المفاوضات لاعتقادها بأنها لن تثمر في ظل تعنت الهند.^(٢)

الخيار الثالث : إثارة حركة تحرير داخل كشمير

وهذا ما دعا إليه الجنرال أكبر خان،^(٣) في كتيب له أوضح فيه أن حل مشكلة كشمير لا يأتي بالمفاوضات، أو بالأمم المتحدة، أو بهجوم مسلح، وإنما بطريقة وحيدة هي إثارة حركة تحرير داخل الجزء الذي تحتله الهند من الولاية، وتشجيع باكستان لهذه الحركة بكل الوسائل. وبالفعل تألفت لجنة باسم "لجنة العاملين على تحرير كشمير" برئاسة هذا الجنرال؛ وقد سبب نشر الكتيب قلقاً بالغاً لدى الدوائر الهندية^(٤) وقد يكون الهدف من إصداره وتوصيله إلى السلطات الهندية، هو دفعها لقبول الحلول المطروحة من جانب الأمم المتحدة، وإلا كان من الأفضل العمل سراً دون إعلان، فكشف الأوراق يجعل السلطات الهندية تأخذ حذرهما لمواجهة نشاط الحركة.

الخيار الرابع : تدخل جامعة الدول العربية :

حيث تقدمت العراق للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بطلب في ١٧ أبريل ١٩٥٧ بإدراج قضية كشمير في جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين، وفي ١٩ أكتوبر ١٩٥٧ زار سفير باكستان في مصر الأمين العام لجامعة الدول العربية ورجاه إدراج مسألة كشمير في جدول

(١) المصدر نفسه، تقرير سفارة مصر بكراشي بشأن مشكلة كشمير، ٣ مارس ١٩٥٧.

(٢) المصدر نفسه، من سفير مصر في كراشي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة بشأن زيارة المستر بيفان لباكستان، ١٩ إبريل ١٩٥٧.

(٣) يعد الجنرال أكبر خان عسكري من طراز مرموق في باكستان، دبر مؤامرة للاستيلاء على الحكم أثناء حكومة علي خان، كشف أمرها فحكم عليه بالسجن، وكان محاميه حسين شهيد سهروردي الذي عين رئيساً للوزراء بعد ذلك، ثم أفرج عنه في عهد وزارة محمد علي (بوجرا) عام ١٩٥٥ المصدر نفسه، مذكرة سفير مصر بكراشي، بشأن الجنرال أكبر خان ومسألة كشمير، ٧ أغسطس ١٩٧٥.

(٤) المصدر نفسه

الأعمال، وإصدار قرار بحق شعبها في تقرير مصيره،^(١) وقد جاء طلب العراق بناءً على روابطه الوثيقة بباكستان عن طريق حلف بغداد. أما بالنسبة لموقف مصر، فقد عملت على الحيلولة دون نظر الموضوع أمام مجلس جامعة الدول العربية، ودفعت مصر بكون الجامعة ليست جهة اختصاص، وأوضح وزير الخارجية المصري بالنيابة أنه إذا كان من حق مجلس الجامعة نظر المسائل الخارجية لكان من الأولى إدراج مشروع أيزنهاور، وحلف بغداد، والقواعد العسكرية الأجنبية في الدول العربية، والتي تهدد الأماكن المقدسة، وبعد جدل تقدم سفير باكستان في القاهرة بكتاب في ٣١ أكتوبر ١٩٥٧ شكر فيه الجامعة وطلب عدم إثارة قضية كشمير لأنها قيد البحث في مجلس الأمن، ثم أدرجت القضية من جديد في الدورة التاسعة والعشرين لكن مصر أصرت على موقفها، ولما احتجت العراق بأن الجامعة سبق لها أن ناقشت قضيتي قبرص وإريان الغربية، أشار وفد مصر إلى أن القضية الأولى كانت مستعمرة تهدد استقلال الدول العربية، والثانية كان تأييداً لحق أندونيسيا في إيريان الغربية من منطلق مناهضة الاستعمار، أما مشكلة كشمير فهي لا تتعلق بأطماع استعمارية، وأن مصر لم تتخل عن حق تقرير المصير، ولكن غاية الأمر هو إفساح المجال للأمم المتحدة التي تتولى نظر القضية.^(٢)

وعاد مجلس الأمن في ١٨ نوفمبر ١٩٥٧م للنظر في قضية كشمير، بمشروع قرار مقدم من عدة دول، منها استراليا والولايات المتحدة، بأن يقوم رئيس المجلس بزيارة أخرى للهند وباكستان وتقديم التوصيات اللازمة للطرفين، والدخول معهما في مفاوضات للوصول إلى اتفاق بشأن تخفيض القوات على جانبي خط الهدنة، ويطلب من حكومتي البلدين التعاون الكامل مع ممثلي الأمم المتحدة، لكن الاتحاد السوفيتي استخدم حق الاعتراض (فيتو) مرة أخرى، محتجاً بأن القرار يخدم مصالح الغرب في باكستان، وسخر مندوبه من تجريد المنطقة من السلاح متهماً بقوله: هل يتضمن المشروع وقف المساعدات الأمريكية لباكستان وحكومة آزاد كشمير التي تحولت المناطق الخاضعة لها إلى منطقة استراتيجية للأحلاف الغربية المناوئة للاتحاد السوفيتي؟!

(١) المصدر نفسه ، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٣ مذكرة مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية بشأن مسألة كشمير

، ٢٧ فبراير ١٩٥٨.

(٢) تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من ١٦ يوليو ١٩٥٧ - ١٥ يوليو ١٩٥٨

الوثائق الرسمية، دورة ١٣ للجمعية العامة نيويورك ١٩٥٨ الفرعين الثالث والرابع، ص ص ٦٢-٧١

وطالب بالآلا تستغل قضية كشمير في مجلس الأمن ذريعة للتدخل في شؤون البلدان الآسيوية.^(١)

وفي الثاني من ديسمبر ١٩٥٧م أصدر مجلس الأمن قراراً بإرسال رئيسه مندوباً إلى الهند وباكستان لعمل التوصيات اللازمة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة من قبل، وامتنع الاتحاد السوفيتي عن التصويت بعد هذا التعديل. واستمرت المحادثات طوال الفترة من ١٢ يناير حتى ١٥ فبراير ١٩٥٨م بين مندوب مجلس الأمن ووزير خارجية الهند وباكستان، ثم أوضح مندوب مجلس الأمن أن الحل الأمثل هو استئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين تحت إشراف الأمم المتحدة، بدلاً من تبادل وجهات النظر عن بعد عبر شبه القارة الهندية، وأشار إلى ضرورة توفر الرغبة الصادقة لتسوية المشكلة، مؤكداً أن هذه الخلافات تستنزف موارد الشعبين وتخر في برامجهما الثقافية والصحية والإنتاجية، وعن البرنامج المقترح أكد مندوب مجلس الأمن على احترام خط الهدنة، ثم إجراء مباحثات تحت إشرافه عن كيفية إخلاء القوات الباكستانية لمنطقة آزاد كشمير، وإحلال قوات دولية في المنطقة وداخل أراضي باكستان لمواجهة الحدود ضمناً للسلام في المنطقة.^(٢)

وقد وافقت حكومة باكستان على جميع التوصيات التي قدمها مندوب مجلس الأمن من حيث المبدأ، بينما أعلنت الهند عدم استطاعتها قبول هذه التوصيات بحجة أنها تسوى بين الهند وباكستان، فتجمع المعتدى والمعتدى عليه على مائدة واحدة، وأن مندوب مجلس الأمن نصّب من نفسه حكماً في القضية، وأن الهند لا تقبل مبدأ التحكيم، ومع ذلك أعلنت الهند أنها شديدة الرغبة في إقامة علاقات سلمية مع باكستان والتوصل إلى حل سلمى لقضية كشمير، الأمر الذي جعل جارنج يأمل في أن تعيد الهند النظر في مقترحاته،^(٣) وبذلك كسبت باكستان هذه الجولة سياسياً لكنها لم تحقق أي تقدم على طريق حل المشكلة.

أما عن رؤية سفارة مصر في كراتشى للموقف بعد فشل مبعوث مجلس الأمن فنقول: "لم يطرأ أي تغيير جوهري على مشكلة كشمير

(١) وثائق وزارة الخارجية، محفظة ١٤٢٧، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٣، من سفير مصر بكراتشى إلى وكيل

وزارة الخارجية، سرى بشأن تقرير مبعوث الأمم المتحدة، ١٧ إبريل ١٩٥٨.

(٢) تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن المدة من ١٦ يوليو ١٩٥٧ - ١٥ يوليو ١٩٥٨، ص ص

٧٥-٧٧

(٣) محفظة ١٤٢٧ وثائق وزارة الخارجية، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٣ مذكرة مدير الإدارة العربية بوزارة

الخارجية، بشأن مسألة كشمير، ٢٧ فبراير ١٩٥٨م

نتيجة للمساعي التي بذلها جارنج فمازالت المشكلة قائمة، وتُجمع مختلف الأوساط على تعنت الهند، بما فيها الأوساط الموالية لها، فعلى الرغم من أن هذه الأوساط حانقة على باكستان، لارتماؤها في أحضان الغرب، لكنها لا تنكر سلامة موقفها في القضية، ويعتقد أن الهند لم تُوفق في إخفاء تعنتها هذه المرة، بما يضعف موقفها في المستقبل، وتتمو في باكستان بين مختلف الطبقات الرسمية والشعبية مظاهر الاستبداد من الغرب لعدم قدرته على ممارسة سياسة ضاغطة على الهند".^(١)

وعندما رفع جارنج تقريره إلى مجلس الأمن أسرع فيروز خان رئيس وزراء باكستان يطلب من سفارة مصر في كراتشي أن يستخدم الرئيس جمال عبد الناصر نفوذه لدى حكومة الاتحاد السوفيتي حتى لا تستخدم حق الفيتو عند نظر مشكلة كشمير، ولاسيما إذا اتخذ المجلس قراراً بإدانة الهند، فجاء رد الخارجية المصرية بتوصية من رئيس الوزراء، وبشكل سرى إلى سفير مصر في كراتشي حاملاً وجهة نظر مصر إزاء المشكلة بأن تقف موقفاً حيادياً سلبياً.^(٢)

ويرجع موقف مصر السالف من وجهة نظر الجهات المعنية في الخارجية المصرية إلى الاعتبارات التالية :

أولاً : ألا تعضب الهند التي تتفق سياستها الخارجية مع سياسة مصر في الخطوط العريضة، وتعاونها التام في المجال الدولي، خصوصاً وأن الهند قد وقفت إلى جانب مصر في مشكلة تأميم القناة.

ثانياً : ألا تظهر مصر في صورة المتهاون في الدفاع عن مصالح العالم الإسلامي.

ثالثاً : اتباع باكستان لسياسة الأحلاف والارتقاء في أحضان الغرب، بما يخالف مبادئ السياسة المصرية، الأمر الذي يستلزم انتهاج سياسة الحياد السلبي، وعدم الالتفات لرجاء رئيس وزراء باكستان.

رابعاً : أما مسألة تحسين العلاقات المصرية - الباكستانية فإن الإدارة الأسيوية بوزارة الخارجية ترى أن يتوقف هذا على ما تبديه باكستان من أعمال تثبت هذا الاتجاه.^(٣)

(١) محظفة ١٤٢٧ وثائق وزارة الخارجية، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٣ مذكرة مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية، بشأن مسألة كشمير، ٢٧ فبراير ١٩٥٨م

(٢) المصدر نفسه، من وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة إلى سفير مصر بكراتشي، سرى للغاية، ٢٧ مايو ١٩٥٨م

(٣) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من وكيل وزارة الخارجية للشئون الشرقية والأسيوية، ٢٦ مايو

أضف إلى ذلك أن الحياد الإيجابي من جانب مصر لم يكن ليقدم لباكستان شيئاً لأن الهند لم تعد تقبل أي وجهة نظر تخالف رأيها في قضية كشمير، ولم تعد تقبل أية وساطة تؤدي إلى غير ذلك، فعندما عرض الرئيس عبد الناصر بعد ذلك (في ١٣ أبريل ١٩٦٠) وساطته الحسنة في هذا النزاع في خطاب ألقاه في بومباي، تجاهلت الهند العرض ولم تبد أية ملاحظة. (١)

ولم تكتمل الهند برفض توصيات مبعوث مجلس الأمن، بل قامت بحركة اعتقال ضد زعماء كشمير وعلى رأسهم الزعيم الكشميري محمد عبد الله بعد أربعة أشهر من الإفراج عنه، بحجة أنه غدا خطراً على أمن الدولة، والمعروف أن الشيخ المذكور يتزعم حركة تنادى بإجراء استفتاء حر في كشمير؛ فعم لاستيلاء جميع الأوساط الباكستانية، وتبادل الطرفين الاتهامات وإطلاق التهديدات ورفعت باكستان شكواها إلى مجلس الأمن احتجاجاً على اعتقال الشيخ محمد عبد الله دون محاكمة. (٢)

ومع فشل المنظمة الدولية تدهورت الأوضاع على الحدود، فبدأت سلسلة من الاشتباكات بين الهند وباكستان الشرقية (بنجلاديش) تسببت في خسائر كبيرة، الأمر الذي عجل بالتقاء مسؤولي الجانبين في يونيو ١٩٥٨م، وأسفرت المفاوضات عن حل معظم المشكلات الحدودية بين الهند وباكستان الشرقية، لكنها لم تسفر عن أي تقدم بالنسبة لمشكلة كشمير، واتفق الجانبان على الحفاظ على الوضع الراهن وعدم اللجوء إلى القوة، واستبشرت سفارة مصر في كراتشي بهذا الاتفاق خيراً. (٣)

وبذلك نجحت باكستان في إثارة القضية مرة أخرى في أروقة الأمم المتحدة، إثر محاولة الهند اصطناع قرار من المجلس التأسيسي بضم كشمير إليها، وإضفاء الشرعية عليه، وامتنعت مصر عن إبداء رأيها في القضية أو التوسط فيها، فاتخذت موقفاً حيادياً سلبياً نظراً لعلاقتها الطيبة مع الهند، ومراعاة للروابط الإسلامية مع باكستان، كما حالت مصر دون نظر القضية في جامعة الدول العربية بدعوى عدم الاختصاص. وأسفرت جهود الأمم المتحدة في هذه المرحلة عن إظهار الهند بمظهر المتعنت، لكنها لم تسفر عن تغييرات جوهرية، فأبقت

(١) سفارة باكستان بيروت، قضية كشمير وتقلب السياسة الهندية، ص ١١

(٢) محفظة ١٤٢٧ وثائق وزارة الخارجية، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج٣ سفير مصر بكراتشي إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، بشأن قضية كشمير، ١٦ مايو ١٩٥٨.

(٣) المصدر نفسه، مذكرة مدير الإدارة الشرقية والأسبوية بوزارة الخارجية إلى وكيل الوزارة المساعد للشؤون

الوضع على ما هو عليه، وباتت المنظمة الدولية عاجزة عن حل القضية في ظل الحرب الباردة، وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لم نجد صدى يذكر لقضية كشمير في الصحف المصرية في هذه الفترة، رغم اهتمام الدبلوماسية المصرية البالغ بها، واقتصر الأمر على إشارات عابرة لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالموضوع، وبذلك نأت الصحف المصرية بنفسها عن الخوض في القضية، نظراً لحساسية موقف مصر منها.

وهكذا يتضح لنا جلياً أن كشمير ذي الأثرية المسلمة كانت من حق باكستان وفق أسس التقسيم التي ارتضاها طرفي النزاع في شبه القارة الهندية، لكن الجانب الهندي خالف الأسس المتفق عليها. وقد سجلت الدراسة فشل باكستان في أن تلعب دوراً أكثر إيجابية في قضية كشمير منذ البداية. أما الهند فقد لعبت دورها باقتدار، منتهزة كل الفرص محلياً ودولياً، كما وضح تماماً أن الحرب الباردة قد وقفت عائقاً أمام محاولات الأمم المتحدة لحل القضية، ففشل الغرب في مساندة حليفته باكستان باستصدار قرار من مجلس الأمن يدين الهند، نظراً لوقوف الاتحاد السوفيتي بجانبها. وبعد انتهاء الحرب الباردة كانت الهند قد مكنت لنفسها في الجزء الواقع تحت سيطرتها من كشمير. كما أكدت الدراسة التعاون الصهيوني مع الهند في قضية كشمير لشغل العالم الإسلامي بقضية أخرى تشغل حيزاً من تفكيره، ليباعد شيئاً ما عن القضية الفلسطينية، ولكي لا تظهر وحدها في ثوب المعتدي على ممتلكات المسلمين.

الفصل الخامس

أرخبيل الملايو

من الاحتلال إلى الاستقلال

يتكون أرخبيل الملايو من شبه جزيرة الملايو، وخمسة جزر رئيسية (سوندا الكبرى) وتشمل جاوا وسومطرة وبورنيو وسولاوي، إضافة إلى حوالي ثلاثين أرخبيلاً صغيراً يضم ١٣,٦٧٧ جزيرة، المسكون فيها بالفعل ٦,٠٤٤ جزيرة. ويتنوع المناخ في أرخبيل الملايو بين المناطق الحارة والدفينة والمعتدلة والباردة، ومعظم أمطارها شتاءً، تكسوها الخضرة طوال العام، غنية بمحاصيلها التي تتنوع بتنوع المناخ. وأهم المحاصيل المطاط والبن والشاي وجوز الهند والخشب، وفواكه الأناناس والفابايا والمانجو، وهي غنية بالثروة الحيوانية أيضاً. كون أرخبيل الملايو إندونيسيا.^(١) ثم انفصلت عنه اتحاد ولايات الملايو في أغسطس ١٩٥٧م، الذي أطلق عليه في ١٦ سبتمبر ١٩٦٣م اتحاد ماليزيا، الذي يتكون من ثلاث ولايات هي ولاية الملايو ولاية سراوق وولاية سنغافورة. والدين الرسمي للدولتين هو الإسلام.

عرف أرخبيل الملايو الوحدة السياسية منذ القرن الخامس الميلادي، وظلت حتى القرن الثالث عشر تحت حكم إمبراطورية (سرى ويجابا) ثم قامت على أنقاضها إمبراطورية أخرى هي "ماجافا هيت" من نهاية

(١) تتكون إندونيسيا من شقين (إندو) بمعنى الهند و(نيسيا) بمعنى جزر أي جزر الهند وهي تسمية صحيحة، وكان يطلق عليها جاوة وسومطرة وتيمور الملايو، والتسميات الخيرة كلها من باب إطلاق الجزء على الكل.

القرن الثالث عشر حتى عام ١٤٧٨ م. وقد نجحت هذه الإمبراطورية في إقامة علاقات تجارية مع الصين والهند والعرب، وانتقلت متاجر تلك البلاد عن طريق العرب إلى أوربا وتعد البهارات أهم السلع التجارية. أدى ارتفاع أسعار البهارات في أوربا إلى محاولة الوصول إلى مصادرها الأصلية فكانت رحلة الرحالة الإيطالي ماركوبولو (١٢٥٤-١٣٢٣ م) إلى الشرق الأقصى، ونزل بسومطرة، ثم تابع الرحالة والمستكشفون كشف المناطق الجديدة فوصل بارتولوميو دياز إلى جنوب أفريقيا، ثم أكمل فاسكو داجاما إلى الهند، وتمكن البرتغاليون من فرض سيطرتهم على تجارة المحيط الهندي، ثم ما لبث البرتغاليون أن اشتبكوا في معارك دامية مع المسلمين في إندونيسيا، اتخذت نمط الحروب الصليبية، وتمكنوا من الاستيلاء على جزء كبير من الملايو، ثم بدأت حملاتهم التبشيرية تغزو المنطقة، فنجحوا في نشر المسيحية في المناطق التي لم يدخل فيها الإسلام. وكان الإسلام قد دخل أرخبيل الملايو عن طريق التجارة في زمن الدولة العباسية خاصة عندما شاهد تجار هذه المناطق تقدم المسلمين وريقيهم، وبخاصة أيام دولة الرشيد. بدأ انتشار الإسلام في جاوه، حيث قام بها مملكتي بتنام ومتارام الإسلاميتين في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وغدت جاوه مركز إشعاع للدين الإسلامي في الأرخبيل.

ظلت البرتغال مسيطرة على تجارة توابل الأرخبيل إلى أوربا طول الفترة من ١٤٩٨ حتى عام ١٥٨٠ عندما ورثت أسبانيا عرش البرتغال وأملأها فيما وراء البحار. وشهدت المنطقة وصول منافس جديد هو هولندا، التي تطلعت إلى وراثة النفوذ السابق للبرتغال، ثم تبعهم الإنجليز والفرنسيون في أوائل القرن السابع عشر، فحدث تسابق بين الأوربيين للحصول على أكبر قدر من تجارة الأرخبيل، فكان النشاط الاستعماري آنذاك ذا صبغة تجارية. فنشأت شركات هولندية وإنجليزية وفرنسية تعتمد على أساطيل ضخمة تحمل تجارة كل منهم إلى أوربا. ولم تمنع هذه الصبغة التجارية للقوى الأوروبية من الصدام المسلح، بسبب اشتعال المنافسة فيما بينهم في المنطقة.

وكان النفوذ التجاري هو الطريق للنفوذ السياسي ليستقر في الأرخبيل؛ فقد لعبت شركة الهند الشرقية الهولندية، المؤسسة في ٢٠ مارس ١٦٠٢، لعبت دوراً أساسياً في توطيد أقدام الاستعمار الهولندي في الأرخبيل، ومن أكبر دعائم تكوين الإمبراطورية الهولندية التي تعتبر ثالثة الإمبراطوريات التجارية بعد نظيرتها الإنجليزية والفرنسية، وعاونها شركة الملاحة الهولندية. بذل الهولنديون نشاطاً ملحوظاً في أرخبيل الملايو وقاموا برحلات استكشافية وصلوا بها إلى جزر القلبين وشواطئ سيام والصين والهند الصينية، كما وصلوا إلى اليابان شمالاً في عام ١٦٠٠ وإلى شواطئ استراليا جنوباً بعد خمس سنوات تقريباً.

استغلت هولندا هزيمة البحرية الأسبانية عام ١٥٨٨ (الأرمارا) على يد البحرية البريطانية، وزادت من نشاط شركاتها في جزر الأرخبيل لتحقيق مكاسب على حساب البرتغال صاحبة السيادة الفعلية، في غياب الدعم الأسباني لها. نجحت الشركات الهولندية في عقد معاهدات منفردة مع كثير من جزر الأرخبيل كل على حده، حصل بها الهولنديون على حق إقامة الحصون والدفاع عن تلك الجزر في مقابل احتكار تجارة البهارات. وتعددت الشركات الهولندية وتنافست فيما بينها حتى قررت الحكومة الهولندية توحيدها في شركة الهند الشرقية الهولندية السابق الإشارة إليها، اتخذت الشركة من مدينة تباфия (جاكرتا حالياً) عاصمة جاوه مقراً لها.

وفي أواخر القرن السابع عشر حاول الهولنديون تأكيد سيطرتهم على جزر الأرخبيل عسكرياً، ونجحوا في سياستهم، بسبب انفرادهم بكل جزيرة على حده، ومع إحكام قبضتهم على كثير من هذه الجزر، تخلوا عن النشاط التجاري، وتحولوا إلى النشاط الزراعي، طوال القرن الثامن عشر وأدخلت زراعات جديدة، منها زراعة البن، حتى أصبح البن من أهم مصادر دخل الشركة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر.

اضمحل النشاط التجاري لشركة الهند الشرقية الهولندية، وأخذت الشركة تفقد سلطانها التجاري وتتحول إلى السياسة والحكم تدريجياً، وترتب على هذا الاتجاه خسارة الشركة وزيادة ديونها إلى أن انتهت

تماماً عام ١٧٩٩ وحلت الحكومة الهولندية محل الشركة في تيسير أمور ومصالح هولندا في أرخبيل الملايو. وأخذت الحكومة الهولندية تتعسف مع أهالي الأرخبيل، فأدخلت لهم محاصيل جديدة، أرغمتهم على زراعتها، وتسليم محصولها للسلطات الهولندية بالثمن الذي تحدده هذه السلطات.

وفي عام ١٨١١ تعرضت هولندا لغزو من جانب نابليون بونابرت، فوضعت شركة الهند. وبهزيمة نابليون بونابرت في عام ١٩١٤، أعادت بريطانيا جزر الأرخبيل إلى إندونيسيا بمقتضى اتفاق بينهما، بينما أبقت على سيلان ومستعمرة الكاب وجزر الهند الغربية في يدها. وأدركت إنجلترا أهمية المنطقة، فقررت شراء جزيرة سنغافورة من أحد الحكام المحليين في مطلع عام ١٨١٩، وحولت الجزيرة إلى مركز تجاري عالمي في المنطقة. ثارت هولندا واعتبرت أن الإجراء البريطاني مخالف لاتفاق الطرفين في عام ١٩١٤م. ولم يكن من شيمة بريطانيا أن تتنازل لدولة أضعف منها بمكاسب حصلوا عليها. وفي لندن عام ١٩٢٤م اتفق البريطانيون والهولنديون على احتفاظ بريطانيا بسنغافورة وشبه جزيرة الملايو وشمال بورنيو (ماليزيا حالياً) مقابل تنازل بريطانيا لهولندا عن مناطق أخرى مثل شمالي سومطرة وتيمور. وتعهد الطرفان باحترام أملاك كل منهما. وتجنب إثارة أية متاعب لهما في المنطقة.

لم تهنأ هولندا بالهدوء في جزر الأرخبيل، فما لبثت حركة المقاومة أن بدأت نشاطها بزعامة أحد علماء جاوه ويدعى " ديبونيجورو " وترجع أسباب المقاومة المباشرة إلى فرض هولندا قوانين تعسفية على أهالي الجزر إضافة إلى استيلائها على مقدراتهم الاقتصادية. أما الأسباب غير المباشرة فتمكن في سياسة بريطانيا إبان فترة الاستيلاء على جزر الأرخبيل (١٨١١ - ١٨١٤م) حيث حكمت بريطانيا تلك الجزر بشيء من الحرية، فأذاقت أهلها طعم الحرية التي حرّموا منها في ظل الحكم الهولندي.

بدأت الثورة في منتصف عام ١٨٢٤م واستمرت حوالي خمس سنوات. تكبدت هولندا خلالها خسائر فادحة في الأموال والأرواح،

ففقدت هولندا حوالي خمسة عشر ألفاً. لجأت هولندا إلى سلاح الخديعة للقضاء على الثورة فطلبت من دييونيجورو بدء المفاوضات لوضع حد للنزاع، وعندما امتثل للمفاوضات في ١٦ فبراير ١٨٣٠م أُلقت القبض عليه ونفته إلى جزيرة سيليبس، فمكث بها حتى توفي في ٨ فبراير ١٨٥٥ م ففضى نحبه في سبيل الوطن، وضرب أروع الأمثلة في مقاومة الاستعمار لبنى وطنه.

ونتيجة للحروب التي خاضتها هولندا في النصف الأول من القرن التاسع عشر مع كل من فرنسا وبلجيكا وبريطانيا إضافة إلى ثورة أهل جزر الأرخبيل، كل ذلك أرهق الميزانية الهولندية. ووجدت هولندا أن السبيل الأفضل لتعويض هذه الخسائر هو فرض ضرائب على أهل جزيرة جاوه وإتباع سياسة زراعية في ظل توجه اقتصادي يهدف إلى إجبار الأهالي على زراعة محاصيل بعينها، على أن تتولى الحكومة تصريفها في الأسواق العالمية. وكانت جزر الأرخبيل خاضعة لسلطة ملك هولندا دون تدخل من البرلمان، بمقتضى دستور ١٨١٥، ثم حدث تعديل في عام ١٨٤٨، فصار الملك يحكم هذه المناطق عن طريق وزير المستعمرات الهولندي، ومن هنا أصبحت خاضعة لليونان، وكان حزبي الأغلبية (الأحرار والمحافظين) يرون أن مهمة جزر الأرخبيل هي الحفاظ على رفاهية الشعب الهولندي. لذا حرصت هذه الأحزاب على دعم نفوذ بلادها في تلك الجزر.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت الأوضاع تستقر بالنسبة للهولنديين في جاوه، فأخذوا يتطلعون إلى توسيع ممتلكاتهم في شمالي سومطرة، فاصطدموا بمملكة آتشييه صاحبة السيادة على تلك المنطقة، فدخلوا معها في حرب مقدسة استمرت مايريو على ثلاثين عاماً (١٨٧٣ - ١٩٠٤) وقد كبدت هولندا خسائر فادحة في الأموال والأنفس قدمت إندونيسيا خلالها نموذجاً لقوة الشعب المسلم في تلك البلدان بزعامة نسائه ممثلة في رادان كارتيني (١٨٧٩-١٩٠٤). وخلال هذه المرحلة حكمت هولندا البلاد عن طريق حكامها القدامى بما كانوا يتمتعون به من جاه وسلطان وأبهة، وحكمت البلاد من خلالهم، فلم يظهر وجهها الاستعماري القبيح، فأخذت من عام ١٨٧٠ بالنظرية

الاقتصادية التي سادت أوروبا آنذاك، والتي تقضى بتحقيق المكاسب الاقتصادية دون التدخل الحكومي المباشر، وتركت التجارة لمسألتي العرض والطلب، وهي النظرية التي عرفت باسم (دعه يعمل واتركه يسير) فتخلت هولندا عن التدخل المباشر تجنباً لمزيد من الصدام.

وقد ساهم في السياسة الجديدة الانقلاب الصناعي الكبير في الغرب الأوربي الذي يقوم على الإنتاج الصناعي الضخم ويطلب كميات كبيرة من المواد الخام الآتية من شرق آسيا، ومن هنا زاد الاهتمام بالمنتجات الزراعية والمعدنية في جزر الأرخيبيل. كما شكلت تلك الجزر سوقاً لتصريف المنتجات الأوربية. وأدى شق قناة السويس آنذاك إلى تخفيض مصروفات النقل بين هولندا ومستعمراتها.

ومع بداية القرن العشرين أخذت الحكومة الهولندية تتفرغ لتنظيم استغلال البلاد، بعد أن قضت على الثورات الداخلية وأخذ الشعب الأرخيبيلي إلى الهدوء، كما اضطرت إلى مصانعة الدول الأوربية الكبرى لتساندها في استعمار باقي جزر الأرخيبيل، فشجعت رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في مستعمراتها وبذلت لها كل مساعدة، فضمنت تأييدها. تركزت المناصب الكبرى في يد الموظفين الهولنديين، وخرجت خيرات البلاد إلى غيرها من الدول الأوربية علاوة على هولندا وساد الفقر والقحط جزر الأرخيبيل، فحرموا من خيرات بلادهم، وعملوا أجراً لدى الشركات الأجنبية بأجور ضئيلة.

وقفت هولندا ومن ورائها مستعمراتها على الحياد في الحرب العالمية الأولى بين المعسكرين المتحاربين، واقتصر دورها على تقديم المواد الغذائية، مدفوعة الثمن لكلا المعسكرين، واستغلت مستعمراتها في ذلك إلى أبعد الحدود، وحققت مكاسب كبرى من ورائها، ولم يكن بهما في ذلك أن تنتهي الحرب، وذكرت اهتمامها على إنتاج المواد الخام والغذائية اللازمة لكلا الطرفين. وهذه السياسة كانت في مصلحة هولندا، بصرف النظر عن مصلحة أهالي الجزر. حصدت هولندا ثمار هذه السياسة، وضحي الأهالي بخيرات بلادهم، حتى أكلوا أوراق الشجر، على أمل أن توفي هولندا بوعودها وتمنحهم استقلالاً داخلياً بعد إنتهاء الحرب، فتقوم بإدارة شؤون البلاد.

وبانتهاء الحرب العالمية في عام ١٩١٨ تطلع أهالي جاوه وجزر الأرخيبيل إلى تنفيذ وعود الاستقلال لكنها لم تقر مطالبهم أدنى اهتمام، شأنها في ذلك شأن باقي الدول الأوربية مع مستعمراتها، ولم تقدم مؤشرات الصلح ١٩١٩ جديداً للمستعمرات ولم تطبق مبادئ ولسن الأربعة عشر، ومنها مبدأ تقرير المصير إلا على بعض الشعوب الأوربية، فسمح للشعوب الناتجة عن تفتيت الإمبراطوريات القديمة في أوربا بتكوين دول قومية صغيرة.

ولم يعد أمام أهالي جزر الأرخيبيل (إندونيسيا) سوى طريق الجهاد ولتحرير أراضيهم، وظهرت الجمعيات والأحزاب السياسية على الساحة، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ومنها حزب الجمعية المحمدية وحزب شركة إسلام، وكونت السيدات الجمعية العائشية، وهناك أيضاً أحزاب الأمراء وجاوه الفتاة ونهضة العلماء واتحاد علماء الإسلام وغيرها من الجمعيات والأحزاب، فبلغ عددها حوالي ٥٧ جمعية وقد تبلورت الأحزاب السياسية منها في حزبين كبيرين هما حزب القمصان الخضراء وحزب القمصان الحمراء. وقد تعكس التسمية نشاط كلا من الحزبين.

رأى حزب القمصان الخضراء ضرورة التعاون مع الحكومة للوصول إلى استقلال تدريجي، فطالب الحكومة الهولندية بضرورة الوفاء بتعهداتها بشأن تكوين برلمان من أهالي الجزر يشاركها في إدارة البلاد. ورأت الحكومة أن تستجيب لهذا الطلب، وتشكيل برلمان صوري يرضى الشعب، فأنشأت مجلس الرعية ويتكون من ستين نائباً منهم ثلاثين نائباً إندونيسياً وخمسة وعشرين نائباً هولندياً وخمسة أجنبي، يمثلون المصالح الأجنبية، وللحكومة الهولندية أن تعين رئيس المجلس من الهولنديين. ويتم اختيار الأعضاء الإندونيسيون بالانتخاب أما غيرهم فبالتعيين. وليس للبرلمان سلطة الإشراف أو مساءلة الحكومة.

أما حزب القمصان الحمراء فكان لا يؤمن بجدوى العمل مع السلطات المحتلة وقد تكون هذا الحزب على المبادئ التي اعتنقها لينين في روسيا منذ عام ١٩١٧، أي الفكر الثوري الشيوعي. وخرج من هذا الحزب حرب جديد هو حزب الأمة الذي سمي فيما بعد بالحزب الشيوعي الإندونيسي، وأصبح من أقوى الأحزاب هناك. ولما لم تثمر

جهود الحزب الأخضر في أي تقدم قرر الحزب سحب أعضائه من مجلس الرعية والاندماج في الحزب الشيوعي لتوحيد الجهود في مقاومة الاحتلال الهولندي.

اشتعلت الثورة في جاوه وسومطره الغربية في عامي ١٩٢٧/٢٦م، وكادت الثورة أن تعصف بالوجود الهولندي في تلك الجزر، لولا تكاليف الشركات الأجنبية مع الحكومة لإخماد الثورة خوفاً على مصالحها الاقتصادية. نجحت هولندا في إخماد الثورة، ونفي حوالي أربعة آلاف من الثوار إلى غينية الجديدة، حكماً مطلقاً، وقيدت جميع الحريات. وجنت الشركات الأجنبية ثمار مشاركتها مع الحكومة بإقرار سياسة الباب المفتوح أو مبدأ حرية التجارة، مكافأة لها، بينما تفرغت الحكومة لإحكام سيطرتها على البلاد.

استفادت اليابان من سياسة الباب المفتوح في إندونيسيا، فقد خرجت من الحرب العالمية الأولى أقوى دول العالم، في حين خرجت الدول الأوروبية الكبرى منهكة القوى، وقد تحطمت مصانعها، فلم تستطيع الدول الأوروبية منافسة المنتجات اليابانية نظراً لوفرتها ورخص ثمنها وقربها من المنطقة (تكلفة النقل)، فأصبح الميزان التجاري في إندونيسيا في غير صالح الدول الأوروبية، واضطرت هولندا أن تتخلى عن سياسة الباب المفتوح، وتتصدى للمنتجات اليابانية، فتمتعت الشركات الأجنبية بحماية مباشرة من الحكومة الهولندية، وتدفقت السلع الأوروبية في إطار تبادلي مع منتجات إندونيسيا من المواد الخام. وأضرت الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٣٠م بالاقتصاد الإندونيسي، حيث انخفضت أسعار المواد الخام والمنتجات الزراعية بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة، فانخفضت الأجور وزادت نسبة البطالة، واضطرت الحكومة إلى تخفيض كمية المحاصيل، للحفاظ على أسعارها، وبخاصة المحاصيل التي تتميز بها إندونيسيا، ففي عام ١٩٣٣م اضطرت إلى تحديد محصول المطاط الذي يزرع سنوياً للحفاظ على أسعاره العالمية، متأسية بما فعلته السلطات البريطانية في عام ١٩٢٢م في نفس المحصول في شبة جزيرة الملايو .

وبذلك تعرضت المنتجات الإندونيسية ومنها المطاط والسكر (سكر البنجر) للكسء بعد أن شهدت رواجاً كبيراً أثناء الحرب العالمية الأولى. ولكن عادت أوروبا إلى زراعة البنجر بعد الحرب، ولم يعد هناك مبرراً لنقل السكر من الشرق الأقصى، إضافة إلى منافسة السكر الكوبي في الأسواق العالمية للسكر الإندونيسي. وهذا جو يناسب انتشار المبادئ الشيوعية، وهذا هو السبب الذي عجل بتدخل السلطات الهولندية، لحل المشكلة بالنسبة للشعب الإندونيسي، فأخذت بسياسة التوجيه الاقتصادي للقضاء على آثار الأزمة وإفساح المجال أمام النشاط الأهلي، ومحاولة توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً.

كما بدأت السلطات الهولندية في إدخال بعض الصناعات حتى لا تعتمد على الزراعة وحدها، شجعها على ذلك وفرة الأيدي العاملة والمواد الخام بأسعار زهيدة، وبخاصة في جزيرة جاوه. لم ترق سياسة التصنيع الشركات الأجنبية الموجودة في إندونيسيا، فأخذت تحارب الصناعات الجديدة، خوفاً من تفوقها ومنافستها، كما حاربتها الصين واليابان، الأمر الذي قضى على كثير من هذه الصناعات، ولكنه في الوقت نفسه أيقظ الشعور الوطني ونبهه إلى خطورة بناء الشركات الأجنبية على اقتصاد البلاد. ووحدت الأحزاب السياسية في مساندة الصناعات الناشئة نوعاً من مقاومة التدخل الأجنبي. وظهرت إمكانية تعاون الشعب الإندونيسي على مقاطعه البضائع الأوربية وتشجيع المنتجات المحلية.

وظهرت أحزاب سياسية ذات برامج اقتصاديه، فتأسس حزب اتحاد الشعب الإندونيسي الذي كونه دكتور سوتومو، وعرف فيما بعد بحزب إندونيسيا العظمى، ودعا إلى تكوين بنك وطني إندونيسي، لتمويل المشروعات الاقتصادية الوطنية، وإيجاد اتحادات ونقابات للنهوض بمستوى الصناع والحرفيين، والملاحظ أن فكرة البنك هي نفس الفكرة التي ظهرت في مصر على يد طلعت حرب، وفي نفس التوقيت تقريباً. وكان طبيعياً أن تتراجع الحكومة وتشكل مع الشركات الأجنبية جبهة تتصدى للاقتصاد الوطني بالطرق المشروعة وغير المشروعة، فقيدت حرية الصحافة والاجتماعات، وفرضت رقابة شديدة على

الجمعيات الدينية والأحزاب السياسية، وحرمت على الأهالي الاشتغال بالسياسة وتوعدت من يعمل منهم بالسياسة بالنفي خارج البلاد، ففتت الدكتور أحمد سوكانو إلى جزيرة فلوريس في شمال استراليا، وزملاءه د. محمد حنا والسيد سوتان شهرير وعدد آخر من الزعماء إلى جزر الملوك، وآخرين إلى غينيه الجديدة وظل هؤلاء في منفاهم حتى انتقال ميدان الحرب العالمية الثانية إلى الشرق الأقصى.

نجحت هولندا بمعاونة الدول الأوربية في التصدي للمقاومة والمشروعات الاقتصادية الوطنية، بمعاونة الدول الأوربية صاحبة الاستثمارات في إنجلترا، فقد بلغت استثمارات إنجلترا في عام ١٩٣٧ م خمسين مليوناً من الجنيهات والولايات المتحدة أربع وعشرون مليوناً بينما وصلت استثمارات هولندا نفسها إلى مائتين وخمسين مليوناً. وزادت بعد هذا التاريخ زيادة كبيرة، فزادت استثمارات الأجانب في إندونيسيا، ونجحت هذه الشركات في جنى ثمار الاقتصاد الإندونيسي، بينما حصل الأهالي على النذر اليسير من هذا الاقتصاد.

وعندما اشتعلت بدايه الحرب العالمية الثانية عادت هولندا مرة أخرى إلى المناداة بضرورة التعاون بين الهولنديين والإندونيسيين للمصلحة العامة، وما لبث هولندا أن وقعت في قبضة ألمانيا في ١٠ يونيو ١٩٤٠م، وفرت الملكة ويلهلمينا إلى لندن. استغل الإندونيسيون الواقعة وطالبوا بدستور حقيقي، خشيت السلطات الهولندية من أن تخلع إندونيسيا ريقه الحكم الهولندي، فرفضت الإصلاحات المطلوبة، وسرعان ما اجتاحت القوات اليابانية جزر الأرخبيل في مارس ١٩٤٢ م في إطار إحكام قبضتها على منطقة الشرق الأقصى، وبخاصة مستعمرات الخلفاء في تلك المنطقة، لمنع وصول أية مساعدات من هذه المنطقة إلى الصين من ناحية، ووضع يدها على المناطق الغنية من ناحية ثانية، والسيطرة على أسواق الشرق الأقصى من ناحية ثالثة. إضافة إلى منع وقوع هذه المستعمرات في يد الولايات المتحدة بعد دخولها في الحرب من ناحية رابعة.

امتد الاستعمار الياباني لجزر الأرخبيل حوالي ثلاث سنوات ونصف، ونادت اليابان بمبدأ آسيا للأسويين، وحاولت تظهر طيب

نواياها، غير أن الاستعمار استعمار سواء كان بعيدا أو قريبا، فقد جاءت الممارسات الفعلية اليابانية لا تقل عن سابقتها الهولندية أو الإنجليزية في المنطقة، وبدا لكل ذى عينين أنه لا خلاص إلا بالمقاومة والجهاد وطرد كل من هو أجنبي، ولا شك أن تبعات الحرب جعلت اليابانيين يستنزفون موارد البلاد، بشكل كشف زيف دعاويهم بسرعة. كما استخدمت اليابان الإندونيسيين في الأعمال الحربية. ولم يقدم اليابانيون لأهالي المنطقة سوى شعارات جوفاء لإثارة حميتهم على العنصر الأبيض ليكون الولاء في المنطقة للعنصر الأصفر الآسيوي.

بعد أن ظهر الوجه البغيض للاستعمار الياباني لم يسع الإندونيسيون سوى المقاومة بشدة والمطالبة بالاستقلال، وكعادة المحتل قامت اليابان بمواجهة حركات المقاومة بالعنف. بدأت المقاومة بشكل سرى، غير أن اليابان تمكنت من إلقاء القبض على زعماء المعارضة وحكمت على بعضهم بالإعدام وعلى البعض الآخر بالنفي خارج البلاد. وظل هذا الوضع حتى استسلمت اليابان في ١٥ أغسطس ١٩٤٥م. وعندئذ انتهز الإندونيسيون الفرصة وأعلنوا استقلالهم في ١٧ أغسطس ١٩٤٥م، مستندين إلى الاتفاقيات والمواثيق التي وقعت بين رؤساء الولايات المتحدة والحلفاء طوال الحرب العالمية الثانية، وطبقاً للوعد الذي قطعه ملكة هولندا على نفسها إبان الحرب بأنها ستكون من مستعمرات هولندا بعد الحرب كومنولث على نسق الكومنولث البريطاني، على أساس المساواة في الحقوق والمصالح، ونادى الإندونيسيون بالجمهورية تحت رئاسة د. أحمد سوكارنو ووكيله د. محمد حتا.

تشكلت جبهة وطنية لوضع دستور للبلاد، وفي غضون ستة أسابيع من إعلان الجمهورية تمكنت الحكومة الإندونيسية من فرض سيادتها على معظم الجزر، وعندئذ ظهرت القوات الهولندية والإنجليزية أمام شواطئ إندونيسيا لنزع سلاح القوات اليابانية المستسلمة، غير أن القوات الحكومية الوطنية رفضت السماح للقوات الهولندية بدخول البلاد. أسفرت جهود الحلفاء عن اجتماع الطرفين في بتافيا (جاكرتا حالياً) غير أن الجمهورية تمسكوا باستقلال بلادهم، في حين تمسك

الهولنديون بحل الجمهورية على اعتبار أنها حكومة غير شرعية تكونت في ظل الاحتلال الياباني، ولا بد أن ينتهي الوجود الياباني وكل ما ترتب عليه، وتمسك كل الطرفين بوجهة نظره وفشلت المفاوضات بعد خمسة أيام.

وبعد فشل المفاوضات بدأت القوات الهولندية النزول في جاوه وسومطرة، وحدثت مصادمات دامية بين الطرفين، تمكنت بعدها القوات الهولندية من فرض سيطرتها على المدن الهامة، بفضل معاونة القوات البريطانية، التي أممها الإندونيسيون بالتواطؤ مع الهولنديين.

أضيفت المشكلة الإندونيسية إلى كم المشكلات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وخلفها الاستعمار في أنحاء المعمورة، وأفرزتها القوميات الجديدة. لتضاف إلى كم الأعباء الملقاة على عاتق المنظمة الوليدة (الأمم المتحدة) وفي يناير ١٩٤٦ م تقدمت أوكرانيا إلى مجلس الأمن بطلب عاجل للنظر في مشكلة إندونيسيا على وجه السرعة لأنها تهدد السلام والأمن الدوليين، وفي الوقت نفسه تجرى مفاوضات على وجه السرعة لأنها تهدد السلام والأمن الدوليين، وفي الوقت نفسه تجرى مفاوضات بين الطرفين للوصول إلى حل للمشكلة بالطرق السلمية، ففي ١٧ سبتمبر ١٩٤٦ وصلت بعثة هولندية لبدء مفاوضات جديدة. وتوصل الطرفان في منتصف نوفمبر ١٩٤٦م إلى اتفاق لنجاحاتي، ونصت على اعتراف هولندا بالجمهورية الإندونيسية على أنها حقيقة واقعة ولها السيطرة الفعلية على جزر جاوه ومادورا وسومطرة، وأن القوات الهولندية الموجودة بأي من هذه المناطق يجب أن تجلو عنه تدريجياً. كما نصت الاتفاقية على تعاون الطرفين في إدارة شؤون البلاد، بإنشاء حكومة فيدرالية من أول يناير ١٩٤٩م تشمل كل إندونيسيا يطلق عليها الولايات المتحدة الإندونيسية وتضم الجمهورية بورنيو وجزر الأرخبيل الشرقية، على أن تكون مع هولندا اتحاد تحت التاج الهولندي، مهمته الدفاع والعلاقات الخارجية والشئون الاقتصادية والثقافية وتنمية المصالح المشتركة. وفي ٢٥ مارس ١٩٤٧م وقعت الاتفاقية بصفه نهائية، وباركت الجمعية العامة للأمم المتحدة المعاهدة.

وعندما دخلت الاتفاقية طور التنفيذ ظهرت على السطح الخلافات بين الطرفين جادة، فيما يتعلق بالشئون الخارجية ورفع الحصار البحري الهولندي وعودة الممتلكات الأجنبية إلى أصحابها الشرعيين. وبتعثر المفاوضات التنفيذية رفع المقيم العام الهولندي الأمر إلى حكومته، وبدأت القوات العسكرية تدخل في صدام القوات الجمهورية منذ ٢٠ يوليو ١٩٤٧م، وأسرع الطرفان برفع شكاوهما كل من الآخر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة. دفعت حكومة الجمهورية بأن هولندا ترفض تنفيذ الاتفاق، بينما دفعت الحكومة الهولندية بأنها اضطرت لاتخاذ إجراءات بوليسية ضد حكومة الجمهورية الإندونيسية لأنها غير قادرة على تنفيذ الاتفاق أو تحمل المسؤولية. حاولت كل من الهند والولايات المتحدة وإنجلترا التدخل من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة دون جدوى. اجتمع مجلس الأمن في آخر يوليو ١٩٤٧م لنظر المشكلة، رغم اعتراض هولندا على إدراج المسألة في جدول أعمال المجلس، قرر المجلس الموافقة على اقتراح بوقف إطلاق النار وحث الطرفين على الدخول في مفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية، وبدأ تنفيذ القرار في ٦ أغسطس ١٩٤٧م. وأسند المجلس أعمال الوساطة إلى لجنة خاصة، نجحت اللجنة بعد مشاورات طويلة في الوصول إلى اتفاق هدنة وقع في ١٧ يناير ١٩٤٨م، وبدأ الطرفان في تنفيذ الاتفاق بوقف إطلاق النار وتحديد مناطق النفوذ. وبعد مفاوضات هولندية بدأت عملية تشكيل أربع لجان رئيسية لمناقشة أربعة موضوعات كل على حده وهي الشئون السياسية، والعسكرية، والمالية والاقتصاد، وأخيراً الإدارة والشئون الاجتماعية، وهكذا تفرعت المشكلة وأصبحت أكثر ملاتمة لوضع العراقيل، وهو ما حدث بالفعل، حيث أصرت هولندا على اتحاد يخضع الجمهوريه الجديدة لحكومة هولندا، بينما أصرت جمهورية إندونيسيا على شراكة باستقلالية تامة تعطيها حق السيادة الكاملة على أراضيها. واتخذت هولندا من طول فترة المفاوضات فرصة لتثبيت أقدامها في إندونيسيا.

وعندما تعثرت المفاوضات طالب مجلس الأمن لجنة الوساطة بتقديم تقرير عن سير المباحثات، وفي هذا التقرير أبدت اللجنة مخاوفها

من العقوبات التي تعترض المفاوضات، فطالبت بعض الدول مجلس الأمن بالتدخل من جديد لإيجاد حل سريع للمشكلة، وسارعت هولندا بإيجاد تشكيلات أو تنظيمات خارجة عن نطاق الجمهورية، وأوحت إليها بالمطالبة بالدخول في الاتفاق كأطراف أساسية في القضية. ثم استأنفت هولندا عملياتها الحربية في ١٩ ديسمبر ١٩٤٨م فخرقت الاتفاق السابق (اتفاق الهدنة) واجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في ٧ يناير ١٩٤٩م للنظر في آخر تقارير لجنة الوساطة، وقد تبنى المجلس المشروع المقدم من الصين والنرويج وكوبا تقضى الاقتراحات بتشديد التعهدات المأخوذة من الطرفين، وبخاصة الجانب الهولندي وتكوين لجنة وساطة جديدة تعمل كممثل لمجلس الأمن في إندونيسيا، وأوصى المشروع بعودة الأراضي المحتلة إلى جمهورية إندونيسيا. وإعادة زعماء الجمهورية من مفاهم.

رفضت هولندا في البداية الاعتراف بالجمهورية كممثل رسمي للشعب الإندونيسي وأمام الموقف المتشدد للأمم المتحدة اضطرت الحكومة الهندية إلى أن تلتين من جانبها، ووافقت على انتقال السيادة إلى الحكومة الإندونيسية، بعد عقد مؤتمر مائدة مستديرة بلاهاي لوضع التفاصيل الخاصة بانتقال السيادة وإنشاء اتحاد هولندي إندونيسي، واتفق الطرفان على وقف الأعمال العدوانية بصفة نهائية، في منتصف ليلة ١١ أغسطس ١٩٤٩م.

اجتمع الطرفان في مؤتمر المائدة المستديرة بلاهاي في ٢٣ أغسطس ١٩٤٩م، برعاية لجنة وساطة الأمم المتحدة، انقسم المؤتمرين إلى خمس لجان رئيسية لمناقشة كل مسألة على حده، واشترك مندوبو لجنة الوساطة في كل هذه اللجان. بدأ العمل في جو من التفاؤل والأمل المشوب بالحدز، ووقع المتفاوضون علي ميثاق المؤتمر والمتضمن مشروع لائحة بنقل السيادة لجمهورية إندونيسيا، ومشروع دستور الاتحاد الإندونيسي الهولندي، ومشروع اتفاق حول التدابير الانتقالية، وأخيرا تبادل المراسلات بشأن بعض المسائل المختلف عليها. وبذلك نقلت اتفاقية المائدة المستديرة السيادة إلى الجمهورية الإندونيسية دون قيد أو شرط.

أصبحت الولايات المتحدة الإندونيسية في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٩م تتكون من ١٦ ولاية، وأصبح الاتحاد مع هولندا تحت تاج هولندا يمثل المصالح المشتركة للطرفين وبخاصة في مسائل السياسة الخارجية والدفاع، وقد أبدى مجلس الأمن ارتياحه وطالب لجنة الوساطة بالاستمرار في عملها لتنفيذ نصوص الاتفاق.

وفي أغسطس ١٩٥٠م تغير اسم الدولة الجديدة إلي جمهورية إندونيسيا، وظلت مشكلة واحدة معلقة بين الطرفين هي مشكلة غينيا الجديدة أو إيريان الغربية، حيث رفضت السلطات الهولندية انضمامه إلي الاتحاد الإندونيسي، ونصت اتفاقية المائدة المستديرة علي بقاء هذه المنطقة علي حالتها الراهنة، علي أن تتجدد المفاوضات بين الطرفين بشأنها بعد عام من انتقال السيادة إلي إندونيسيا.

وفي ديسمبر ١٩٥١م بدأت المفاوضات بين الجانبين حول مصير غينيا الجديدة ولكنها لم تسفر عن شيء، فطلبت هولندا عرض النزاع علي محكمة العدل الدولية وأخذت هولندا تماطل بسبب ظهور البترول في الإقليم ثم قررت هولندا تعديل دستورها في عام ١٩٥٢م لينص علي جعل إيريان الغربية جزءا من الأراضي المنخفضة، وبهذا التعديل زادت المشكلة تعقيدا، واستمرت الخلافات حول الإقليم.

ومنذ عقد مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٤م) ظهرت نيات الحكومة الإندونيسية في مساندة سياسة عدم الانحياز، الأمر الذي صرف عنها تأييد الدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهي مصير الإقليم في علاقته بإندونيسيا بإغلاق باب المفاوضات بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٧م. واضطرت إندونيسيا إلي تأميم الشركات الهولندية ومنع دخول الهولنديين البلاد، واستولت علي مصانع ومزارع المطاط ومختلف المنشآت الهولندية، وفقدت هولندا كل ما تملكه في إندونيسيا بسبب إيريان الغربية.



الفصل السادس

الصين من العزلة إلى الجمهورية

فلسفة العزلة في الصين :

عاشت الصين حياة عزلة إرادية من قبيل الاعتزاز بالنفس، فلم يكن في نظر الصينيين من عالم متحضر سوى الصين . فلم تكن بكين تستقبل البعثات الدبلوماسية إلا قليلاً، ولم يكن إمبراطور الصين يسمح لأعضاء البعثات الدبلوماسية بمقابلته إلا في أضيق الحدود على أن يدخلوا عليه راكعين . هذا الشعور بالعظمة كان ميراثاً لحضارة الصين القديمة.

أسهمت الصين قديماً في الحضارة الإنسانية بمجالاتها المختلفة، ولاسيما الثقافية والفنية، ونجحت الصين قديماً في صناعة الورق

والحرير والبارود والطباعة ويشير وول ديورانت في قصة الحضارة إلى هذه العظمة، كما تشهد بذلك كتابات الرحالة الغربيين.

كانت الصين عبارة عن ولايات عدة، ثم توحدت على يد الإمبراطور "شى هونج دى" في النصف الأخير من القرن الثالث ق. م وبنى سور الصين العظيم دفاعاً عن حدودها من هجمات البربر الشماليين، ويبلغ طوله ١٥٠٠ ميل، واستغرق بناؤه عشر سنوات ويرى الصينيون أنه أهلك جيلاً وأنقذ أجيالاً. توالى على حكم الصين عدة أسر كان آخرها أسرة "المانشو" أو "منشكو" التي ظلت تحكم من عام ١٦٤٤م حتى عام ١٩١٢ عندما أطاحت بها الثورة وحولت الصين إلى جمهورية لأول مرة في تاريخها.

بلغت الإمبراطورية الصينية أقصى اتساع لها في عهد الإمبراطور "كانج ثن" (١٦٧٢-١٧٢٢م) فضمت الصين بلاد المغول ومنشوريا وكوريا والهند الصينية وأنام. وكان كانج شى "متسامحاً في الأمور الدينية، فسمح بكل العبادات، وأخذ تجار أوربا يرتادون ثغور بلاده وبدأت مشاكل الصين مع زيادة التبادل التجاري. وفي أواخر أيام الإمبراطور "شين لونج" (١٧٣٧-١٧٩٦) أرسلت إنجلترا بعثة إلى الصين لمفاوضة الصين في عقد معاهدة تجارية بين البلدين. وذكر المفاوضون الإنجليز للإمبراطور الصيني أنه من المفترض في المعاهدة مساواة ملك إنجلترا بإمبراطور الصين، وطالبوا تعيين ممثل لملك إنجلترا في الصين.

قابل إمبراطور الصين المطالب الإنجليزية بالرفض التام وأرسل خطاباً إلى ملك إنجلترا "جورج الثالث" أوضح فيه أسباب الرفض، كما ذكر أن مصنوعات إنجلترا وبضائعها لا قيمة لها في نظر إمبراطور الصين، إن ما تطلبونه من تعيين ممثل لكم في بلاطي يتعارض مع عادات أسرتي ولا يعود عليكم إلا بالمتاعب لقد أمرت مبعوثيك أن يغادروا البلاد في سلام عائدين إلى بلادهم، وخليق بك أيها الملك أن تحترم شعوري هذا" طالباً منه أن يكون أكثر إخلاصاً لعرش إمبراطور الصين في المستقبل ليكون ذلك من أسباب استمتاع بلاد الإنجليز بالسلم والرخاء.

واقترن هذا الموقف الرفض على إقامة العلاقات الدبلوماسية، أما العلاقات التجارية فكانت شركة الهند الشرقية البريطانية قد أنشأت لها فرع في ميناء كانتون في عام ١٦٨٥م، وتمكنت أول سفينة أمريكية من الوصول إلى نفس الميناء بعد مائة عام تقريباً. ومارست روسيا التجارة مع الصين عبر حدودهما المشتركة غير أنها تقدمت للحكومة الصينية في عام ١٧٨٠م تطلب امتيازات مماثلة للامتيازات التي مُنحت للدول الأوروبية الأخرى، فأصبحت الصين سوقاً لتصريف منتجات الثورة الصناعية الأوروبية. والملاحظ أن الصين خلال هذه المرحلة لم تسمح بفتح أكثر من ميناء واحد، هو ميناء كانتون. ووضعت حكومة الصين هيئة ممثلة لها في الميناء للتعامل مع التجار الأجانب، تسمى هيئة "الهونج" يرأسها ممثل الإمبراطور الهويو، ولم يسمح الإمبراطور للأجانب بالاتصال بأفراد الشعب الصيني أو هيئاته إلا من خلال "الهونج".

تجارة الأفيون:

تعلم الصينيون تعاطى الأفيون من البرتغاليين، لكن البريطانيين هم الذين روجوا لهذه الآفة، وغنموا الكثير من وراء ذلك، نظراً لتعداد السكان الكثيف في الصين، وكانت إنجلترا تهدف من وراء تجارة الأفيون إلى تحقيق أرباح سريعة فاحشة، وإنهاك قوى الشعب الصيني، ليسهل استغلاله، وتتبع خصوصية العلاقة بين بريطانيا وتجارة الأفيون في الصين من المركز العالمي الاقتصادي لبريطانيا خلال القرن التاسع عشر، فأخذت تتوسع دون قيد في كل مكان.

ولعل أهم الأسباب التي جعلت البريطانيين يتمسكون بتجارة الأفيون أن الميزان التجاري بين إنجلترا والصين كان في صالح الصين، فكانت تبيع لبريطانيا أكثر مما تشتري منها، تبيع لها الشاي والحبر الطبيعي والخزف وغيرها ولا تستورد سوى القليل، وتضطر بريطانيا أن تدفع الفارق من العملة الفضية. فاكتشف البريطانيون أن الأفيون يحقق لهم التوازن في الميزان التجاري ويوفر لهم العملة الفضية، التي لا تخرج من إنجلترا إلا بصعوبة بالغة.

وثمة عامل آخر شجع الإنجليز على هذه التجارة مع الصين، ذلك أن ذلك السم كان قد تغلغل في المجتمع الصيني، وظلت المراسيم الإمبراطورية الصادرة لمحاربة هذه السموم مجرد مراسيم جوفاء، عاجزة عن التطبيق. وقررت السلطات الإنجليزية في عام ١٧٧٣م أن تحتكر شركة الهند البريطانية الشرقية زراعة الأفيون في الهند وتصديره، وتم إرسال أول شحنة منه إلى الصين سنة ١٧٨١م ودخلت البلاد بطرق غير مشروعة (تهريب)، واستمر السيناريو حتى بلغت قيمة الأفيون المهرب في سنة ١٨٣١م أحد عشر مليوناً من الدولارات، ثمناً لثلاثمائة ألف رطل من الأفيون، في حين بلغت قيمة التجارة الرسمية للسلع المشروعة في ميناء كانتون حوالي سبعة ملايين دولار فقط.

وطبقاً لتقرير صدر عام ١٨٣٥م بلغ عدد مدمني الأفيون في الصين حوالي مليون مواطن، زاد معدل المدمنين في أواخر القرن التاسع عشر إلى ٢٧% من أفراد الشعب، أي أكثر من ربع الشعب الصيني، فأصبحت جميع صادرات الصين عاجزة عن سداد ثمن الأفيون، فانقلب الميزان التجاري رأساً على عقب، واضطر الصينيون إلى دفع ثمنه بالفضة، فكانت الصين تدفع لأوروبا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ملايين من أوقيات الفضة ثمناً للأفيون الذي يفتك بأفراد الشعب، حتى غدت الصين مهددة بالإفلاس.

حرب الأفيون الأولى (١٨٤٠ - ١٨٤٢) :

ظهر اتجاه قوى في الصين يمثله نائب الإمبراطور "تزه - شو" يطالب بضرورة القضاء على تجارة الأفيون، وهناك فئة المنتفعين الذين يعارضون مثل هذه الإجراءات. قام الإمبراطور بتعيين "تزه - شوه" نائباً عنه في كانتون، وأصدر مرسوماً جديداً بتحريم تجارة الأفيون سنة ١٨٣٩ أصدر نائب الإمبراطور أوامره إلى المستوردين الأجانب في كانتون بتسليم ما في حوزتهم من الأفيون ولما رفضوا حاصر الأحياء الأجنبية، وصادر عشرين ألف صندوق من الأفيون، ثم أقام حفلة عامة في كانتون في ٣ يونيو ١٨٣٩م أتلف فيها هذه الكمية حرقاً، وناشد تجار بريطانيا بوقف هذه التجارة، كما أرسل خطاباً إلى الملكة فكتوريا

يرجوها وقف هذه التجارة، على اعتبار أن بريطانيا لا تسمح لأهلها بتدخين الأفيون. فكيف تسمح بتجارته للإضرار بالغير، وتساءل إذا ما كانت ديانتهم تأمرهم بذلك!!؟

كانت بريطانيا تعلم كل هذه الحقائق، غير أن البرلمان البريطاني رفض التخلي عن هذه التجارة لما تدره من دخل وفير. لذا بات واضحاً أن بريطانيا لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الإجراءات التي اتخذها "تزه شو"، فرأت بريطانيا والدول الأوروبية ضرورة الرد على تلك الصفة بتأديب الصين.

بدأت شرارة الحرب عندما اعتدى بعض البحارة البريطانيين على بحارة صينيين، فطالبت حكومة الصين المسؤولين البريطانيين في المنطقة بتسليم البحارة المعتدين، ولما رفض المسؤولون البريطانيون أمرت السلطات الصينية السفن البريطانية بمغادرة الميناء وإلا استخدمت القوة ضدهم. وجدت بريطانيا في ذلك فرصة لتأديب الصين فأرسلوا بسفنهم الحربية إلى الميناء، وأطلقوا النيران على السفن الصينية في أبريل ١٨٤٠م.

أعلنت بريطانيا أن سبب الحرب هو معارضة الصين لمبدأ التجارة الحرة، ومعاملة تجار بريطانيا ورعاياها في الصين معاملة سيئة، ولم تذكر أن السبب الحقيقي يتمثل في منع تجارة الأفيون، بل إنها اعتبرت الأفيون تجارة مشروعة، فطالبت بتعويض عن الأفيون الذي صادرت السلطات الصينية وأحرقته.

كان طبيعياً أن يتفوق البريطانيون بأسلحتهم الحديثة، كما وصل إلى الشرق الأقصى الأسطول البريطاني فاتجه شمالاً إلى ميناء ننجاهي. تخوفت الحكومة الصينية من عواقب الأحداث، فحاولت إيجاد طريقاً للصلح، فبدأت بعزل "تزه - شو" الذي تسبب في الحرب، والإجراء يحمل في طياته قبول مبدأي لتجارة الأفيون. لم يتوقف البريطانيون أمام تخاذل حكومة الصين بل شرعوا في قصف بعض الحصون الصينية حتى سلمت الحكومة الصينية بكل مطالب بريطانيا، الأمر الذي أثار الأهالي ضد الحكومة، فاضطرت إلى الوقوف مرة أخرى في وجه بريطانيا، التي لم تتوانى في ضرب ميناء كانتون مجرداً، وأعملت

فيه التدمير والقتل والسلب غير أن المقاومة الشعبية كانت عنيفة، أرسلت بريطانيا بتعزيزات جديدة مكنت جيوشها من احتلال مينائي كانتون وشنغهاي، إضافة إلى أجزاء أخرى وهددت بكين. واستمرت المقاومة الشعبية رغم ضعف الإمكانيات. واحتلت القوات البريطانية شنكيانج وبدأت تهدد نانكينج مدخل بكين المباشر حتى رضخت حكومة الصين للشروط البريطانية.

وفي أغسطس ١٨٤٢ تم التوقيع على معاهدة نانكينج غير المتكافئة، لذا تعد معاهدة استسلام وتنص على ما يلي :

- ١- فرض غرامة على الصين قدرها ٢١ مليون دولار تعويضاً عن الأفيون الذي تم مصادرتة وحرقه في كانتون من قبل.
- ٢- تنازل الصين عن جزيرة هونج كونج لبريطانيا.
- ٣- فتح خمسة موانئ للتجارة البريطانية.
- ٤- إعفاء رعايا بريطانيا من الخضوع للقانون الصيني.
- ٥- تتحدد الرسوم الجمركية على الواردات البريطانية بـ ٥% من قيمة الواردات.
- ٦- من حق رعايا بريطانيا التمتع بأية امتيازات تمنح فيما بعد لأي دولة أجنبية أخرى من حكومة الصين.

وقد شجعت هذه المعاهدة القوى الدولية الأخرى في المطالبة بالمثل، فطلبت الولايات المتحدة بحقوق مماثلة، وهددت الصين باعتبار الرفض عملاً عدائياً موجهاً ضدها. فأسفرت المفاوضات عن عقد معاهدة ونجاشيا ١٨٤٤م وجاء المعاهدة صورة طبق الأصل من معاهدة نانكينج. وطالبت فرنسا بالمعاملة بالمثل أيضاً فعقدت معاهدة مع الصين في العام نفسه، تحمل حقوقاً مماثلة فضلاً عن حق فرنسا في حماية مسيحي الصين، وحق نشر المسيحية أيضاً.

زاد النشاط التبشيري عقب عقد المعاهدات السالفة، والحقيقة أن النشاط التبشيري كان قد بدأ منذ فترة طويلة في الصين، وعمل المبشرون على خدمة الأهداف الاقتصادية والسياسية للدول الأوربية، فالمبشر الروسي جوتزلاف كان وسيطاً لشركة بريطانية تتاجر في

الأفيون. وشارك المبشرون الأمريكيان في توقيع معاهدة ونجاشيا. وكان طبيعياً أن يزيد النشاط التبشيري في الصين مع تخاذل الحكومة واستسلامها للغرب الأوربي والأمريكي.

كانت للمعاهدات التي عقدت بين الصين والدول الأوربية آثارها السلبية على الصناعة الصينية، فنسبة الـ ٥% التي تفرض على الواردات لم تكن تستطيع حماية الصناعات المحلية الناشئة من منافسة المنتج الأوربي ذو الجودة العالية والأسعار الأقل، ساعدت الموانئ الخمسة التي مُنحت للتجارة الأوربية الحرة على إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأوربية. وأصبحت التجارة هي هدف المستثمرين، منصرفين بذلك عن الصناعة، ولم يعد تعامل الأوربيين التجاري مقصوراً على فئة معينة، بل أصبح من حقهم التعامل مع الشعب الصيني مباشرة.

وكان من نتائج المعاهدات المذكورة أن أصبحت تجارة الأفيون مشروعة، تحميها المعاهدات، فارتفعت نسبة الأفيون، فبلغت عام ١٨٥٠ أكثر من سبعة مليون وثمانمائة ألف رطل ارتفعت في عام ١٨٥٣ إلى ما يربو على اثنا عشر مليون رطل. وظلت مشروعية هذه التجارة قائمة حتى عام ١٩١٧م.

ثورة التايبنج :

بعد انتهاء حرب الأفيون تمثلت القوى على الساحة الصينية في ثلاث جبهات الأولى هي قوة الغرب التي حرصت على اكتساب المزيد، والقوة الثانية هي الإمبراطور أو الحكومة التي آثرت الارتقاء في أحضان الغرب، والقوة الأخيرة هي القوى الشعبية التي آثرت طريق المقاومة. فحرب الأفيون حفزت أبناء الصين على التخلص من الحكومة المتخاذلة.

ولم تتوقف ثورة الشعب الصيني منذ حرب الأفيون الأولى، فقامت أكثر من مائة حركة تمرد في الفترة من (١٨٤١-١٨٤٩م) كان معظمها في عام ١٨٤٧م وبلغت الثورة أوجها في عام ١٨٥٠ وهي المعروفة بثورة (التاي - بنج)، والتي راح ضحيتها ما يقرب من عشرين مليوناً من الشعب الصيني، ويرى البعض أنها ثورة على التدخل

الأجنبي، في حين يرى الغالبية العظمى أنها ثورة ضد حكومة "المانشو" الصينية وأياً ما كان الأمر فهي ثورة على الأوضاع المترتبة على التدخل الأجنبي السافر وسلبية الحكومة إزاء هذه الأوضاع.

ولفهم طبيعة الثورات في الصين علينا أن نعي أن المجتمع الصيني يتكون من طبقتين طبقة أصحاب الامتيازات وهم قلة لا تتعدى ٢٠ % وطبقة الفلاحين وهي تشكل الغالبية العظمى من المجتمع (٨٠ % تقريباً) أي أن الثورة تصنع وتحدث في طبقة الفلاحين، وطبيعة الفلاح أنه لا يثور بسهولة، فهو يصبر ويتحمل ويرضى بالقليل، لكنه إذا ثار يتذكر الإساءة قديمها وحديثها، فهو لا ينسى الإساءة وإنما يصبر عليها، ومن هنا تتسم ثورته بالعنف. والفلاح الصيني يعاني طوال تاريخه من أنه هو المنتج الوحيد وأصحاب الامتيازات يحصدون ما يزرع. فالثورة هنا ليست حدثاً عارضاً وإنما تمتد بجذورها في المجتمع. وتبدأ الثورة في جمعيات سرية تنظم الناس وتوحد صفوفهم وتبعث فيهم الحماس.

بدأت الدعوة السرية للثورة على يد "هسيو شوان" الذي يعمل معلماً في إحدى القرى وقد اعتنق المسيحية، ثم قام بتأسيس جمعية أسماها "بأي شانج تي هو" أو جمعية "عباد الله" مزج "هسيو شوان" بين المسيحية والتقاليد الصينية، ونادى بضرورة إقامة دولة سماوية على الأرض ليس فيها إقطاع أو استغلال للفلاح أو ظلم أو استبداد وجمع حوله آلاف الفلاحين. ساعدته الظروف في عام ١٨٤٩ عندما ازدادت الأحوال سوءاً عندما حدثت مجاعة في المنطقة التي كان يقيم فيها "كوانجس" وامتدت الحركة إلى المناطق المجاورة.

اشتعلت الثورة في يناير ١٨٥١م في مدينة بونجان، وتمكن الثوار من التغلب على القوات الحكومية التي جاءت لإخماد الثورة، في عام ١٨٥٢م، زحف الثوار إلى نانكنج حيث أعلنت عاصمة لمملكة السلام السماوية. وأخذ الثوار ينكرون بقوات الحكومة والإقطاعيين والمرابيين، وانتزاع أملاكهم وتوزيعها على الفلاحين، ومع كل انتصار تزداد أعداد الثوار حتى بلغ جيشها أكثر من مليون مقاتل.

أعلن الثوار بعد استقرارهم في عاصمتهم الجديدة خطتهم للإصلاح وشيء طبيعي أن تكون الزراعة والأرض هي مجال الإصلاح - وتقضى بحصر كل من يبلغ سن السادسة عشر في امتلاك قطعة أرض تكفيه لحياة كريمة. ومن هم دون هذا السن يمتلكون نصف المساحة. كما أعلنت الثورة مبدأ "الأرض لمن يزرعها" في محاولة لإبعاد شبح الإقطاع عن مملكتهم الجديدة. وأعطت الثورة للمرأة حق المساواة مع الرجل في الحقوق السياسية والاقتصادية وحق امتلاك الأرض وشغل الوظائف والخدمة العسكرية ومنعت الزواج بالمشاركة وأوقفت نظام المحظيات والخليلات وشراء الزوجات وعملت الثورة على محاربة البغاء والرشوة والسرقة وتعاطى المخدرات.

أبدى الأجانب إعجاباً بالثورة وبأفكارها، لكن هذا الإعجاب كان في إطار تنظيري وظن المبشرون أن العقيدة المسيحية لقائد الثورة سوف تفتح البلاد أمام المبشرين ومن ثم أمام التجار الأجانب، وتسمح بإدخال التقنيات الحديثة في مجال الصناعة والزراعة لكنهم كانوا في توجس من أي هجوم يشنه عليهم الثوار. والتزمت الدول الأوربية الحياد في أول الأمر، ريثما تتضح الأمور، ثم تحكمت تصرفاتهم مصالحهم بعد ذلك، أما تجار الأفيون فكان موقفهم عدائي، نظراً لإعلان الثورة رفضها للمخدرات منذ البداية أما الكتاب الماديون في الغرب مثل إنجلترا وماركس فقد تفاعلوا بالثورة على أساس أنها انتصار لقوى العمال.

أصبحت الصين مقسمة إلى دولتين إمبراطورية الإقطاع في الشمال ومملكة الشعب في الجنوب، وحاول الثوار القضاء على حكومة الشمال، فأرسلوا حملة عسكرية عام ١٨٥٣م فاحتلت العديد من المناطق، ووصلت إلى مدينة تيان تسين بالقرب من بكين.

تحالفت كل قوى النظام الإقطاعي والأجانب وأعداء الثورة لخوفهم من سقوط بكين في يد الثوار، وبالفعل تمكنت تلك القوى من صد هجمات الثوار ووقف خطورتهم، ثم قطع خطوط إمداداتهم، ساعد الثوار في إنهاء ثورتهم بتصارعهم على المناصب داخل الدولة الجديدة، الأمر الذي أضعف روح الثورة، فالثورة إذا لم تجد ما تأكل فإنها تأكل أبناءها.

ووصفت الثورة بأنها دموية، وأنها مصحوبة بهوس ديني، والحقيقة أن طبيعة ثورات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هي الدموية، فماذا تفعل قوى الشعب المطحون تجاه الإقطاع والظلم والفساد الذي سمح بتحقيق مآرب الأجانب؟ ولماذا لم يطلق على الثورة الفرنسية هذا الحكم رغم أنها كانت دموية بالفعل؟ أما وصف الهوس الديني فليس فيه غرابة لأن الدين أحد وسائل محاربة الفساد، وهو سمت سائد في ثورات هذه الفترة.

وإذا كانت ثورة التايبينج لم تحقق الهدف المستهدف منها، فقد أيقظت روح المقاومة في الشعب الصيني والأجيال القادمة، وحددت لهم معالم الفترة القادمة، وأن الثورة على الأوضاع الخاطئة ليست مستحيلة، فمهدت الطريق أمامهم، وبكفي أنها عندما قامت تفاعل بها ماركس وأنجلز في أنها قد تؤدي إلى قيام جمهورية على أسس الحرية والمساواة. الأمر الذي تحقق في الصين بعد ذلك، إذن فالفضل يرجع إلى ثورة التايبينج.

حرب الأفيون الثانية (١٨٥٦ - ١٨٦٠ م) :

نجحت ثورة التايبينج في تحريم تجارة الأفيون في المناطق التي خضعت لها، كما نجحت في إيقاظ قدر كبير من أبناء الصين وتنبههم إلى خطورة المخدرات الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً على المكاسب التجارية الأوروبية، فقررت القوى الأوروبية المستفيدة من تجارة الأفيون التدخل لتأكيد مشروعيتها، والحصول على مكاسب أكثر من تلك التي حصلوا عليها في الحرب الأولى.

قدمت القوى الأجنبية (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) إلى حكومة المانشو في عام ١٨٥٤م المطالب التالية :

- ١- تعديل اتفاقيات حرب الأفيون الأولى.
- ٢- استقبال ممثلي الدول الأوروبية لدى الإمبراطور بما يليق بمكانة بلادهم، والسماح لهم بالإقامة في العاصمة بكين.
- ٣- فتح كل أسواق الصين للتجارة الأجنبية.
- ٤- إعلان مشروعية تجارة الأفيون في الصين.

٥- إلغاء القيود المفروضة على نشاط رعايا الحكومات الأجنبية في الصين.

وتتعهد القوى الأجنبية في حالة قبول المطالب المذكورة بمساعدة حكومة المانشو ضد ثوار التايينج ووقعت حكومة المانشو في خيارين أحلاهما مر، لكنها قررت أن تسلم للأوروبيين وتستعين بهم ضد الثوار الذين يهدفون إلى اجتثاث النظام من جذوره فدخلت الحكومة في مفاوضات مع الأوروبيين للتقليل من المغالاة في مطالبهم، والمناورة لتقديم أقل قدر من التنازلات، ولم تكن هذه السياسة ترضى القوى الأوروبية غير أن الظروف الدولية أمهلت حكومة المانشو، إذ انشغلت القوى الأوروبية بحرب القرم فيما بين عامي (١٨٥٤ و ١٨٥٦م).

تفرغت بريطانيا وفرنسا من حرب القرم، ووقفنا تنتهز الفرصة لتأديب الصين وفرض مطالب جديدة. وجاءت الفرصة لبريطانيا عندما استولت السلطات الصينية على سفينة بريطانية تقوم بتهريب الأفيون في ميناء كانتون. احتجت بريطانيا وقامت بقصف الميناء. أما فرنسا فانتهزت فرصة مقتل أحد رعاياها من المبشرين وأعلنت الحرب على الصين في عام ١٨٥٧م وانضمت إلى بريطانيا. وبمجرد وصول قواتهما إلى "تيانتسن" اضطرت حكومة المانشو إلى الخضوع والتوقيع على معاهدة "تيانتسن" في عام ١٨٥٨م بالشروط التالية :

- ١- أن تجارة الأفيون تجارة مشروعة.
- ٢- ضمان سلامة التجار والمبشرين الأوروبيين في الصين، وحرية المبشرين في نشر معتقداتهم.
- ٣- فتح ثغور جديدة أمام التجارة الأجنبية.
- ٤- فرض غرامة كبيرة على الصين.
- ٥- قبول حكومة الصين استقبال ممثلي الدول الأجنبية في بكين.
- ٦- حرية الأجانب في التنقل والتجارة داخل الصين.
- ٧- تخفيض التعريفات الجمركية إلى ٢,٥%.
- ٨- حق الأجانب في استخدام العملة الصينية خارج الصين.

وعندما ماطلت حكومة الصين في تنفيذ الاتفاق قامت القوات المشتركة (البريطانية والفرنسية) بدخول العاصمة بكين، ففر منها الإمبراطور، وأعملت القوات الأجنبية فيها السلب والنهب والحرق، وكان القصر الصيفي، وهو من الآثار الفنية من المباني التي احترقت في هذه الحرب. واضطرت حكومة المانشو إلى التسليم بمزيد من العقوبات، فانضمت تيانتنسن إلى المدن المسموح للأجانب بدخولها، وزادت الغرامات على الصين.

ولم يعد أمام حكومة المانشو سوى ممالاة الأجانب وبالفعل تحالف الطرفان للقضاء نهائياً على ثورة التايينج. وكان هذا أحد شروط حكومة المانشو. قدمت بريطانيا لحكومة المانشو الأسلحة والذخيرة اللازمة لمواجهة ثوار التايينج، ومعظمها أسلحة لم تستخدم حتى في أوروبا ومنها البنادق الآلية والزوارق البخارية المسلحة وبذلك كان ثوار الصين حقل تجارب لهذه الأسلحة الحديثة، كما شارك في صفوف قوات المانشو قادة بريطانيين منهم السير غوردون، الذي قتل فيما بعد في السودان وبذلك تمكنت حكومة المانشو بالتحالف مع القوات الأوربية من إنهاء ثورة التايينج.

أخذت الدولة الأوربية تصدر رؤوس الأموال إلى الصين، فأنشأت البنوك والمصانع للاستفادة من المواد الخام من أفصر طريق، وحصلت على امتيازات التعدين، وبدأت تقسيم مناطق النفوذ الأوربي في الشرق الأقصى. فاحتلت بريطانيا بورما في أوائل الستينيات وتركزت حقوقها في جنوبي الصين، وأرغمت الصين على التنازل عن حقوقها في نيبال. أما روسيا فقد أرغمت الصين على تأجير ميناء بورت آرثر لها، وتصدت للنفوذ البريطاني في إقليم سنكيانج. واحتلت فرنسا فيتنام عام ١٨٥٨م، واتخذتها قاعدة لنشاطها في جنوب شرقي الصين. وبدأت اليابان تتطلع للحصول على نصيبها من الغنيمة وبالفعل دخلت في نزاع مع الصين حول كوريا في عام ١٨٩٤م، وفي معاهدة ١٨٩٥ تنازلت الصين لليابان عن تايوان وجزر بكادور وشبه جزيرة لياوتنج، كما فتحت عدة موانئ للملاحة اليابانية، وتنازلت الصين عن كل حقوقها في كوريا، أما الولايات المتحدة فقد نجحت في تطبيق سياسة

الباب المفتوح في الصين. كما استغلت ألمانيا مقتل اثنين من رعاياها ووضعت يدها على إقليم "جهاو جو" وأرغمت الصين على تأجيله لها.

وغدت الصين فريسة تكالبت عليها السباع تنهشها من كل جانب، حتى أفلست خزانتها وبدأت في الاقتراض في النهاية في عام ١٨٩٥، أما ضمانات تحصيل هذه الديون كانت حقوق اقتصادية مثل تحصيل الجمارك وضريبة الملح والنقل الداخلي، وزادت الضرائب على كاهل الشعب، وأصبحت الصين مرتعاً للأجانب يتحكمون فيها وفي اقتصادها كيفما شاءوا.

ثورة الملاكمين Boxers:

ساعت أحوال الصين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحديداً في أعقاب حرب الأفيون الثانية، وكان الإمبراطور الصيني شيان فنج" قد مات في عام ١٨٦١ وتولى العرش ابنه البالغ من العمر خمس سنوات، فتركزت الأمور في يد الوصية على العرش أم الإمبراطور الطفل، وحكمت البلاد في شبابها بجمالها وفي هرمها بقوة شخصيتها، حكمت البلاد حكماً صارماً مجرداً من الرحمة، وعندما مات ابنها عام ١٨٧٥، أجلس على العرش غلاماً قاصراً واستنقت مقاليد الحكم في يدها، وتمكنت الإمبراطورة من وأد حركة الإصلاح في نهاية القرن التاسع عشر بعد مائة يوم، وألقت القبض على زعماء الحركة، وتحطمت آمال المعتدلين من أنصار حركة الإصلاح.

ومع بداية عام ١٩٠٠ نشطت الحركة الثورية مرة أخرى في الصين، عبر الجمعيات السرية التي انتشرت بين الفلاحين وعرفت بجمعية قبضات التوافق الصالحة (أي هو جوان) وتهدف إلى محاربة العدو الخارجي (الأجانب)، وإذا كان الأوروبيون يتعاملون مع الصين من خلال مدن كبرى معينة، فإن المبشرين أصبحوا هدفاً لضربات الملاكمين (الثوار) وعرف الثوار بهذا الاسم لأنهم كانوا يتدربون على الملاكمة الصيني، للتغلب على مشكلة السلاح. رفع الثوار شعار التخلص من الأجانب.

اتحدت الإمبراطورة العجوز مع الأجانب - في بداية الأمر - للإحاطة بالثورة، لكنها اضطرت إلى مداهنة الثوار عندما تمكنوا من الاستيلاء على كثير من المدن الصينية، فسمحت لهم الإمبراطورة بدخول بكين، وأصبح قتل الأجانب (المسيحيين) هو أسمى أهداف الثوار. وعندئذ زحفت الجيوش الأجنبية (المتحالفة) على بكين مرة أخرى، بهدف حماية مواطنيها، تمكنت الجيوش الأجنبية من الاستيلاء على نيانتسن، وفرت الإمبراطورة وحاشيتها من بكين، فدخلتها القوات المتحالفة في أغسطس ١٩٠٠م، وأعملت فيها السلب والنهب والقتل انتقاماً لمقتل رعاياها.

دخلت حكومة المانشو في مفاوضات مع الأجانب لوضع حد للمأساة، وفرض الحلفاء غرامة حربية باهظة على الصين واحتلت جيوشها العديد من المناطق وقرر الأجانب إصلاح المشكلة من جذورها، فخصصوا الغرامات المفروضة على الصين للإنفاق على أبناء الصين لتعليمهم في الجامعات الغربية، وقد لعب هؤلاء الطلاب دوراً حيوياً في تاريخ الصين بعد عودتهم. أما ثورة البوكسرز فقد فشلت لأنها لم يكن لها هدف إصلاحي محدد، فالقتل لا يحل مشكلة، بل يخلق مشاكل أكثر ومن أهم أخطائها أنها تحالفت مع حكومة المانشو حليفة الأجانب. ولكنها على أي حال كانت خطوة أخرى على طريق المقاومة الشعبية في الصين.

تطور الحركة الوطنية الصينية (في النصف الأول من القرن العشرين)

سافر آلاف من طلاب الغرامة وغيرهم إلى لندن وباريس وبرلين ونيويورك وروما وفيينا، فنهلوا من حضارة الغرب وهم في سن غضة، واعتنق معظمهم المسيحية ثم عادوا إلى بلادهم يشكلون طبقة مثقفة، ضاقت بأساليب الحياة القديمة كما ضاقت بعبادة الآباء، وأوغر صدورهم تخلف بلادهم وضععتها وهوانها على من هم أقل منها حضارة وأصغر منها مساحة وأقل منها شأنًا، فذاقوا مرارة الهزيمة على يد اليابان الصغيرة، وتقطيع أوصال البلاد على يد الدول الأوروبية

المتكاملة، فشكل هؤلاء طبقة صالحة للثورة، أي أنهم عادوا بدين المسيح الوديع ليكونوا ثواراً من بين هذه الطبقة خرج "صن - بات - صن" ابن أحد الفلاحين، ولد عام ١٨٦٦، اعتنق المسيحية، فاندفع يحطم أصنام المعابد، هاجر مع أخيه إلى جزر هاواي، فالتحق بمدرسة يديرها راهب إنجليزي، ولما عاد التحق بالكلية الحربية البريطانية، فكان أول من تخرج فيها ساعته أحوال بلاده، كما ساءت زملاؤه، أعد مشروعاً للإصلاح وسافر لعرضه على نائب "الملكة الوالدة" فلما رفض مقابله عاد مكرساً حياته لجمع المال الذي يفجر به الثورة، صال وجال لمدة خمسة عشر عاماً في جميع أنحاء العالم، فجمع مليونين ونصف من الدولارات ولما وصلته أنباء الثورة وأنها رشحته لرئاسة الجمهورية بشكل مؤقت عاد إلى بلاده.

ماتت الإمبراطورة العجوز في عام ١٩٠٨ وخلفها الإمبراطور "بويسى" الذي أدخل بعض الإصلاحات، لكن الثورة كانت قد اشتعلت في الجنوب في عام ١٩٠٩ وأخذت تزحف نحو الشمال حتى أحاطت بالعاصمة من كل مكان وظهر تخلى الجيش عن الإمبراطور وبدون أي مقاومة سلم الإمبراطور بمطالب الثورة وجاء في مرسوم التسليم "إن الشعب يتجه إلى الجمهورية، وإرادة الله واضحة، ورغبات الشعب غير خافية، فكيف أستطيع أن أعارض رغبات الشعب، من أجل الاحتفاظ بمجد أسرة واحدة؟ من أجل ذلك أرى أنا (نائب الإمبراطور) والإمبراطور أن تكون الحكومة في الصين جمهورية" وتم تسليم مقاليد الحكم للثوار، لذا كان الإمبراطور وأسرته موضع تكريم الثوار فأمنته على حياته، ومنحته قصرًا مريحاً ومرتباً سنوياً وهكذا كان مولد الثورة هادئاً سليماً.

لم يجن الثوار ثمار ثورتهم، فقد تصدى لهم سياسي قديم يدعى "يوان شى كاي" وكان له جيش قوى قادر على مواجهة الثورة، فطلب ثمن تأييده للثورة أن يكون هو رئيساً للجمهورية، فأجاب "صن بات صن" إلى ما طلب واعتزل الحياة العامة بشكل كريم، مكتفياً بما حققته الثورة من قيام الجمهورية في عام ١٩١٢ غير أن يوان ما لبث أن عمل على تحويل الجمهورية إلى إمبراطورية جديدة، ليؤسس مجدداً له ولأسرته، فوقع الخلاف بينه وبين الثوار.

وتعرضت الصين لأزمات داخلية وخارجية كثيرة؛ فانقضت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى على إقليم "جهاو جو" الذي كانت ألمانيا قد استأجرته من الصين في نهاية القرن التاسع عشر. ثم قدمت اليابان لحكومة "يوان شى كاي" واحداً وعشرين مطلباً لو أجابتها الصين لأصبحت مستعمرة سياسية واقتصادية لليابان، الأمر الذي أثار سخط الطبقات المثقفة الصينية، ولولا احتجاج الولايات المتحدة ومقاطعة الصينيين للبضائع اليابانية، لنفذت اليابان مطالبها بالقوة.

وقبل أن تقع أحداث شغب مات يوان، وأثبت صن أنه خطيباً وليس سياسياً، فلم ينجح في القبض على زمام الأمور، ودخلت الصين فترة من التشتت والتفوق، عجز صن عن جمع شمل البلاد، وأغضب منه الكثيرين، فأنتهى به المطاف إلى ميناء كانتون يعمل معلماً لشبابها، وترك البلاد تتخبط تتنازعها الأهواء، فلم تشهد البلاد وحدة، بل مزقتها حروب منقطعة تارة بين الشمال والجنوب، وتارة ثانية بين الأغنياء والفقراء، وتارة ثالثة يحاول المغامرون تجييش الجيوش واقتطاع أقاليم نائية لأنفسهم، فعانت البلاد ما لم تعانيه في ظل الإمبراطورية.

انتهت الحرب العالمية الأولى وزادت أحوال الصين اضطراباً، وانشغلت عنها أوروبا بمشاكلها المترتبة على الحرب، وزادت المجاعات، وأصبحت اللصوصية والجنديّة هما الطريق للوقاية من الجوع والتشرد. وبينما كانت الفوضى ضارية في البلاد أرسلت روسيا سراً في عام ١٩٢٢م، اثنين من أقدر ساستها، للأخذ بزمام الأمور في الصين ونشر المبادئ الشيوعية هناك ونجحا بالفعل في إقناع "صن بات صن" وما لبث أن تكون جيش وطني، يدره سبعون ضابطاً سوفتياً، زحف هذا الجيش من كانتون إلى الشمال بقيادة أمين سر صن، ويدعى "شيانج كاي شك" تمكن هذا الجيش من إخضاع كل المدن حتى وصل بكين فأخضعها غير أن شيانج خرج على الحركة الشيوعية، وأقام دكتاتورية عسكرية وفقاً لرغبات رجال المال، الذين ترعّبهم الشيوعية.

وفي عام ١٩٢٦م كان الشيوعيون قد سيطروا على الحزب الوطني (الكيومنجانج) وتوفي "صن بات صن"، لكن شيانج تمكن في العام التالي من القضاء على الجناح الشيوعي فأعدم عدداً كبيراً من قيادته

واعتقل الباقين، ولجأ شيانج إلى التحالف مع قوى المجتمع القديم لمساعدته، فبدأ ملاك الأراضي ورجال المال والعلماء تتدفق على الحزب الوطني (الكيومننانج)، فتحول إلى حزب رجعي، بعد أن قاد الحركة القومية منذ قيام الجمهورية في عام ١٩١٢م، بهذه الوسائل تمكن شيانج كاي شك من البقاء في حكم الصين الوطنية ما يقرب من عشرين عاماً، بديمقراطية شكلية أو اسمية فقط.

بعد الضربة التي وجهها شيانج للشيوعيين، اتجه من بقى منهم خارج السجون إلى الريف ينشر دعوته بين الفلاحين، ونجحوا في نشر أفكارهم، وإيجاد عدد كبير من الأنصار، غير أن قادة الشيوعية انقسموا على أنفسهم؛ قسم بزعامة "شو اين لاي" ويرى أن الماركسية اللينينية تصلح للتطبيق في الصين دون تغيير، والآخر بزعامة "ماوتس تونج" ويرى أن للصين ظروف خاصة تتطلب تعديل في الشيوعية اللينينية. جند شيانج جيشاً كبيراً للقضاء على الشيوعيين في معارقلهم في الريف، غير أن العدوان الياباني ما لبث أن داهم الصين عام ١٩٣٧ بعد سيطرتهم على منشوريا في عام ١٩٣١م.

حاول تشيانج أن يصل إلى اتفاق مع اليابان غير أن الضغوط الشعبية اضطرته إلى التحالف مع الشيوعيين لمواجهة العدو الخارجي، فتحالفا تحالفاً مؤقتاً وبذلك توقف العداء الحكومي للشيوعيين، واكتسبوا صفة الشرعية في وجودهم ونشاطهم، إضافة إلى توقف العداء الغربي لهم. واستمر هذا التحالف حتى هزيمة اليابان في أغسطس ١٩٤٥م.

وبمجرد أن انتهت أحداث الحرب العالمية الثانية انقلب حلفاء الأمس في الصين إلى أعداء اليوم، بما يؤكد أنه كان تحالفاً مؤقتاً وصورياً، فسرعان ما استؤنف القتال بين الشيوعيين والحكومة الصينية، ودارت الدائرة على القوات الحكومية، ففر شيانج كاي شيك إلى جزيرة تايوان (فرموزا) وأقام بها حكومة الصين الوطنية، وضمنت الولايات المتحدة الحفاظ على هذا النظام حتى اليوم وظلت تطالب بشرعية العودة إلى الحكم في الصين، في حين نجح الشيوعيون في إقامة جمهورية شيوعية في عام ١٩٤٩م، بزعامة ماوتسى تونج الذي

انتصر لمبدأ الشيوعية المحلية، ودخلت الصين الشعبية والوطنية في صراع الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين.

الفصل السابع

تاريخ اليابان الحديث

١٨٥٠ - ١٩١٤

اليابان مجموعة من الجزر على شكل هلال في المحيط الهادئ مقابل الساحل الشرقي لقارة آسيا، يقع بين درجتي عرض ٣٠ و ٤٠ درجة شمالاً، معظم أرضها جبال بركانية صعبة، جوها يتراوح بين الحار والمعتدل وأمطارها غزيرة وأشجارها وارفة، لكن المساحة المنزرعة منها صغيرة، لذا لجأ معظم سكانها إلى البحر سعياً وراء الرزق. أهم المحاصيل القطن والأرز وقصب السكر والأشجار الزيتية والشاي، ونشأت صناعات خفيفة مثل صناعة السكر والحريير الطبيعي وعصر الزيوت والشمع.

انقسم مجتمع اليابان إلى عدة طبقات منها طبقة المزارعين والصيادين، وطبقة النبلاء، وطبقة الساموراي العسكرية، وقد عاشت الطبقتين الأخيرتين على إنتاج الأراضي الزراعية التي انتزعوها من طبقة المزارعين. ثم ظهرت طبقة التجار ونمت وتطورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

تعددت الديانات غير السماوية في اليابان، وأوسعها انتشارا البوذية الواردة إليهم من الصين، لكنهم عدلوا فيها لتتعدد مذاهبها، وأهم هذه المذاهب الشنجون (كلمة الحق) ويهتم بالتمائم والرقى والطلاسم، وبوذية زين التي ترى أن طريق الخلاص يتطلب كبح جماح النفس البشرية وشهواتها، وهو مذهب منتشر بين الساموراي لطبيعتهم العسكرية، أما بوذية جورو فترى أن الخلاص نعمة من بوذا للأرواح التي تعتنق مذهبه، وقد تأثر المذهب الخير بالديانة الكنفوشسية. أما ديانة اليابانيين الأصلية فهي الشنتو، وقد قام الشنتو بتأليه قوى الطبيعة وأهمها الشمس، كما قاموا بتأليه أبطال تاريخ اليابان، ويقدم اليابانيون الشنتو المرأة والسيوف والجوهر، وقد امتزجت الشنتو بالبوذية عند كثير من اليابانيين. دخلت المسيحية إلى اليابان دخولا سياسياً في القرن السادس عشر استعان بها نوبونجا كقوة روحية في مواجهة أعدائه، لذا اضطهدوا أعداءه عندما وصلوا على الحكم.

عاشت اليابان فترة عزلة طويلة ونعمت اليابان بالسلام طوال قرنين من الزمان، نمت خلال هذه الفترة طبقة التجار على التجارة الداخلية. وقد ساهم نمو طبقة التجار في تخفيف حدة الفروق الطبقيّة الإقطاعية. ولم يسلم الفلاحون من استغلال الجشعين من الساموراي الذين استغلوا فقرهم.

بعثة Perry وإرغام اليابان على فتح أبوابها

مع تزايد الزحف الغربي على الشرق الأقصى زاد الضغط على اليابانيين لفتح أبوابها أمام صيادي الولايات المتحدة الأمريكية والروس للحصول على مستلزماتهم من السلع التموينية وإصلاح سفنهم وبيع بعض منتجاتهم، غير أن اليابانيين رفضوا فتح موانئهم، وأصرروا على ذلك، ورفضوا مساعدة السفن التي تعرضت لمخاطر بالقرب من سواحلهم. وذهبت محاولات الروس والبريطانيين في إقامة علاقات دبلوماسية مع اليابان سدى. أرسلت الولايات المتحدة بعثة تجارية لدخول مواني اليابان قابلها اليابانيون بنيران الأسلحة، أرسلت الولايات المتحدة بعثة دبلوماسية على اليابان تطلب إقامة علاقات دبلوماسية بين

البلدين، لكن اليابان رفضت استقبالها، فزادت الضغوط داخل الولايات المتحدة للضغط على اليابان.

أرسلت الولايات المتحدة القبطان بري على رأس بعثة إلى اليابان، مكونة من أسطول مسلح قوي كان له تأثير كبير في نفوس اليابانيين، وصل بري إلى خليج يديو في يوليو ١٨٥٣م، فطلب منه التوجه على ميناء نجازاكي، لكنه أصر على مقابلة أرفع الموظفين اليابانيين مكانة، فأرسلت له اليابان موظفاً كبيراً تسلم أوراق اعتماده. وأبلغه بري بنيته العودة في العام التالي لعقد معاهدة.

عاد بري إلى اليابان في فبراير ١٨٥٤م فعقد معاهدة كاناجاوا مع اليابان في آخر مارس ١٨٥٤م بعد مفاوضات طويلة. نصت المعاهدة على:

- ١- فتح بعض موانئ اليابان أمام السفن الأمريكية
 - ٢- معاملة الأمريكيين الناجين من السفن الغارقة معاملة حسنة وإعادتهم إلى بلادهم
 - ٣- تعيين قناصل بالتبادل إذا رأت أي من الدولتين ضرورة ذلك
 - ٤- اعتبرت اليابان الولايات المتحدة الدولة الأولى بالرعاية
- وتبعت الأمم الأوروبية السياسة الأمريكية فعقدت معاهدات منفردة مع اليابان حصلت بمقتضاها على امتيازات مماثلة، مع البريطانيين سنة ١٨٥٤م ومع الروس ١٨٥٥م، ومع الهولنديين في سنة ١٨٥٦م. وبعد تردد كبير وافق الإمبراطور الياباني على المعاهدات المذكورة على أن تكون العلاقات مع هذه الأمم في أضيق نطاق.

وصل في أغسطس ١٨٥٨ مستر هارس Harris أول قنصل أمريكي إلى اليابان، فوجد فتوراً لا يليق بمكانته أو مكانة دولته، نظراً لعدم رغبة اليابانيين في إقامة علاقات تجارية أو دبلوماسية مع الغرب، غير أن هارس لم ييأس إذ كان رجلاً لبقاً زكياً ذا مهارات إدارية خاصة، فنجح في استمالة قلوب المحيطين به من اليابانيين وكسب احترامهم في سنوات معدودة، ووصل إلى المثل بين يدي الشوجن (رئيس الحكومة ونائب الإمبراطور)، وهي مكانة لم يبلغها أجنبي قبله، فأخذ يبين له مبادئ العلاقات الدولية الغربية، ويبدو أن بلاده قد غرسته لهذا السبب،

فأهملوا شأنه سنة وستة أشهر لم يرسلوا له رسالة واحدة، وكأنها زرعت هناك وانتظرت ثمرة عمله، ولم تنتظر منه خلال هذه المرحلة أية مصالح سياسية أو اقتصادية، فظهر أمام اليابانيين في ثوب الناصح المخلص الذي لا يرجو منفعة له ولا لبلاده، الأمر الذي ساهم في نجاحه بشكل كبير.

المعاهدة التجارية اليابانية - الأمريكية ١٨٥٩

عندما اطمئن اليابانيون لهارس سلموا بعقد معاهدة تجارية، حقق فيها الأمريكيان مكاسب جمة أهمها:

١- فتح أربعة موانئ جديدة أمام السفن التجارية الأمريكية هي نجازاكي وكاناجاوا ونيجاتا وكوبي.

٢- قبلت اليابان مبدأ التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين الطرفين.

٣- منحت الأجانب حرية ممارسة الشعائر الدينية.

٤- اعترفت اليابان بحق الجالية الأمريكية في التحاكم وفق القانون الأمريكي.

٥- حرمت تجارة الأفيون.

٦- الاستمرار في اعتبار الولايات المتحدة الدولة الأولى بالرعاية وتفضيل المنتجات الأمريكية على غيرها.

أسرعت الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا وهولندا وروسيا) لانتهاز الفرصة وعقد معاهدات على نسق المعاهدة الأمريكية مع اليابان، كما حدث تماماً عقب معاهدة ١٨٥٤م.

وإزاء المكاسب التي حققها الأجانب في اليابان وقع خلاف بين الإمبراطور والشوجن، فرفض الإمبراطور التصديق على المعاهدات التي عقدت مؤخراً مع الأجانب وطلب طردهم من البلاد، لكن الشوجن تغافل عن طلب الإمبراطور، حاولت بعض عشائر الساموراي انتهاز الفرصة والوقية بين الإمبراطور والشوجن، فقتلوا المندوب البريطاني ريتشارد سون ١٨٦٢م، طالبت الحكومة البريطانية دفع تعويض لأسرة الفقيد ومعاقبة الجناة، في حين أصر الإمبراطور ترحيل الأجانب، تغاضى الشوجن عن طلب الإمبراطور مرة أخرى خوفاً من الأجانب وأعلن أن حكومته قبلت دفع تعويض مالي، لكنها عاجزة عن معاقبة الجناة.

فقامت بريطانيا بضرب ميناء كاجوشيما التابع لعشيرة ساتسوما المتورطة في مقتل ريتشارد سون سنة ١٨٦٣ بالقنابل فدمروا جانباً عظيماً منه حتى استسلمت العشيرة المذكورة ودفعت الغرامة وعقدت صلحاً مع بريطانيا.

واجهت عشيرة تشوشو الأجانب بأعمال عدوانية متفرقة وأقاموا سلسلة من الحصون على طول الساحل المقيمين عليه، فواجهتهم السفن الفرنسية والبريطانية والأمريكية بعنف مماثل ودكت المدافع الغربية حصونهم على طول الساحل حتى أعلنت تخليها عن العنف مع الأجانب، واتبع الجانب الأسلوب نفسه مع العشائر التي تواجه الأجانب بعنف، وهددت الإمبراطور ذاته إذا لم يتم التصديق على المعاهدات التي وقعتها اليابان من قبل، فاستجاب الإمبراطور ووقع على المعاهدات ١٨٦٥م.

الإصلاحات اليابانية

الإصلاحات الاقتصادية:

أخذ الإمبراطور منذ عام ١٨٦٧م على عاتقه إعادة تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بعد أن نجح في القضاء على الدكتاتورية العسكرية ممثلة في الشوجن، ووزع المناصب الإدارية في الدولة على أمراء البيت الإمبراطوري ونبلاء البلاط والساموراي كل حسب منزلة كل منهم، ونقل العاصمة من كيوتو على يدو (طوكيو حالياً).

وفي عام ١٨٦٩ بدأت عملية تصفية الإقطاع في اليابان، فسلمت بعض العشائر إقطاعياتها للإمبراطور، وفي العام التالي ألغى الإمبراطور كل الألقاب الإقطاعية، وفي عام ١٨٧١م أصدر الإمبراطور مرسوماً بإلغاء النظام الإقطاعي وحول الإقطاعيات على الأراضي الإمبراطورية. وقد تأثرت طبقة الساموراي والدايميو بإلغاء الإقطاعيات فقرر الإمبراطور تعويض أفراد الطبقتين بمعاشات من ضريبة الأرض المصادرة، وقع كثير من أفراد الساموراي (المحاربين) فريسة للفقر بعد هذا الإجراء، ويبدو أن هذه النتيجة كانت مقصودة في حد ذاتها للقضاء على عجرفة طبقة الساموراي. واعتمد الإمبراطور على جيش جديد من صغار المزارعين. وفي سنة ١٨٧٦ حرمت الحكومة اليابانية على أفراد

الساموراي حمل السيف شعارهم القديم، الأمر الذي أثار سخط أفراد هذه الطبقة فقاموا بثورة عارمة ١٨٧٧م. استغلت الحكومة أحداث الثورة للقضاء على البقية الباقية من أفراد هذه الطبقة فتمكنت القوة العسكرية الجديدة من سحقهم، فلم تقم لهم بعد ذلك قائمة.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية صدر قانون الملكية ١٨٧٢ لتصبح ملكية الأرض من حق زارعها، وفي المقابل فرضت الحكومة ضرائب باهظة على الأراضي الزراعية، حتى شعر الفلاح أنها زادت من أعبائه ففضل نظام الاستئجار على الملكية الجديدة، وزادت عمليات الفرار من الأرض الزراعية والاشتغال بالأعمال الحرة في المدن للعمل في المجال الصناعي الناشئ. الأمر الذي هدد المجتمعات الزراعية.

اتجهت الحكومة اليابانية إلى دعم المجال الصناعي والتجاري، فعملت على تحسين شبكة الطرق وأنشأت خطوط السكك الحديدية وخطوط البرق، ودعمت شركات الملاحة وأنشأت الموانئ والبنوك وبورصات البضائع، واهتمت أولاً بالصناعات الثقيلة من الأسلحة والسفن، ثم صرفت جهودها للاهتمام بصناعة المنسوجات بغرض التصدير، ودعمت الحكومة هذه الصناعات والأسر الكبرى القائمة عليها وأولتها رعايتها وحمايتها، فحمت الصناعة في اليابان من الاعتماد على القروض الأجنبية التي تمتص مكاسب هذه الصناعات وتهدها بالتعطيل.

الإصلاحات السياسية:

أخذ الإمبراطور على عاتقه تحديث نظم الحكم على النظم الغربية، فأسس جمعية تشريعية ١٨٦٨ لكنها كانت شكلية غير فاعلة، فأصدر أمراً بانتخاب هيئات محلية تدريباً للشعب على ممارسة الحياة النيابية، وواعد الإمبراطور بدعوة مجلس النواب للاجتماع سنة ١٨٩٠، وأرسل مبعوثاً يابانيا لدراسة نظم الحكم الغربية واختيار أنسبها لليابان، فزار المبعوث الياباني الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وألمانيا، واستقر الرأي على الأخذ بالنظام الألماني الناشئ، ليعطي للإمبراطور سلطة مطلقة يعاونه مجلس وزاري استشاري، كما أنشأ المجلس المخصوص لمعالجة أمور البلاط الحاكم والتغييرات الدستورية.

صدر أول دستور ياباني في فبراير ١٨٨٩ ليركز السلطة في يد الإمبراطور، ولا يتم تعديله إلا بموافقة الإمبراطور، وتعهد الإمبراطور أمام شعبه بالحفاظ على الحقوق العامة والخاصة وحرية العبادة والكلام والاجتماعات، إلا إذا هددت المصلحة العامة للدولة، فللدولة في هذه الحالة أن تحد من هذه الحقوق، ووضع نظام قضائي وطني. ونص الدستور على تشكيل مجلس نيابي (دايت) مكون من مجلسين:

- مجلس الأعيان: ويتكون من مجموعة من الأشراف والعيان يعينهم الإمبراطور.

- مجلس النواب: ويتكون من أعضاء منتخبين، يقترح عليهم الإمبراطور مشروعات القوانين، وللمجلس حق إقرار القوانين، لكن أعطي للإمبراطور حق النقض (فيتو)، وللمجلس حق مناقشة الميزانية وإقرارها، وفي حالة رفضه للميزانية تطبق ميزانية العام السابق.

ومع بداية العقد التاسع من القرن التاسع عشر توالى ظهور الأحزاب السياسية في اليابان، فتأسس في عام ١٨٨١ حزب جيبوتو (الأحرار) ويستند إلى تأييد المجتمع الريفي، وفي العام التالي تأسس حزب كايتشو (التقدمي) الذي يستند إلى تأييد الطبقة البرجوازية، لكن التجربة لم تعش طويلاً، فالحكومة اليابانية لم تتحمل التجربة الحزبية فاتهمتها الحكومة بإثارة الفوضى وحلتهما سنة ١٨٨٣م، ثم عاد الحزبان للظهور مرة أخرى في أعقاب انتخابات ١٨٩٠ لكنهما ظلّا أقل فاعلية من المتوقع بسبب نفوذ رجال العشائر على الحكومة والجيش وعدم تنسيق الجهود السياسية بين الحزبين. وفي عام ١٨٩٨ نجح الحزبان في الاندماج في حزب كنسيو (الحزب الدستوري) لكن الأحزاب السياسية تصارعت للتحالف مع حكومة الأمير سيونجي طوال فترة رئاسته للوزارة (١٩٠١ - ١٩١٢) لتقتسم معها الغنائم. ولم ينجح أي من الأحزاب في تشكيل الوزارة عقب وفاة الأمير سيونجي، فشكل العسكريون الوزارة في اليابان إلى أن اشتعلت الحرب الأوربية الكبرى.

الإصلاحات القضائية:

كانت الأوضاع القانونية في اليابان مضطربة بها كثير من التجاوزات، فقضاء جائر ويوليس متعسف، لذا قررت الدول الأجنبية مع بداية التدخل في الشأن الياباني طالبت الدول الغربية محاكمة رعاياها وفقاً لقوانينها الخاصة، الأمر الذي دفع اليابان لإجراء إصلاحات قضائية، بدأت عام ١٨٦٨ بإنشاء إدارة للقانون الجنائي، وفي عام ١٨٧١ بدأ تنظيم إدارة القضاء، وفي عام ١٨٨٢ وضع قانون جنائي جديد وقانون إجراءات جنائية، وفي عام ١٨٨٩ وضع قانون الإجراءات المدنية، ورأس الهيئة القضائية محامين من ذوي الخبرة والكفاءة، ومع الإصلاحات القضائية بدأت الدول الغربية تنق في القضاء الياباني وتنازلت تدريجياً عن القضاء القنصلي لرعاياها.

النهضة التعليمية:

استعانت اليابان بخبراء أجانب في إنشاء مدارس وجامعات على النمط الغربي، كما أرسلت البعثات التعليمية بأعداد كبيرة من أبناء اليابان إلى الغرب الأوربي لدراسة كافة العلوم، منذ عام ١٨٦٨م، وعاد هؤلاء إلى اليابان ليحملوا مشعل الحضارة في بلادهم مع العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

اليابان والشرق الأقصى

حققت اليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تقدماً علمياً وعسكرياً تفوقت به على دول الجوار في منطقة الشرق الأقصى. استغلت اليابان ضغوط الدول الأوربية على كوريا وإرغامها على فتح أبوابها أمام السفن التجارية الغربية وحاولت اقتفاء أثر الدول الغربية، لكن كوريا رفضت استقبال مبعوثي الإمبراطور الياباني، وأطلق الكوريون النار على سفينة حربية يابانية اقتربت من سواطي كوريا، فأرسلت اليابان حملة تأديبية على سواحل كوريا سنة ١٨٧٦م، فأرغمها على عقد معاهدة صداقة وتجارة.

وجد حاكم كوريا تنافساً يابانياً صينياً على كوريا، فانتهاز فرصة اشتعال ثورة معادية للأجانب واستنجد بالصين ثم باليابان، فأصبحت قوات البلدين وجهاً لوجه على أرض كوريا، وعقب القضاء على الثورة رفضت القوات الصينية الانسحاب قبل انسحاب القوات اليابانية، فقامت

القوات اليابانية بمهاجمة سفينة حربية صينية دون سابق إنذار، في ٢٥ يوليو ١٨٩٤م، ووقعت كوريا في قبضة اليابان أعلنت كوريا الحرب على الصين. تمكنت القوات اليابانية من إنزال عدة هزائم بالقوات الصينية في كوريا حتى طردها تماماً من كوريا، وحطمت جانباً كبيراً من الأسطول الصيني، ثم هاجم اليابانيون منشوريا وجزيرة فرموزا، فاضطر إمبراطور الصين طلب الصلح مع اليابان.

وفي ١٨ إبريل ١٨٩٥ وقعت الصين واليابان معاهدة شيمونوسكي، نصت المعاهدة على وقف حالة الحرب بين البلدين، وتنازلت الصين عن فرموزا وشبه جزيرة لياوتونج لليابان وأن تدفع الصين غرامة مالية لليابان، وتدخلت روسيا وفرنسا للضغط على اليابان للتنازل عن لياوتونج مقابل زيادة الغرامة المالية، فوافقت اليابان حتى لا تستثير المجتمع الدولي ضدها. استخدمت اليابان الغرامة المالية التي حصلت عليها من الصين في زيادة تسليحها البري والبحري، حتى أصبحت قوة كبرى بنهاية القرن التاسع عشر.

لم يكن التدخل الروسي من أجل عيون الصين وإنما للحد من مكاسب اليابان المنافس الجديد في الشرق الأقصى، وحاولت روسيا الحصول على المقابل من الصين فأنشأت في العام التالي مصرف روسي صيني، حصل هذا المصرف على حق جباية الضرائب، وإدارة السكك الحديدية وسك النقود الصينية، وعقدت معاهدة بين روسيا والصين سارية لمدة خمسة عشر عاماً نصت على ما يلي:

١- إنشاء تحالف عسكري بين البلدين، يبدو لكل ذي عينين انه موجه

ضد اليابان

٢- مد خط حديد سيبيريا الروسي عبر منشوريا إلى ميناء فلاديفوستك بأموال المصرف الروسي الصيني المشترك. وللصين أن تشتري هذا الخط بعد ست وثلاثين سنة، وإذا لم تستطع تؤل لها ملكية الخط بعد ثمانين سنة.

٣- منحت الشركات الروسية امتيازات تعدينية وتجارية على طول خط السكة الحديد المذكور.

٤- تم تحديد بعض الموانئ الصينية يكون للصين حق استخدامها وقت الحرب، نظراً لتجمد موانئ روسيا معظم فصول السنة. ونجحت روسيا في استئجار ميناء بورت آرثر من الصين، وانتهزت فرصة اشتعال ثورة بوكسرز في الصين سنة ١٩٠٠م واحتلت منشوريا ولم تخرج منها بعد انتهاء الثورة. وقفت بريطانيا ترقب المكاسب التي حققتها روسيا على حساب الصين بشيء من القلق.

وإذا كانت اليابان قد نجحت في إبعاد الصين عن كوريا فإنها وجدت نفسها في مواجهة خصم أشد قوة ألا وهو روسيا، التي لها أطماعها في كوريا ومنشوريا، اللذان يمثلان مجالاً حيوياً لروسيا يمكنها من خلالهما مد خط سكة حديد سيبيريا في مناطق سهلة منبسطة، وفتح آفاق تجارية بالوصول إلى المياه الدافئة. جمع القلق من النشاط الروسي في منشوريا بين اليابان وبريطانيا فعقدتا اتفاق عام ١٩٠٢، بهدف معن هو الحفاظ على الحالة الراهنة في الشرق الأقصى، مع الاعتراف بمصالح اليابان في كوريا ومصالح بريطانيا في الصين، وإذا دخلت أحدهما في حرب يبقى الطرف الآخر على الحياد، ويتدخل إذا تدخل طرف ثالث في الحرب. والاتفاق السابق يهدف إلى تحجيم روسيا ومنعها من التوسع على حساب الصين أو كوريا، واستخدام القوة إذا دعت الضرورة، ومنع فرنسا من مساعدة روسيا في حالة الحرب، وكانت فرنسا قد عقدت اتفاق تحالف مع روسيا سنة ١٨٩٤م. ومن ناحيتهما أصدرت فرنسا وروسيا مذكرة مشتركة أوضحتا فيها تمسكهما بسياسة الباب المفتوح، وحفاظهما على الوضع القائم في الشرق الأقصى.

حاولت روسيا الحصول على مكاسب جديدة في كوريا مقابل قرض تقدمه لها، لكن اليابان تدخلت وعرقلت المفاوضات، ثم عرضت اليابان على روسيا مذكرة تفاهم ١٩٠٣ تعترف فيها بمصالح روسيا في منشوريا مقابل اعتراف روسيا بمصالح اليابان في كوريا. وافقت روسيا على الاعتراف بمصالح اليابان التجارية والصناعية في جنوب كوريا على أن يبقى شمال كوريا منطقة محايدة، رفضت اليابان التعديل الروسي، وتعثرت المفاوضات بين الطرفين حتى هددت اليابان باستخدام القوة.

حرصت اليابان على تحقيق نصر سريع مستغلة بعد خطوط الإمدادات الروسية، فشنت السفن الحربية اليابانية حرباً عنيفة سريعة ضد السفن الروسية ومناطق النفوذ الروسي في منشوريا والصين، في إبريل من سنة ١٩٠٤م، وحقت انتصاراً كبيراً على القوات الروسية، وسقطت بورت آرثر في قبضة اليابانيين في الثاني من يناير ١٩٠٥م، وأكد اليابانيون انتصارهم في معركة مكدن في مارس ١٩٠٥م، ولكن على جثث اليابانيين، ومع اشتعال الثورة اضطر القيصر الروسي إلى قبول الصلح. ومن الأسباب التي أدت على انتصار اليابان في الحرب:

- تفوق البحرية اليابانية على البحرية الروسية التي كانت مشتتة في البحار المحيطة بروسيا ولم تتحرك وفق خطة محكمة، علاوة على ثقل حركتها مقارنة بالسفن اليابانية.
- طول خط الإمدادات الروسية في أراضي سيبيريا، وفي المقابل قصر خط الإمدادات اليابانية.
- ركزت اليابان معاركها الأولى على مواقع سفن الأسطول الروسي في بورت آرثر وفلاديفستك
- تأخر روسيا في تعبئة قواتها العسكرية بشكل كامل وسريع، فمن المعروف أن روسيا هي الأقوى لكنها لم تستغل كافة طاقتها في الحرب.

عقدت معاهدة بورت سموث في الخامس من سبتمبر ١٩٠٥ ونصت على ما يلي:

- أن تحصل اليابان على شبه جزيرة لياوتنج وسكة حديد بورت آرثر - شانجتون والامتيازات المتعلقة بها.
 - اعترفت روسيا بمصالح اليابان في كوريا
 - حصلت اليابان على حق الصيد في مياه سيبيريا.
- لم تفقد روسيا مكانتها في منشوريا على الرغم من هزيمتها، أما الآثار السلبية للحرب على اليابان فقد استنفدت الحرب قوى اليابان تماماً على الرغم من انتصارها في الحرب. أحكمت اليابان قبضتها على كوريا، وعندما حاول إمبراطور كوريا تأكيد استقلال بلاده والتخفيف من قبضة اليابان لجأ إلى المحكمة الدولية في لاهاي سنة ١٩٠٧م، لكن

اليابان لم تعبا وزادت من إحكام قبضتها على كوريا، وأرغمت الإمبراطور عن التنازل عن العرش لابنه، وتم عقد اتفاق جديد أحكمت اليابان بموجبه قبضتها على كوريا. وفي سنة ١٩٠٨ عقد اتفاق بين روسيا واليابان لتسوية الخلافات، اعترفت فيه روسيا بحق اليابان في الإشراف السياسي على كوريا مقابل اعتراف اليابان لروسيا بأنها الدولة الأولى بالرعاية هناك. ولم يحل عام ١٩١٠ حتى ضمت اليابان كوريا رسمياً، وأرضت الأسرة المالكة ببعض الإغراءات المالية وألقاب الشرف اليابانية، وكذلك كثير من الزعماء، فيما أسكتت أصحاب الأصوات العالية بالإرهاب.

وفي منشوريا تمسكت اليابان بمكاسبها وامتيازاتها في بورت آرثر والسكك الحديدية، فلما حاولت الولايات المتحدة الاستثمار في سكك حديد منشوريا مستغلة سياسة الباب المفتوح، تصدت لها اليابان وأسست السكك المذكورة برؤوس أموال يابانية صينية واحتفظت لنفسها بالإشراف السياسي على منشوريا التي هي جزء من الصين. واضطرت الولايات المتحدة إلى تأكيد سياسة الباب المفتوح في الشرق الأقصى والحفاظ على سلامة أراضي الصين، واستعرضت قوتها في المنطقة فأرسلت أسطولها يجوب المنطقة. وفي عام ١٩٠٩ طالب وزير خارجية الولايات المتحدة بحياد سكك حديد منشوريا، واقترح تقديم قرض للصين لشراء سكك حديد منشوريا على أن تخضع لإدارة دولية، لكن الاقتراح قوبل بالرفض من القوى الدولية ذات المصالح في المنطقة، فتوطد النفوذ الياباني الروسي في منشوريا، فيما تم إقصاء النفوذ الأمريكي من المنطقة تدريجياً.

وباشتعال الحرب الأوربية الكبرى كانت اليابان هي القوة الأقوى في منطقة الشرق الأقصى، فاستغلت انشغال القوى الأوربية بحروبها وأعلنت الحرب على ممتلكات ألمانيا في الشرق الأقصى وتحديداً في كياوتشاو فألحقت هزيمة بالحامية الألمانية هناك حتى استسلمت، وفرضت اليابان سيطرتها على خط سكة حديد تسنجاتاو - تسينان الألماني على الرغم من كونه يدار باستثمارات ألمانية صينية خاصة غير تابعة للحكومتين، ثم تجاوزت القوات اليابانية بمهاجمتها الأراضي الصينية فيما وراء

تسجتاو. فر الأسطول الألماني من تسجتاو على جزر كارولين في المحيط الهادئ، فنتبعته القوات اليابانية واستولت على الجزر المذكورة، لكن ظلت قطع الأسطول الألماني تمارس القرصنة في المحيط الهادئ ضد السفن التابعة للوفاق حتى عام ١٩١٦م. انتهزت اليابان فرصة انشغال الدول الأوروبية في الحرب وأرغمت الصين على الإذعان لمطالبها فحصلت على أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية والسياسية في أراضي الصين بمقتضى سلسلة من الاتفاقيات بين البلدين.

أهم المراجع:

- عبد العزيز نوار، الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند (درا النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١م)
- محمد نصر مهنا، الإسلام في آسيا منذ الغزو المغولي (المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٠م)
- عبد المنعم النمر، تاريخ الإسلام في الهند